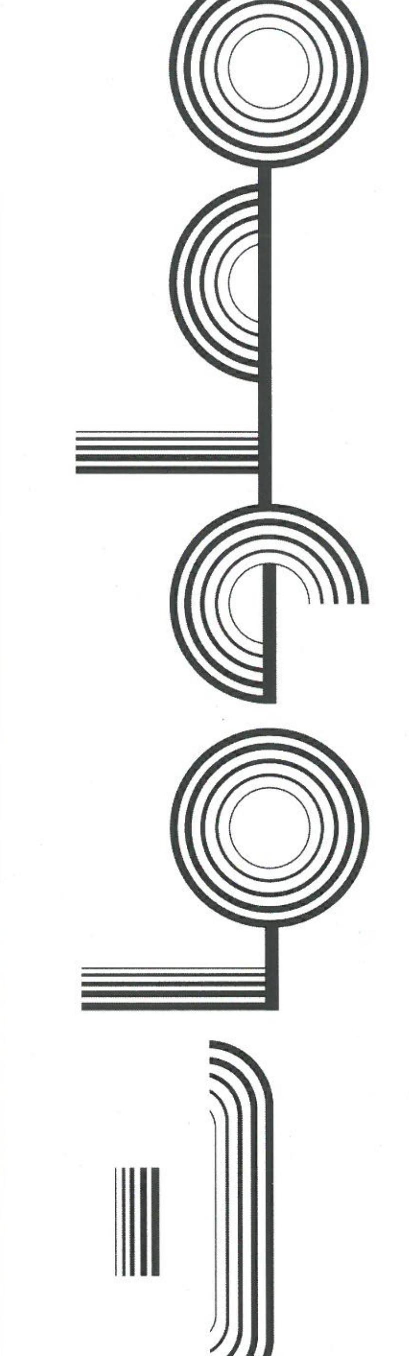


جيش لبنان

☐ الأحداث والوثائق

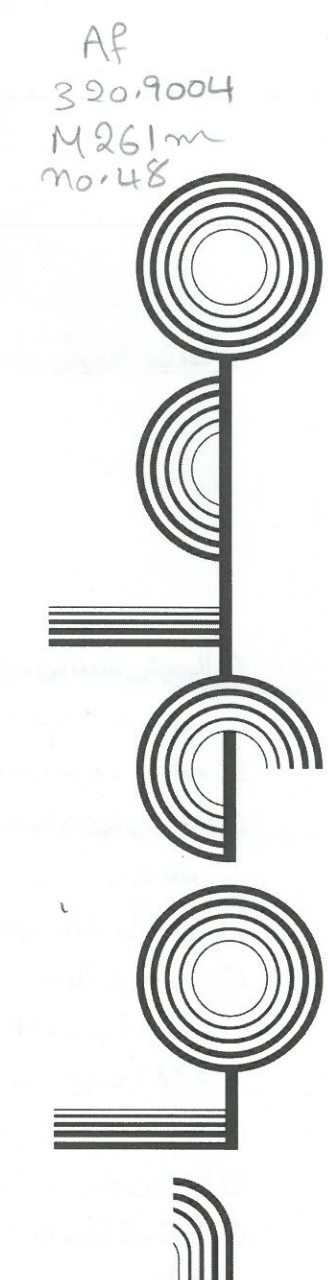
☐ المؤسسة العسكرية
☐ عقيدة الجيش
☐ الجيش والمقاومة
☐ حماة الوحدة الوطنية
☐ في مواجهة إسرائيل
☐ في مواجهة الإرهاب

☐ الدراسات



يصدرها المركز العربي للمعلومات ش.م.م

...الأربعون تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧



مجلة تعنى بقضية كل شهر
يصدرها «المركز العربي للمعلومات» بالتعاون مع جريدة «السفير»

العدد الثامن والأربعون تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧

إعداد وإشراف:
بادية حيدر

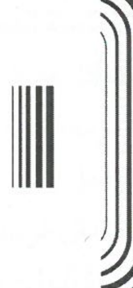
إخراج وتنفيذ:
أحمد رياض سلمان

Maaloumat

A Monthly Periodical Journal
Published by The Arab Documentation Center & Assafir Newspaper

No. 48 November 2007

المدير المسؤول:
أحمد طلال سلمان

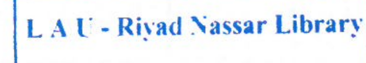


المركز العربي للمعلومات

بيروت الحمراء نزلة السارولا
هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ - ٠١/٧٤٣٦٠١
ص.ب. ٨٢٨ / ١٣٥ بيروت لبنان

e.mail: maaloumat@arabdocuments.info

لشراء النسخة الالكترونية:
www.arabicebook.com



Issn: 1993-8084

المحتويات

الدراسات

تقديم

الجيش واسطة العقد الوطني

لم يحصل في تاريخ لبنان أن كان الجيش فيه موضع إجماع سياسي و شعبي ووطني كما هو الآن، وإن كان الجيش تاريخياً، وفي كل العهود والظروف، مصدر اعتزاز وطني بسبب الحاجة إليه بعد سنوات طويلة من الاحتلال التركي والفرنسي. الحاجة إليه كرمز وطني جامع لوجود الدولة ولهيبتها وقوتها ومنعتها ووحدتها.

ولطالما كان الجيش اللبناني محطّ أنظار الداخل والخارج، إذ انه طالما لعب دوراً سياسياً محورياً ولو في الظل، وذلك نتيجة احتساب كل طرف وعهد وجماعة سياسية حساباً لدوره الوطني، ولرمزية هذا الدور وتأثيره في الحياة السياسية اللبنانية كعامل استقرار أو عامل تفجير. والدليل أنه لما انقسم الجيش في مطلع ومنتصف سبعينيات القرن الماضي مع الحرب الأهلية، تكرس انقسام لبنان مناطقياً وطائفياً وجغرافياً. ولما توحّد الجيش مجدداً في التسعينيات عادت اللحمة الى الوطن بشكل طبيعي، مع أن الخلافات السياسية الحادة استمرت، لكن وجود جيش قوي، وحيادي ـ إلا في الصراع مع العدو الإسرائيلي ـ كان على الداوم مصدر اطمئنان الى أن وحدة البلد وشعبه مصانة.

بهذا المعنى يصبح الجيش واسطة العقد اللبناني، إن انفرط ـ لا سمح الله ـ انفرط الكيان والنظام والدولة بما هي مؤسسات ورؤية وتوجه وخدمات وسياسة واقتصاد وأمن.

والدور الوطني الجامع للجيش لا يقتصر على السنوات الثلاث الأخيرة التي شهد فيها لبنان إحدى اسوأ حلقات انقساماته، بل سبقها الى بداية التسعينيات حيث أعيد توحيده بقيادة العماد (آنذاك) إميل لحود، وتكرست وحدته بقيادة العماد ميشال سليمان حالياً. وثمة من يرى أن الدور الوطني التوحيدي للجيش بدأ مع اللواء فؤاد شهاب الذي صار رئيساً للجمهورية في ما بعد، بعدما دخل من المؤسسة العسكرية الى السياسة كضامن لوحدة البلد من الانقسام إثر احداث ثورة العام ١٩٥٨ وما تلاها، وبانٍ للإدارة ومحدثها.

هكذا لعب الجيش تاريخياً دور حامي الوحدة الداخلية وحامي الحدود، كما لعب دوراً إنمائياً وإدارياً وإغاثياً في مراحل إعادة توحيد الدولة بعد انتهاء الحرب، والاتفاق على الميثاق الجديد في مدينة الطائف السعودية. وسقط له شهداء و جرحى في كل هذه الادوار، في حفظ الأمن الداخلي كما في حفظ الحدود في مواجهة العدو الإسرائيلي،

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

وأخيراً في مكافحة الإرهاب الذي أطل برأسه في التسعينيات أيضاً عبر افتعال أحداث الضنية الشمالية، ومن ثم أحداث مخيم نهر البارد هذا العام. ولا ننسى الشهداء والجرحى خلال عمليات إزالة الألغام والقذائف والمفخخات من مناطق الجنوب التي تم تحريرها عام ألفين.

ولان الجيش يملك ـ ربما بالفطرة ـ حاسة حماية الاستقرار الداخلي، كانت عقيدته الجديدة بعد إعادة التوحيد حماية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتنسيق الكامل أمنياً وعسكرياً مع سوريا، والالتزام بالعمق العربي للبنان، بما هي عوامل مساعدة على حفظ الوحدة الوطنية، الى جانب حياديته في الخلافات الداخلية، وفي الاستحقاقات الانتخابية والعمليات الديموقراطية وحماية التحركات السياسة والنقابية والحزبية والتظاهرات ضمن اللعبة السياسية الداخلية. ولهذا ربما دفع ثمناً غالياً في عدوان تموز الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦، شهداء وجرحى وتدمير منشآت، وعاد ودفع اكثر في مواجهة الإرهاب في مخيم البارد عام ٢٠٠٧.

ومع ذلك، ثمة من لا يُعجب بهذا الدور للجيش، ويريده على قياسه ولخدمة مصالحه، وبخاصة في السنوات الثلاث الاخيرة. وثمة محاولات حثيثة داخلية وخارجية لإعادة «ركلجة» الجيش على قواعد وأسس جديدة تخدم ربما هذه الحسابات المستجدة، لذلك عادت الأنظار تتوجه إليه لكن على مستويين: مستوى محاولة تغيير العقيدة والتوجه، ومستوى الحفاظ عليهما. ويبدو أن الجيش بات يعرف ـ وبحسه الفطري ـ أنه لا يمكن أن يخون ثقة شعبه به، فبقي على توجهه الحيادي، وعلى عقيدته الوطنية والقومية، ورفض الانزلاق الى مهاوي السياسات الضارة بالوحدة الوطنية. وبقي موضع ثقة شعبه وواسطة العقد الوطني. وهو الآن في اعتقاد الكثيرين خشبة الخلاص من الوضع السياسي القائم حول الاستحقاق الرئاسي، عبر الرغبة في تجديد تجربتي اللواء فؤاد شهاب والعماد إميل لحود في رئاسة الجمهورية، مع العماد ميشال سليمان. وفي كل الأحوال سيبقى الجيش عامل الخلاص الأول من الانقسامات إذا لم تلوثه السياسة اللبنانية.

غاصب المختار

الجيش اللبناني من عهد الانتداب إلى سلطة الدولة اللبنانية

في تاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، شكل الحلفاء «**فرقة الشرق**» (LEGION D'ORIENT) وهي قوات عسكرية مؤلفة من لبنانيين وسوريين وأرمن بهدف القتال إلى جانب الحلفاء في حربهم ضد السلطنة العثمانية.

وعام ١٩١٩، قسّم الحلفاء «فرقة الشرق» إلى فرقة أرمنية وأخرى سورية، وضمت هذه الأخيرة السوريين واللبنانيين. وإثر تولي فرنسا مهمة الانتداب على لبنان وسورية تعهدت فرنسا لعصبة الأمم تشكيل قوات مسلحة للبلدين فجاءت الفرقة السورية لتكون نواة لها.

وخلال عام ١٩٢٠، قررت السلطة الفرنسية إعادة تنظيم كافة القوى العسكرية في الشرق، فأنشأت «**قوات الشرق المساعدة**» (TROUPES AUXILIARES DU LEVANT) التي شملت الفرقة السورية. وكانت الحكومة الفرنسية تتحمل نفقات هذه القوات حتى عام ١٩٢٤ حيث بدأت دولتا لبنان وسورية تساهمان في النفقات.

وإثر ثورة جبل الدروز عام ١٩٢٥، أنشئت «**قوات الشرق المتممة**» (TROUPES SUPPLEMENTAIRES DU LEVANT) المؤلفة من:

- ٨ سرايا قناصة لبنانية.
- ٣٦ سرية حراسة متحركة (١٨ منها من اللبنانيين والسوريين).
- سرية هندسة لبنانية.

وفي نيسان/أبريل ١٩٢٩ أعيد **تنظيم سرايا القناصة** اللبنانية ضمن مجموعتين. ثم تبع ذلك في نيسان ١٩٣٠ أن أصبحت المجموعة الأولى «فوج القناصة الاول» الذي تمّ تركيزه في مرجعيون، والمجموعة الثانية «فوج القناصة الثاني» الذي ركز في الفياضية.

وعام ١٩٣٠ قرر المفوض السامي إعادة تنظيم كافة الوحدات المسلحة فأطلق على التشكيلة الجديدة اسم «**قوات الشرق الخاصة**» (TROUPES SPECIALES DU LEVANT)..

وفي أول حزيران/يونيو ١٩٤٣ انفصلت القوات الخاصة اللبنانية عن الوحدات السورية، وشكلت اللواء الجبلي الخاص بقيادة العقيد فؤاد شهاب. وكانت تشمل آنذاك ثلاثة أفواج قناصة (الأول، الثاني، الثالث) وسريتي مدرعات وفوج مدفعية (ميدان ومضاد للطائرات) وسرية هندسة وسرية اتصالات



نصب الجندي المجهول

وإطفاء ومفرزة طبية.

وعقب الاستقلال، باشرت الحكومة اللبنانية الاتصالات مع الدولة الفرنسية لتسلم الجيش اللبناني. وإثر موافقة ممثلي الأمم الحرة في سان فرانسيسكو على البند الخاص المتعلق باستقلال لبنان ونتيجة إلحاح الدولة اللبنانية على المطالبة، وافق الفرنسيون على مبدأ تسليم الجيش إلى السلطات اللبنانية، فصدر المرسوم الرقم «K/3540» تاريخ ١١ تموز/يوليو ١٩٤٥ الذي عين لجنة لتسلم الجيش مؤلفة من: النائب العام الاستئنافي ـ رئيساً، الزعيم سليمان نوفل، الزعيم فؤاد شهاب، العقيد نور الدين الرفاعي، النقيب داود حماد، النقيب جميل الحسامي ـ أعضاء. ثم تمت الموافقة على اقتراحات

اللجنة فصدر عن «هيئة الأركان الإنكليزية ـ الفرنسية المشتركة في الشرق» القرار الرقم ١٥ تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٥ يعلن بموجبه انتقال الجيش اللبناني إلى سلطة الدولة اللبنانية اعتباراً من الساعة صفر من أول آب/ أغسطس ١٩٤٥، **ولهذا السبب أصبح عيد الجيش في أول آب من كل سنة بدلاً من ٢٢ تشرين الثاني**. وتبع ذلك صدور المرسوم الرقم «K/3650» تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٦، الذي قضى بإنشاء مركز رئيس أركان حرب عام في وزارة الدفاع الوطني وتعيين الزعيم سليمان نوفل لهذا المركز والزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش اللبناني. وكان عديد الجيش ٢٦٧٢ رتيباً وجندياً.

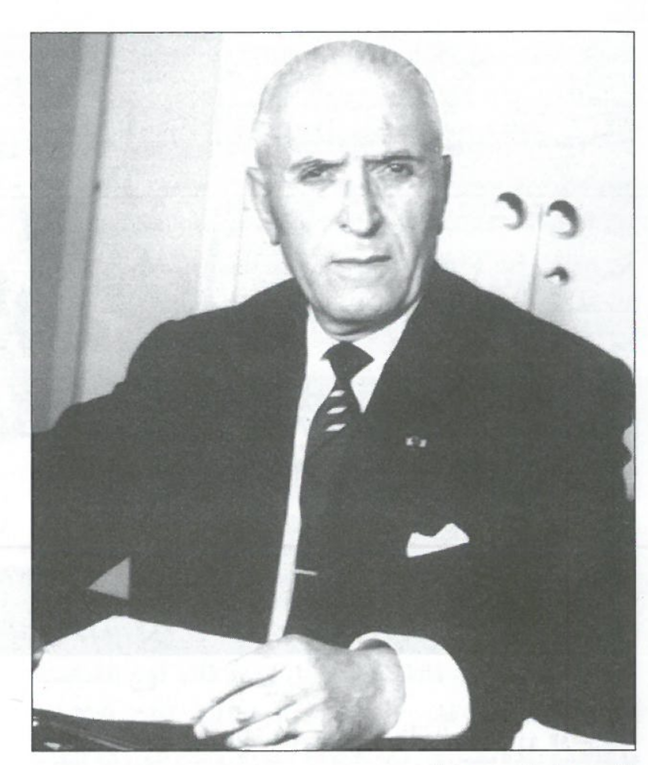
وكانت وحداته مؤلفة كالآتي:

- ثلاث كتائب قناصة.
- لفيف الخيالة والآلي (سرية خيالة وسرية مصفحات).
- مجموعة مدفعية ميدان مع مدفعية الشواطئ.
- سرية المقر العام.
- سرية النقل البري.
- سرية إطفاء.
- المدرسة الحربية.

(العميد الركن وديع جبران، «الحياة»، ١٩٩٢/٧/٩)

احتفال عيد الجيش في ثكنة شكري غانم في الفياضية (١٩٨٦/٨/١)

خطوات لاحقة مهمة في تاريخ تطور الجيش اللبناني



الزعيم سليمان جبور نوفل



اللواء فؤاد شهاب

- في العام ١٩٤٨، كان الاختبار الأول لهذا الجيش والمواجهة الأولى مع القوات الإسرائيلية، حيث قاتل «**فوج القناصة الثالث**» هذه القوات التي كانت قد احتلت قرية «**المالكية**» اللبنانية فحررها، وكان انتصاراً بطعم مميز.

- في العام ١٩٥٨، خلال الأحداث الداخلية والثورات التي جرت في تلك السنة، استطاع الجيش اللبناني أن يؤسس لتوازن دقيق، **وأن يشجع حس الوحدة**.

- في العام ١٩٧٨، كان الجيش اللبناني ضعيف التجهيز ويعاني من حمل المشاكل السياسية والامنية الداخلية. فقامت القوات الإسرائيلية في ١٣ آذار باجتياح جنوب البلاد فوصلت إلى نهر الليـطاني. قامت الأمم المتحدة بنشر ٤٠٠٠ جندي في جنوبي لبنان، وذلك للتأكيد على انسحاب القوات الإسرائيلية ولمساعدة الحكومة اللبنانية على فرض سيادتها. فأرسل لبنان ٧٠٠ جندي إلى الجنوب لأخذ مواقعهم إلى جانب جنود الأمم المتحدة وذلك تمهيداً لتطبيق القرار ٤٢٥. وعندما وصل الجنود إلى بلدة «**كوكبا**» تعرضوا لهجوم إسرائيلي عنيف، الأمر الذي أدى إلى إعاقة التقدم، فظلوا في «كوكبا» إلى أن قامت إسرائيل باجتياح لبنان عام ١٩٨٢ فوصلت إلى العاصمة بيروت.

- عام ١٩٨٨ وبعد إخفاق المجلس النيابي في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، أصبح لبنان محكوماً من قبل حكومتين، وانقسمت قيادة الجيش اللبناني إلى قسمين وذلك تبعاً إلى مكان تواجد كل واحدة. لقد شهدت هذه الفترة ذروة الدمار إلى أن اتخذ القرار بإنهاء العنف وإعادة توحيد وبناء الجيش..

- منذ العام ١٩٩٠ وحتى اليوم، عادت العافية إلى الجيش، فاستعاد لبنان عافيته لأن صورة الجيش كانت دائماً تعطي صورة عن لبنان ككل، غير أن تجهيزات الجيش بقيت متواضعة، فيما كانت الحماسة والشجاعة وحب الشرف والتضحية والوفاء تشكل تعويضاً مناسباً عن هذه التجهيزات، مواكبة الحكمة الكبيرة لقيادة الجيش.

- **في العام الفائت، كانت للجيش اللبناني محطات بطولية في التصدي لعمليات إنزال إسرائيلية في أكثر من منطقة لبنانية خلال حرب تموز، وكان إلى جانب المقاومة في سبيل الدفاع عن لبنان وأرضه.**

- في أيار الفائت، جسد الجيش اللبناني قوته وعزمه وإصراره على الدفاع عن هذا البلد وشعبه من خلال خوضه مواجهة شرسة ضد تنظيم «فتح الإسلام» الذي مارس أسوأ أنواع الإرهاب في حق عناصر الجيش.. وقد وقف الجميع خلف هذا الجيش داعماً إياه في نضاله الذي شارف على الانتهاء بتحقيق انتصار للبنان على الإرهاب..

(«الصياد»، ٢٠٠٧/٨/٣)

الجيش في كوكبا احتفل بعيده وبالذكرى الأولى لدخوله الجنوب


دخول الجيش الى الجنوب

كتيبة الجيش اللبناني التي دخلت الجنوب وتوقفت في كوكبا في ٣١ تموز ١٩٧٨، احتفلت ليل الثلاثاء ـ الاربعاء بعيد الجيش وبذكرى مرور سنة على دخولها الجنوب. وشاركت الجنود اللبنانيين في احتفالهم وحدات رمزية من القوات الدولية المتمركزة في القطاع الشرقي. وقد مثل الكتيبة النروجية الميجر غريك سميث والميجر أولسن واللفتنانت فلومو واللفتنانت فيكر.

وتمثلت الكتيبة النيبالية بالميجر بين رنا والميجر بورو فوتم تابا واللفتنانت أم راي ماراي. وأقيمت للمناسبة معالم الزينة في باحة كنيسة كوكبا ورفع العلم اللبناني فوقها، وتوافد أهالي البلدة إلى مقر القيادة لتقديم التهاني..

(«النهار»، ١٩٧٩/٨/٢)

الاحتفال بعيد الجيش تحوّل عرساً للوحدة الوطنية

الاحتفال بعيد الجيش في ثكنة عندقت في عكار، تحوّل أمس عرساً شعبياً تجلت فيه الوحدة الوطنية بمشاركة أبناء عكار من كل الطوائف الجيش في عيده وإجماعهم على ضرورة دعمه ليبسط سلطانه على كل الاراضي اللبنانية..طرق عكار ازدانت بالأعلام اللبنانية وبصور الرئيس الياس سركيس، وقد نصبت أقواس النصر ورفعت لافتات تؤيد الجيش. وفي العاشرة بدأ الاحتفال العسكري ـ الشعبي، فتلا النقيب البيطار «أمر اليوم» الذي وجهه العماد خوري يوم الثلثاء، ثم ألقى كلمة باسمه واسم الضباط والعسكريين في عكار قال: «أتيتم على شكل أرزة خضراء كقلب لبنان تتقدمكم شعارات تنم عن محبتكم وتقديرتكم وولائكم لهذا الجيش، تتجسد فيكم كما تجسدت في هذه المجموعة من العسكريين. عيد الجيش ليس اليوم وليس غداً. عيده في كل لحظة يغدو فيها شاهد حق وشهيد واجب. عيده يرتكز على التضحية حجر الأساس. تزلزل لتبني الأثبت. أتيتم إلى هذه الثكنة لتعيدوا معنا، فأهلاً بكم مع إخوانكم وأبنائكم، ولتعربوا عن ثقتكم بهذا الجيش وما أحوجنا اليوم إلى مثل هذا الولاء»..

(«النهار»، ١٩٧٩/٨/٢)

على طريق الوطن

..واجتمعت طليعة العسكريين اللبنانيين المشكّلة من ٤٠ ضابطاً، في ٢٦ تموز عام ١٩٤١، في بلدة زوق مكايل، حيث وضعوا صيغة **الوثيقة التاريخية** ووقّعوها بأسمائهم الصريحة، مقسمين فيها يمين الولاء للوطن، مجاهرين برفضهم تلقّي الاوامر من غير سلطات بلادهم الشرعية. وذهب هؤلاء العسكريون بعيداً في تحدي القيادة العسكرية الاجنبية لصالح وطنهم وحلمهم الاستقلالي، فأعلنوا امتناعهم عن القيام بمهامهم العسكرية، وربطوا استئنافهم لها بالحصول على وعد صريح ورسمي من السلطات الفرنسية باستقلال لبنان التام. وأمام إصرارهم، لم تجد هذه السلطات بداً من الرضوخ إلى طلبهم، وهذا ما حصل إذ ألقى الجنرال ديغول الذي كان حينها في بيروت خطاباً وعد فيه بإعطاء لبنان سيادته واستقلاله.

هذا الموقف لم يكن حدثاً فريداً أو وحيداً من نوعه، فقد أعقبته مواقف أخرى برزت بقوة خلال معركة الاستقلال عام ١٩٤٣ مروراً بمرحلة تحقيق الاستقلال الناجز وصولاً إلى جلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان، **فالضابط جميل لحود قائد فوج القناصة اللبنانية آنذاك رفض الإذعان لاوامر قيادة قوات الانتداب بمهاجمة بلدة بشامون مقر حكومة الثورة، وعمد إلى رفع العلم اللبناني فوق مركز قيادة الفرقة في عين الصحة فالوغا، معلناً انضمامه وقواته إلى حكومة الثورة. وكان ذلك الموقف حدثاً بارزاً في سلسلة أحداث أدّت بالسلطة المنتدبة إلى إطلاق سراح رجالات لبنان من سجن راشيا وإنجاز الاستقلال.**

فجر الجيش: نال لبنان استقلاله السياسي، لكن سلطات الانتداب ماطلت في تسليم الوحدات العسكرية إلى الحكومة اللبنانية، ولم تتخلف هذه الوحدات عن المشاركة في المعركة التي خاضها لبنان بحكومته وشعبه من أجل هذه الغاية، وفي هذا السياق طلب تقرير فرنسي سري صادر في آب من العام ١٩٤٤، فرض عقوبات تأديبية بحق ضباط لبنانيين بسبب «مواقفهم الاستقلالية».

٢٩ كانون الثاني من العام ١٩٤٥ كان يوم الجيش اللبناني، فقد عمّت بيروت تظاهرات مطالبة بتسليم الجيش إلى الدولة اللبنانية، وهتف طلاب لبنان للجيش رمز الإستقلال وسياج الكرامة، داعين الحكومة إلى التحرك بكل الوسائل لتسلّم جيشها.

بعد سلسلة من التحركات والجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة على مختلف المستويات، بدأت المفاوضات الرسمية بين اللبنانيين والفرنسيين لتسلّم الجيش، حيث شكلت لجان من الطرفين لإجراء مفاوضات بهدف تسلّم الوحدات اللبنانية. بدأت اجتماعات اللجان في ١٢ تموز ١٩٤٥ في فندق مسابكي ـ شتورا، وانتهت سريعاً بإعطاء الإشارة إلى البدء بعملية التّسليم، **وتم الإتفاق على أن يجري تسليم المنشآت والثكنات في ٢٠ تموز، والوحدات العسكرية في ٢٥ تموز، وتسليم قيادة وإدارة هذه القوات في الساعة صفر من ١ آب ١٩٤٥، حيث أصبح هذا التاريخ عيداً وطنياً لتأسيس الجيش اللبناني، وعيّن الزعيم فؤاد شهاب قائداً له.** وهكذا باشر الجيش مهامه رسمياً في الدفاع عن الأرض والشعب وصون وحدة الوطن وسيادته واستقلاله..

إرث من التضحيات والعطاء:..واجه الجيش مذ كان فتياً تحديات ومصاعب عدة، أولها إعلان العصابات الصهيونية دولة اسرائيل في فلسطين ونشوب حرب عام ١٩٤٨. وفي ٥ حزيران من العام نفسه خاض الجيش اللبناني معركة **المالكية**، حيث التحمت بعض وحداته مع قوات العدو الإسرائيلي في معركة شرسة، تمكن خلالها من دحر المعتدين وتحرير القرية وفك الحصار عن الآلاف من «**جيش الانقاذ العربي**». ثم تابع تنفيذ مهامه الوطنية في الدفاع عن البلاد فكانت له محطات مشرقة، منها الاضطلاع بدور مميز في عمليات انتقال السلطة عام ١٩٥٢ على أثر التظاهرات والإضرابات التي عمّت البلاد واستقالة الرئيس بشارة الخوري، ومنعه امتداد الحرب الأهلية عام ١٩٥٨ وصون وحدة البلاد والحفاظ على الدولة ومؤسساتها. وفي مجال الدفاع تصدى أيضاً للاعتداءات والهجمات الاسرائيلية على منطقة العرقوب في سوق الخان عام ١٩٧٠ وعلى محوري بيت ياحون ـ تبنين، كفرا ـ ياطر عام ١٩٧٢ وفي صور عام ١٩٧٥ وغيرها من الاعتداءات شبه اليومية، مقدماً في هذه المواجهات المئات من الشهداء والجرحى قرابين طاهرة على مذبح الوطن..

أحداث الفتنة: عام ١٩٧٥ اندلعت أحداث الفتنة في لبنان بسبب انعكاسات القضايا الاقليمية على الساحة الداخلية، وبروز العامل الإسرائيلي الرامي إلى ضرب وحدة اللبنانيين وصيغة العيش المشترك بينهم، فغُيّب دور الجيش بمفهومه الوطني الشامل ولم يتمكن من ردع الفتنة نظراً لفقدان القرار السياسي الموحد للدولة.

وهكذا استمرت هذه الحرب لسنوات طويلة، استغلها العدو الإسرائيلي لتحقيق أطماعه، فاجتاحت قواته لبنان وعاثت فيه تدميراً وخراباً مما هدد الكيان الوطني بالتفتت والانهيار. غير أن هذه الأحداث وعلى الرغم من قساوتها، لم تحل يوماً دون التواصل والتلاقي بين أخوة السلاح في الجيش، ولم تؤد إلى تخلي العسكريين عن مبادئهم وقيمهم الاصيلة وتوقهم إلى خدمة وطنهم وشعبهم، وبقي الرهان على استعادة الجيش



اللواء جميل لحود



العماد اميل لحود

لدوره والنهوض مجدداً حلم الشرفاء المخلصين للبنان الواحد الموحد، **وهذا ما تحقق مع مطلع التسعينات عندما وضع اتفاق الطائف حداً للحرب ـ الفتنة، فكان نهوض الجيش وإعادة بنائه وتوحيده، الخطوة الأساسية في إرساء عهد جديد من الأمن والاستقرار، الأمر الذي مكّن المقاومة الوطنية من تصعيد كفاحها وصولاً الى التحرير.**

إعادة التوحيد والبناء: في أواخر العام ١٩٩٠، ومع العملية التي قادها قائد الجيش آنذاك فخامة الرئيس العماد اميل لحود، بدأت مسيرة إعادة بناء وتوحيد الجيش على أسس وثوابت وطنيـــة سليمـــة وعقيدة عسكريـــة واضحة ميزت العدو من الصديق، وأخرجت أذهان العسكريين من المنطقة الرمادية إلى المنطقة البيضاء، وقد ترافقت أعمال إزالة خطوط التمـــاس والمتاريس مع تطبيـــق دقيق لهذه العقيدة، المستمدة خطوطها الرئيسية من وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها اتفاق الطائف.

ركزت السياسة التوجيهية للجيش على الأخطار التي تمثلها **اسرائيل كعدو للبنان**، وبالتالي على ضرورة مواجهتها بكل الإمكانات والوسائل المتوافرة، فكان أمر «جنوباً سر واصمد»، الأمر اليومي الذي نفذه العسكريون والتزموا به حتى التحرير أو الشهادة ودعم المقاومة الوطنية ضد الإحتلال الإسرائيلي.

وفي المقابل ركّزت القيادة على عروبة لبنان، والتزامه قضايا أشقائه العرب، وقيام أفضل العلاقات بينه وبينهم، خصوصاً سوريا الشقيقة الاقرب التي تجمعها بلبنان وحدة المسار والمصير، والتي لم تبخل يوماً في تقديم المساعدات والتضحيات الجسام دفاعاً عن لبنان وحفاظاً على سلمه الأهلي، فباتت العلاقة بينهما مبنية على مبادئ وأسس واضحة وصلبة تحقق مصالح البلدين الشقيقين.

انطلاقاً من الرؤية الواضحة التي أرساها فخامة الرئيس العماد اميل لحود والتي استمر نهجها مع تسلّم العماد ميشال سليمان سدة القيادة في ٢١ كانون الأول عام ١٩٩٨، سار العمل في المؤسسة العسكرية وفق أسس ومعايير هدفها الارتقاء بالجيش ليكون الركيزة الأساسية للدولة في مسيرة نهوض الوطن، وكانت سلسلة من الخطوات الأساسية التي جعلت الجيش محط تقدير اللبنانيين واحترامهم.

أولى هذه الخطوات كانت في عملية الدمج الشاملة وتبديل قطاعات انتشار الوحدات العسكرية التي نزعت عنها مظاهر المناطقية والطائفية والمحسوبيات، وأعادت للجيش القدرة على العمل انطلاقاً من مبدأ الولاء الوطني. ترافقت هذه الخطوة مع اعتماد النهج المؤسساتي في العمل، بحيث أصبحت معايير الانتاجية والكفاءة هي الأساس في تحديد الترقيات والتشكيلات والدورات الدراسية وغيرها، وبموازاة ذلك حرصت قيادة الجيش بشكل حازم على ابعاد المؤسسة عن السياسة وعن التجاذبات بين الافرقاء بما يحفظ هيبتها ودورها الوطني.

أما في إطار إعادة التجهيز والتسليح اللازمين ولكي يتمكن الجيش من القيام بمهامه، فقد اعتمدت القيادة في ذلك مبدأ تأمين الحاجات الضرورية من دون تكبيد الخزينة ما لا طاقة لها بتحمّله، وبدون ترتيب ديون خارجية عليها.

وفضلاً عن إعادة تأهيل وصيانة الأعتدة والأسلحة المتوافرة في الجيش، وتلك المصادرة من الميليشيات، قدّمت الشقيقة سوريا هبات عبارة عن دبابات وآليات قتال ومدافع وأعتدة، كما تم استغلال بعض الفرص المتاحة، حيث اشترى الجيش بأسعار رمزية للغاية ٣٠٠٠ آلية، وسرباً من الطوافات من الولايات المتحدة الاميركية، وقطعاً بحرية من بريطانيا، وأعتدة مختلفة من فرنسا، وبالتزامن مع التجهيز، نشطت ورشة التدريب والتعليم عبر الدورات الدراسية في الداخل والخارج وعلى مختلف المستويات.

وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، نجحت القيادة في رعاية الشؤون الاجتماعية والصحية للعسكريين بفضل الادارة السليمة ودقة التنظيم والملاحقة وترشيد الإنفاق والاقتصاد بالوسائل..

من ترسيخ الأمن في الداخل إلى مواجهة العدو جنوباً: بعد عملية توحيد الجيش، نفذت وحداته انتشاراً شمل مختلف المناطق اللبنانية. واستطاع الجيش الحفاظ على الأمن والاستقرار والقضاء على أي محاولة للإخلال به، وكان ثمن توفير ذلك في الداخل سهر العسكريين وجهودهم وتضحياتهم ودماؤهم في محطات كثيرة. وقد أعلنت القيادة غير مرة ان الحفاظ على الاستقرار ومنع العودة إلى الوراء هما من المقدسات، فالأمن هو الركيزة الأولى للوطن ومن دونه لا يمكن أن تقوم ديمقراطية وحرية أو تتحقق عدالة أو يزدهر اقتصاد.

لقد كان نجاح الجيش في امتحان الأمن، إخراجاً نهائياً للبلد من المحنة الكبرى، وقراراً ثابتاً ببناء الوطن وعودة الدولة. فكان أداؤه في خدمة القانون لا تجاوزاً له، وكان ردعه بهدف الإصلاح وليس لغاية التجني، فمارست وحداته دورها الأمني بكل جدية وتجرد معتمدة الحسم في الأداء من دون إيقاع الظلم بأحد، حافظة أمن المواطنين وكراماتهم، ضامنة للجميع ممارسة حقوقهم التي كفلها الدستور في مختلف المناسبات الوطنية. وفي هذا الإطار كان القرار سريعاً وحاسماً في مواجهة المخلين بالأمن، الساعين إلى إثارة الفتن في أحداث مطلع عام ٢٠٠٠ وفي محاولات أخرى هدفت للنيل من الأمن والاستقرار في مختلف المناطق، عبر تفكيك واستئصال شبكات الإرهاب وعصابات التخريب المتعاملة مع العدو الاسرئيلي، ومؤازرة قوى الأمن الداخلي في مكافحة الجريمة والقضاء على الآفات الاجتماعية.

في مقابل سهر الجيش على استتباب الأمن في الداخل، كان قرار القيادة بانتقال نحو نصف الوحدات إلى ساحة المواجهة الأساسية مع العدو الاسرائيلي في مناطق الجنوب والبقاع الغربي، وعلى الرغم من عدم التكافؤ في ميزان القوى، لم يستطع جيش العدو المجهز بأحدث أنواع الأسلحة والتكنولوجيا، من إرباك الجيش اللبناني وإبعاده عن ساحة المواجهة، فقد صمد الجيش متسلحاً بقوة حقه ومدى إيمانه بقضيته والتفاف المواطنين حوله، وتصدى لاعتداءات العدو المتواصلة بكل الوسائل والإمكانات المتوافرة لديه، لاسيما أثناء عمليتي تصفية الحسابات عام ١٩٩٣ وعناقيد الغضب عام ١٩٩٦ وقصف البنى التحتية ثلاث مرات عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، في ضوء عقيدة عسكرية واضحة متجذرة في صفوفه، مقدماً شهداءه الابرار في ساحات البطولة، ماداً يد العون والمساعدة لأهالي قرى وبلدات خطوط المواجهة بهدف تعزيز صمودهم وتشبثهم في بيوتهم وأرزاقهم، حيث نشأت بين الجميع حكاية صمود أرهبت إرادة الاحتلال..

شمس التحرير: إن تثبيت الأمن والاستقرار في الداخل، جعل جهود اللبنانيين كافة تتركز على مقارعة العدو الاسرائيلي، في ظل وحدة وطنية عارمة عبّر عنها الشعب من خلال التفافه حول جيشه ومقاومته الباسلة، مما أتاح لهذه المقاومة أن تخطو خطوات متسارعة وحاسمة في صراعها مع العدو، في حرب استنزاف يومية قلّ نظيرها، مما أجبره على التراجع والاندحار عن معظم الاراضي المحتلة مخلفاً وراءه هشاشة أسطورة الجيش الذي لا يقهر. فأشرقت شمس المقاومة والتحرير على الوطن في الخامس والعشرين من أيار ٢٠٠٠. وأثمر هذا التحرير لاحقاً، استعادة قسم من مياهنا الجنوبية التي استغلها العدو لحقبات طويلة من الزمن، ورغم تهديداته تم تدشين محطة المياه على نهر الوزاني بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٢، لتوزّع منها مياه الشفة على عشرات القرى والبلدات، وبذلك خطا لبنان خطوته الأولى على طريق استعادة كامل حقوقه من ثروته المائية وفقاً للأعراف والقوانين الدولية.

وعلى الرغم من إنجاز التحرير في القسم الأكبر من الأراضي المحتلة، فإن ذلك لم يؤد الى استرجاع لبنان لكامل حقوقه، فمزارع شبعا وتلال كفرشوبا ما زالت ترزح تحت وطأة الإحتلال، وعشرات المعتقلين والأسرى اللبنانيين ما زالوا في غياهب سجونه، ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ينتظرون العودة الى ديارهم. **من هنا تبرز أهمية استمرار المقاومة وعدم اقفال باب النزاع مع اسرائيل. فالجيش الموجود بفاعلية ضمن القوى الأمنية المشتركة في المناطق المحررة لن يكون أبداً شرطياً لأمن اسرائيل، لأن في ذلك تفريطاً بالحقوق وانحرافاً عن مبدأ السلام الشامل والعادل..**

عشر سنوات على خدمة العلم

بعد انتهاء الحرب في لبنان وما خلفته من مآسٍ وجراح عميقة في نفوس اللبنانيين ووجدانهم، كان لا بدّ من استلهام العبرة من هذه الحرب والتفكير بعيداً في بعض أسبابها التي تقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عاتق اللبنانيين أنفسهم، وكان لا بدّ أيضاً من إيجاد الوسائل الناجعة التي تكفل إرساء أفضل تطبيق وممارسة للمبادئ والمفاهيم الوطنية الجامعة، بحيث تحفظ سلامة البنيان اللبناني، وتحصنه من شر العواصف والأخطار، التي تفعل فعلها كلما كان الوطن أكثر

قابلية لذلك. وإذا كان النموذج اللبناني بتنوعه وصيغته الفريدة مصدر تألق وغنى ورسالة حضارية من لبنان وشعبه لباقي دول وشعوب العالم، يجدر باللبنانيين الاعتزاز والافتخار بها، فإن هذا النموذج يحتاج إلى جهود وتضحيات استثنائية تبذل على أسس وقواعد صلبة، مشتركة، موحدة، هدفها أولاً وآخراً تغليب مصلحة الوطن والانتصار لمفهوم الوطنية الأسمى على باقي النزعات المفرقة من طائفية ومذهبية ومناطقية وغيرها. من هنا كان قرار الدولة، الشروع بتطبيق واجب خدمة العلم عام ١٩٩٣ كإحدى الركائز الأساسية والفعّالة في عملية إعادة توحيد وبناء الوطن المعافى المستقر. وقد أخذت قيادة الجيش الشروع على عاتقها، واضعة كل الامكانيات والوسائل والقدرات في سبيل إنجاحه، إنطلاقاً من أن خدمة العلم هي واجب على كل لبناني وحق مشروع له بالمشاركة في الدفاع عن الوطن وحفظ أمنه واستقراره. وقد أثبتت تجربة العشر سنوات على تطبيق خدمة العلم مدى أهميتها وإيجابياتها الكثيرة على الصعيدين الوطني والعسكري.

خلال هذه الحقبة من الزمن، التحق بالمؤسسة نحو ٢٥٠٠٠٠ ألف شاب قدموا من مختلف المناطق والطوائف والطبقات الإجتماعية وانصهروا معاً في بوتقة وطنية جامعة، خبروا فيها معاني التضحية والعطاء والتعلق بالارض..

(«مجلة الجيش»، العدد ٢١٨، أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣)

شهداء الجيش اللبناني:
٣٨١٥ شهيداً منذ العام ١٩٤٤

خاض الجيش اللبناني منذ الاستقلال معارك عدّة سقط منه فيها آلاف الشهداء، فمن **النقيب الشهيد محمد زغيب** أول شهداء ساحة الشرف في العام ١٩٤٨ إلى **العريف الشهيد مصطفى خضر الشامي** (حتى تاريخ ١٥ تموز ٢٠٠٧)، قافلة طويلة من الضباط والجنود الذين سقطوا.

يبلغ عدد شهداء الجيش، منذ العام ١٩٤٤ حتى ١٥ تموز ٢٠٠٧، ٣٨١٥ شهيداً موزعين بين ضباط ورتباء وأفراد، ويبين الجدول عدد الشهداء في كل سنة خلال الفترة المذكورة:

شهداء الجيش منذ العام ١٩٤٤ حتى ١٠ تموز ٢٠٠٧ *			
١٩٤٤	-	٣	٣
١٩٤٦	٣	-	٣
١٩٤٧	٢	-	٢
١٩٤٨	١٠	٤	١٤
١٩٤٩	٥	-	٥
١٩٥٠	٦	-	٦
١٩٥١	٣	-	٣
١٩٥٢	٢	-	٢
١٩٥٣	٢	٢	٤
١٩٥٤	٢	-	٢
١٩٥٥	٣	-	٣
١٩٥٦	٤	-	٤
١٩٥٧	٧	١	٨
١٩٥٨	٦٥	٢	٦٧
١٩٥٩	١١	-	١١
١٩٦٠	٦	١	٧
١٩٦١	١٥	٢	١٧
١٩٦٢	٤	٣	٧
١٩٦٣	١٢	٢	١٤
١٩٦٤	٨	-	٨
١٩٦٥	٦	-	٦
١٩٦٦	٥	-	٥
١٩٦٧	٩	١	١٠
١٩٦٨	٨	-	٨
١٩٦٩	١٨	-	١٨
١٩٧٠	١٧	٣	٢٠
١٩٧١	١٣	٢	١٥
١٩٧٢	٣٤	-	٣٤
١٩٧٣	٥٢	٣	٥٥
١٩٧٤	١٨	١	١٩
١٩٧٥	٧٢	١٠	٨٢
١٩٧٦	٣٦٤	١٥	٣٧٩
١٩٧٧	٣٧	٢	٣٩
١٩٧٨	٥٧	٥	٦٢
١٩٧٩	٣٧	٣	٤٠
١٩٨٠	٣٨	٤	٤٢
١٩٨١	٦٤	٤	٦٨
١٩٨٢	٥٥	١	٥٦
١٩٨٣	٣٠٥	١٩	٣٢٤
١٩٨٤	٢٧٤	٢٣	٢٩٧
١٩٨٥	١٨٦	١١	١٩٧
١٩٨٦	١٨٩	١٥	٢٠٤
١٩٨٧	٨٩	٦	٩٥
١٩٨٨	٦٧	٤	٧١
١٩٨٩	١٤٤	١٢	١٥٦
١٩٩٠	٤٠٥	٣٣	٤٣٨
١٩٩١	٤٩	٤	٥٣

١٩٩٢	٣٩	-	٣٩
١٩٩٣	٢٨	١	٢٩
١٩٩٤	١٩	-	١٩
١٩٩٥	١١	-	١١
١٩٩٦	٤٣	٤	٤٧
١٩٩٧	٧٨	٥	٨٣
١٩٩٨	٦٨	٤	٧٢
١٩٩٩	٦٠	٨	٦٨
٢٠٠٠	٥٩	٥	٦٤
٢٠٠١	٣٤	٢	٣٦
٢٠٠٢	٣٤	٤	٣٨
٢٠٠٣	٤٢	-	٤٢
٢٠٠٤	٤٠	٢	٤٢
٢٠٠٥	٣٢	٣	٣٥
٢٠٠٦	٨١	١١	٩٢
٢٠٠٧ (لغاية ١٥ تموز)	١١٠	٥	١١٥

* تورد سجلات الجيش اللبناني سقوط شهيد (تلميذ ضابط) في العام ١٩٢٥.

المصدر: كتاب «خمسون سنة من وجوههم تعرفوننا» الصادر عن قيادة الجيش في العام ١٩٩٥. كتيب «لا تبكه فاليوم بدء حياته» الصادر عن قيادة الجيش في العام ٢٠٠٦. مجلة الجيش اللبناني - أعداد من العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٧.

الشهداء من كل الرتب

سقط للجيش شهداء من مختلف الرتب العسكرية، وكان العدد الأكبر من رتبة عريف التي سقط منها ١٠٨٩ شهيداً، وتلتها رتبة الجندي التي سقط منها ١٠٦٨ شهيداً، ويبين الجدول الشهداء تبعاً للرتبة العسكرية:

شهداء الجيش تبعاً للرتبة العسكرية	
ضابط	٢٥٥
تلميذ ضابط	١٠
مؤهل - مؤهل أول	٥٢
معاون - معاون أول	٢٣٦
رقيب - رقيب أول	٨٧٨
عريف - عريف أول	١٠٨٩
جندي - جندي أول	١٠٦٨
تلميذ رتيب	١٤
مجند	١٨٨
احتياط	٢٥

(«الشهرية الدولية للمعلومات»، آب / ٢٠٠٧)

إغتيالات العسكريين في الثمانينات

لاحقت الاغتيالات الكثير من عناصر الجيش اللبناني وضباطه، وبخاصة في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نجا البعض، ونال الكثيرون شرف الشهادة...

هذا الجدول يظهر اسماء مجموعة من الشهداء الذين سقطوا على محراب الوطن وهم من رتب مختلفة:

الاسم	الرتبة	تاريخ الاستشهاد	تاريخ النعي
رشاد ابو شقرا	ملازم	١٩٨٤\٨\٢٥	السفير ١٩٨٤\٨\٢٦
نزار نسيب ابو شقرا	تلميذ رقيب	١٩٨٤\٨\٢٥	السفير ١٩٨٤\٨\٢٦
محمد علوية	رائد	١٩٨٤\١١\١٧	السفير ١٩٨٤\١١\١٨
عادل ابو ربيعة	مقدم	١٩٨٤\١٢\١٤	السفير ١٩٨٤\١٢\١٥
سليمان داود مظلوم	عقيد	١٩٨٥\٦\٢	السفير ١٩٨٥\٦\٣
جورج الياس شمعون	ملازم اول	١٩٨٥\١١\٢	السفير ١٩٨٥\١١\٣
ابراهيم خليل الفار	رائد	١٩٨٦/٥/٨	السفير ١٩٨٦\٥\٩
ميشال زياده	عقيد	١٩٨٦/٨/١١	السفير ١٩٨٦\٨\١٢
خليل كنعان	عقيد ركن	١٩٨٦\٩\٢٩	الانوار ١٩٨٦\٩\٣٠
علي كمال صادق	ملازم	١٩٨٦\١٢\١٩	السفير ١٩٨٦\١٢\٢٠
احمد المعربوني	رقيب	١٩٨٧\٥\١٣	السفير ١٩٨٧\٥\١٤
كاظم درويش	نقيب	١٩٨٧\٦\٢٤	السفير ١٩٨٧\٦\٢٥
اسعد طعان قانصوه	معاون اول	١٩٨٧\٩\٢٠	السفير ١٩٨٧\٩\٢١

كما تعرض العديد من ضباط الجيش لمحاولات اغتيال لكنهم نجوا منها، ومن هؤلاء الضباط:

الاسم	الرتبة	تاريخ التعرض للاغتيال	تاريخ نشر الخبر
رضا الموسوي	نقيب	١٩٨٧\١\٣	السفير ١٩٨٧\١\٤
جميل السيد	رائد	١٩٨٧\٥\١٣	السفير ١٩٨٧\٥\١٤
محمد سعد	عقيد	١٩٨٦\٧\٢٤	السفير ١٩٨٦\٧\٢٥

(إعداد علي شكر، «المركز العربي للمعلومات»)

القانون رقم ٦٦٥ حول إلغاء خدمة العلم

المادة الأولى:

خلافاً لأي نص آخر، تلغى خدمة العلم المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ (قانون الدفاع الوطني) بصورة نهائية بعد مرور سنتين على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

تلغى الفقرة الأولى من المادة ١٠٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦

تعدل الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ بحيث تصبح على الوجه التالي:

«تخفض مدة خدمة العلم إلى ستة اشهر وذلك لحين الإلغاء النهائي المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون»

المادة ٣

تضاف إلى المادة ١٠٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ الفقرة التالية:

«يمكن، وفقا لحاجة قيادة الجيش والقوى المسلحة، تمديد خدمة من يرغب من المجندين الرتباء والافراد بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات بالرتبة التي كانوا فيها يتقاضون خلالها تعويضاً شهرياً يوازي راتب الدرجة الأولى المستحق لرتبة التطوع التي يكون فيها كل منهم وتطبق عليهم جميع الأحكام القانونية التي ترعى أوضاع المجندين طيلة مدة خدمتهم».

يبقى للمجند الذي مدد خدمته الحق في إنهاء خدمته في نهاية أي سنة من سنوات التمديد.

المادة ٤

تعدل الفقرة الأولى من المادة ١٠٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ بحيث تصبح على الوجه التالي:

«تؤجل دعوة المواطن لخدمة العلم حتى سنة قابلة للتجديد ضمن الشروط المنوه عنها في الفقرة /١/ من المادة ١٠٨ أعلاه على ألا تتجاوز هذه المدة حد إكماله الثالثة والثلاثين من عمره حيث يستدعى لأداء خدمته.

المادة ٥

يعدل البند /٢/ من المادة ١١٢ المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ بحيث يصبح على الوجه التالي:

«تعطى أفضلية تحدد شروطها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء للمجندين الذين نفذوا موجبات خدمة العلم في الدخول



مجندون في خدمة العلم خلال معمودية نار في تربل

إلى مختلف القوى المسلحة».

المادة ٦

تسري الأحكام الجديدة المنصوص عليها في هذا القانون على الذين يؤدون خدمة العلم بتاريخ نفاذه.

- يوقف العمل بالقانون ٣١٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣.

المادة ٧

تضاف إلى حالات الإعفاء النهائي أو المؤقت من موجبات خدمة العلم المنصوص عليها في المرسوم رقم ٣٧٧٨ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٣ الحالات المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون.

المادة ٨

توقف الملاحقة بحق المتخلفين عن خدمة العلم وتسقط كافة التعقبات والأحكام بحقهم لهذه الجهة فور صدور هذا القانون ويعاد اعتبارهم حكماً.

المادة ٩

تلغى كافة النصوص القانونية والتنظيمية المخالفة لأحكام هذا القانون أو غير المؤتلفة مع مضمونه.

المادة ١٠

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره.

بعبدا في ٤ شباط ٢٠٠٥

الامضاء: اميل لحود

(موقع الجيش اللبناني على الانترنت)

المؤسسة العسكرية قادة وأركاناً منذ فرقة الشرق

العماد عادل شهاب



العماد اميل بستاني

قادة الجيش

- اللواء فؤاد شهاب ١٩٤٥/٨/١ ـ ١٩٥٨/٩/٢٢
- اللواء توفيق سالم ١٩٥٨/١٠/٩ ـ ١٩٥٩/١/٣١
- اللواء عادل شهاب ١٩٥٩/٢/١ ـ ١٩٦٥/٦/٣٠
- العماد اميل بستاني ١٩٦٥/٧/١ ـ ١٩٧٠/١/٦
- العماد جان نجيم ١٩٧٠/١/٧ ـ ١٩٧١/٧/٢٤
- العماد اسكندر غانم ١٩٧١/٧/٢٥ ـ ١٩٧٥/٩/٩
- العماد حنا سعيد ١٩٧٥/٩/١ ـ ١٩٧٧/٣/٢٧
- العماد فيكتور خوري ١٩٧٧/٣/٢٨ ـ ١٩٨٢/١٢/٧
- العماد ابراهيم طنوس ١٩٨٢/١٢/٨ ـ ١٩٨٤/٦/٢٢
- العماد ميشال عون ١٩٨٤/٦/٢٣ ـ ١٩٨٩/٥/٢٧
- العماد إميل لحود ١٩٨٩/١١/٢٨ ـ ١٩٩٨/١١/٢٣
- العماد ميشال سليمان ١٩٩٨/١٢/٢١

رؤساء الأركان

- اللواء توفيق سالم ١٩٤٥/٨/١ ـ ١٩٥٨/١٢/٣١
- العماد يوسف شميط ١٩٥٩/١/١ ـ ١٩٧١/٦/١١
- العماد سعيد نصر الله ١٩٧١/٦/١٢ ـ ١٩٧٦/٦/٣٠
- اللواء الركن منير طربيه ١٩٧٧/٥/٣ ـ ١٩٨٣/٢/١٤
- اللواء الركن نديم الحكيم ١٩٨٣/٢/١٥ ـ ١٩٨٤/٨/٢٢
- اللواء الركن محمود طي أبو ضرغم ١٩٨٤/١١/١٤ ـ ١٩٨٧/٦/٣٠
- اللواء الركن رياض تقي الدين ١٩٩١/١/١٦ ـ ١٩٩٧/٦/٣٠
- اللواء الركن سمير القاضي ١٩٩٧/٧/٢٤ ـ ٢٠٠٠/٦/٣٠
- اللواء الركن فادي أبو شقرا ٢٠٠٠/٧/١ ـ ٢٠٠٢/١١/١
- اللواء الركن رمزي أبو حمزة ٢٠٠٢/١١/١ ـ ٢٠٠٥/٨/١٢
- اللواء الركن شوقي المصري ٢٠٠٥/١٠/٥ ـ ....

(«الحوادث»، ٢٠٠٦/١٠/٦)

ثكنات عسكرية



تكنة هنري شهاب في بيروت



ثكنة بنوا بركات في صور



ثكنة غسان برو في صور



ثكنة محمد زغيب في صيدا

ثكنة حنا غسطين في عرمان، الشمال



ثكنة انطوان عبيد في القبة

المدرسة الحربية منذ ١٩٢٢

تأسيس وانتقال: ..تثبت شهادات ضباط قدامى عايشوا نشأة المدرسة الحربية وواكبوا تطورها، ولاسيما منهم العميد المتقاعد فرنسوا جناردي، ووثائق المدرسة الحربية وسجلاتها، أن **المدرسة أنشئت في دمشق في ١٢ أيار ١٩٢١**، فاتحة أبوابها أمام الضباط اللبنانيين والسوريين لتدريب المقبولين منهم آنذاك كتلامذة ضباط وتلامذة صفوف ضباط واختصاصيين، واستمرت في عملها هناك حتى نقلت إلى حمص عام ١٩٣٢.

في أول آب ١٩٤٥ قسمت الجيوش الخاصة إلى وحدات لبنانية ووحدات سورية، فنقلت المدرسة الحربية من حمص إلى بلدة كوسبا في قضاء الكورة، وظلت هناك مدة ٣ أشهر لتضم تلامذة الضباط اللبنانيين فقط، وأطلق عليها يومذاك اسم «مدرسة الضباط». ثم نقلت إلى الضبيه وتحديداً إلى دير مار أنطونيوس. بعدها بزهاء عام نقلت، وبصورة موقتة، إلى بعبدا في المعهد الأنطوني، وكان ذلك في تشرين الأول من عام ١٩٤٦. وعادت لتنقل من جديد في الرابع عشر من تشرين الثاني من العام عينه، **لتحط رحالتها نهائياً في منطقة الفياضية**، مركزها الحالي.

عام ١٩٥١، أطلق عليها اسم «المدرسة الحربية» بدلاً من «مدرسة الضباط»، وما زالت تحمل هذا الاسم حتى تاريخه. وقد عرفت توسعاً كبيراً في المساحة والمباني، بعدما كانت تحتل سابقاً مساحة صغيرة تعرف اليوم بـ «البرّاكات».

دورة ١٩٢١-١٩٢٣ كانت الأولى، وقد تخرج ضباطها العشرة تحت شعار «دورة غورو». ومن بين هؤلاء برز **فؤاد شهاب (طليع الدورة) وجميل لحود وسليمان نوفل.**

في البدء كانت مدة الدورة عامين وعدد المتخرجين منها كان قليلاً، راوح بين ضابط متخرج واحد وعشرة ضباط. ثم حُدّدت أعوام الدراسة في المدرسة الحربية بثلاثة بدءاً من دورة يوسف طرابلس (١٩٤٩-١٩٥٢)، **وازدادت أعداد الضباط المتخرجين حتى بلغت في دورة «الانصهار الوطني» (١٩٩٠-١٩٩٤) ٩٠٠ ضابط متخرّج..**

مهمة المدرسة الحربية: تنحصر مهمة المدرسة الحربية في تنشئة وتدريب ما يلي:

- تلامذة ضباط وتأهيلهم لإمرة فصيلة.
- ضباط اختصاص معينون مباشرة كضباط متمرنين (أطباء، مهندسون، صيادلة، اداريون...»).
- ضباط أعوان وتأهيلهم لإمرة سرية.
- الضباط مجندو خدمة العلم.
- رتباء مؤهلون للانتقال إلى ملاك الضباط.

ويتم التركيز في تنفيذ هذه المهمة على التنشئة المعنوية والوطنية والتنشئة العسكرية والمهارات والتنشئة البدنية الضرورية لمتطلبات الحياة العسكرية وتوسيع آفاق التلامذة في الثقافة العامة وتنمية قدرتهم على التحليل المنطقي والاستنتاج.

وتخرّج الضابط من المدرسة الحربية ليس نهاية المطاف، بل إنه نقطة الانطلاق لمتابعة الثقافة العسكرية والتدريب المهني. وبغير ذلك، لا يمكن الحفاظ على الكفاءة القتالية وعلى أهلية القيادة.

الإعلان عن التطويع: حين تعلن وزارة الدفاع الوطني - قيادة الجيش عن حاجتها وبقية القوى المسلحة إلى تطويع تلامذة ضباط من طريق المباراة، يحدد الإعلان مكان تقديم الطلبات، يحدد الإعلان مكان تقديم الطلبات وزمانه، والسلطة المكلفة استلامها وشروط الانتساب والمستندات الواجب إرفاقها بطلب الانتساب، والمكان الذي يمكن الاطلاع فيه على مواد المباراة.

ويتم **قبول المتقدمين إلى المدرسة الحربية من طريق مباراة الدخول. وعليهم اجتياز اختبارات نفسية، تقنية، تكشف أهلية المتقدمين واستعدادهم لأن يصبحوا ضباطاً. وتقيس هذه الاختبارات قدرات عدة منها: الذكاء، النضج، المنطق، دقة الملاحظة، الأخلاق...** وتُعتبر هذه الاختبارات مرحلة أولية لا بد منها. يليها اختبار طبي.. أما المرحلة الرابعة فتتضمن الاختبار الرياضي.. تتنوّع مواد السنة الأولى والثانية بين العلوم العامة والعلوم العسكرية، وتوازي سنوات الدراسة الجامعية. ويتولى تعليم العلوم العسكرية عدد من الضباط.

وفي السنة الثالثة يختار التلامذة اختصاصهم: مشاة، مدرعات، مدفعية، نقل، إشارة، هندسة وغيرها..

مشاكل المدرسة: لا شك في أن المدرسة الحربية حافظت على مستواها مذ نشأتها، بل جاهدت لمواكبة التطور التقني والعسكري الحاصل على مستوى جيوش العالم، وجعلت المنتمين إليها قادرين على الاستفادة من أي تطور حاصل، عبر إدخالها في مختلف المراحل الدراسية والتدريبية، مما شكل قاعدة صلبة صمدت في وجه التقلبات والتحديات. والمدرسة الحربية عرضة، كأي مؤسسة لصعوبات ومشاكل تبرز على مرّ الأيام..

امتحانات الدخول إلى المدرسة الحربية:

أ - امتحان خطي.

١ - موضوع إنشاء عربي عام.

٢ - موضوع إنشاء فرنسي أو إنكليزي عام.

٣ - تعريب من اللغة الفرنسية أو الإنكليزية إلى العربية.

٤ - ترجمة من اللغة العربية إلى الفرنسية أو الإنكليزية.

٥ - رياضيات (منهاج سنوات الدراسة الثانوية - البكالوريا



ضباط من الجيش اللبناني يحتفلون بتخريجهم في المدرسة الحربية

اللبنانية بفروعها كافة. (Algebre, Geometrie, Analyse,)
(Trigonometrie, Arithmetique).

- يعتمد طرح الأسئلة بشكل الإجابة المتعددة الخيارات إذا أمكن (Multiple Choice).

٦ - فيزياء: Optic, Electricite, Thermodynamique.

٧ - كيمياء: Minerale, Generale.

٨ - علوم طبيعية.

٩ - تاريخ: تاريخ لبنان والعالم من الحرب العالمية الأولى إلى الستينات (وفق مناهج سنوات الدراسة الثانوية المحددة من قبل وزارة التربية).

١٠ - جغرافيا عالية: اقتصاد العالم.

- اقتصاد الدول المهمة.

- المواد الأولية في العالم.

ب - امتحان نفسي.

ج - امتحان طبي.

د - امتحان رياضي.

السنة الدراسية في الحربية: تستمر السنة الدراسية في المدرسة الحربية ١١ شهراً. وشهر آب هو شهر العطلة، إلا إذا طرأت ظروف استثنائية. وتتخلل الدروس نشاطات رياضية وثقافية وترفيهية مختلفة.. أسبوع التلامذة مكثف، وتمنع عليهم فيه الزيارات. ويغادرون المدرسة ظهر السبت حتى مساء الأحد. والذي يرتكب مخالفة في أيام الأسبوع يحرم المأذونية.

(رانيا بوناصيف، «النهار»، ١٩٩٦/٨/٦)

مراحل ودورات

بعد نجاح تلامذة ضباط السنة الثالثة وتعيينهم ملازمين في الجيش يمر الضابط في حياته العسكرية بمراحل وظيفية ودورات تعليمية مختلفة حسب تدرجه في الرتب العسكرية وفقاً للجدول الآتي:

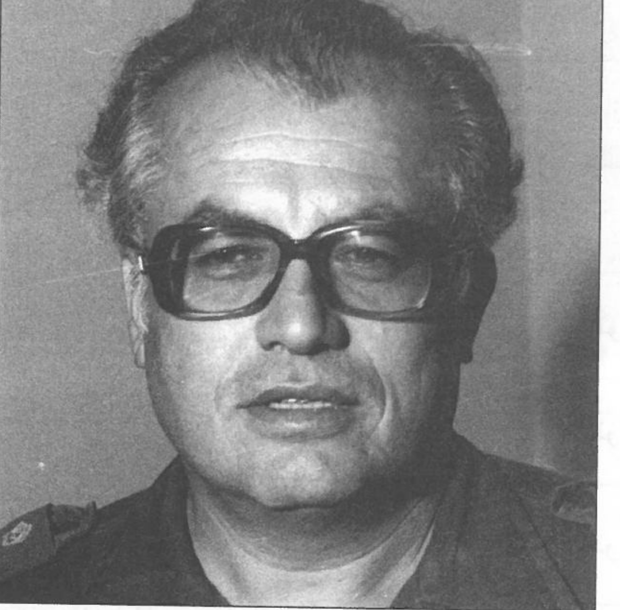
الرتبة	المدة	الوظيفة
ملازم	٣ سنوات	آمر فصيلة
ملازم أول	٤ سنوات	مساعد آمر سرية...
نقيب	٥ سنوات	آمر سرية...
رائد	٥ سنوات	رئيس فرع - مساعد قائد كتيبة...
مقدم	٤ سنوات	قائد كتيبة أو رئيس قسم في لواء...
عقيد	٥ سنوات	مساعد قائد لواء...
عميد	٤ سنوات	قائد لواء أو نائب رئيس أركان الجيش...
لواء	-	رئيس أركان...
عماد	-	قائد الجيش...

(«النهار»، ١٩٩٦/٨/٦)

احتفال في اليرزة بتخريج ضباط جدد
للمرة الأولى منذ حرب السنتين

للمرة الأولى منذ حرب السنتين، احتفل لبنان بتخريج دفعتين من ضباط الجيش وقوى الأمن الداخلي من دورتي ١٩٧٦ و١٩٧٧ كانت الظروف الأمنية قد حالت دون تسلمهم سيوفهم من يد رئيس الجمهورية، كما يقضي التقليد. وجاء **الاحتفال في يوم الذكرى الخامسة والثلاثين للاستقلال الذي صادف يوم الأربعاء الماضي، ليحل محل العرض العسكري التقليدي** الذي كان يقام عادة في هذه المناسبة. وتميز الاحتفال باختيار الضباط المتخرجين شعارين لدورتيهما، خرجا أيضاً عن التقليد، إذ حملت الدورة الأولى اسم «**دورة جيش لبنان الواحد**» والثانية اسم «**دورة السيادة**»، وذلك «تلاقياً مع أماني الشعب اللبناني ومشاركة عميقة في تحسس الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن»، كما قال الرئيس الياس سركيس في كلمته للضباط المتخرجين..

(«النهار»، ٢٤/١١/١٩٧٨)


العماد فكتور خوري


احتفال بعيد الجيش في اليرزة (٨/١/١٩٩١)

لأول مرة في تاريخ المدرسة الحربية
١٧٥٢ طالباً اشتركوا في الامتحانات

طلاب الإفادات، وحملة الشهادات، وبعض طلبة الجامعات، ترجموا ولاءهم لوطن بانتسابهم إلى المدرسة الحربية، ليصبحوا جنود لبنان الجديد وضباطه.. وجاءت هذه الترجمة في أوجها من حيث الأعداد المتقدمة التي لم تتسع لها المدرسة الحربية، فتوزعت بينها وبين أنطونية بعبدا.

ولأول مرة في تاريخ المدرسة الحربية وفي تاريخ لبنان، تجري الامتحانات الخطية داخل المدرسة وخارجها، كما لأول مرة تشهد المدرسة هذا العدد الرهيب من الطلاب الذين أتموا بنجاح امتحان الصحة، وأدوا أمس امتحانهم الخطي.

فأرقام المدرسة الحربية منذ نشوئها حتى اليوم، لم تكن تتعدى الـ ٧٠٠ في الامتحانات الخطية، وهي اليوم بلغت ١٧٥٢ طالباً.

هذا الحدث استأثر باهتمام وزارة الدفاع الوطني، حتى أن بعض المصادر العسكرية قالت: كل الطلاب لبوا نداء لبنان بالدخول في جيشه وبالدفاع عن كل شبر في أرضه..

وأمس انتهت الامتحانات الخطية لـ ١٧٥٢ في المركزين حيث تقدم في بعبدا (الأنطونية) ٩٢٥ طالباً، وفي المدرسة الحربية ٨٢٧ طالباً، وكانت حصيلتها الطرد النهائي لتسعة طلاب ثبت عليهم الغش، ستة منهم في المدرسة الحربية وثلاثة من أنطونية بعبدا.

المراقبة كانت عسكرية وصارمة، إذ لا مجال للغش ولا للالتفات ولا حتى للابتسامة. وكان التنبيه واضحاً من قبل رئيس اللجنة الفاحصة والأعضاء كما كانت مثالية الطلاب العنصر الجديد على الامتحانات، خصوصاً وإنهم تعودوا على امتحانات البكالوريا التي جاز فيها المعقول وغير المعقول.

الطلاب من مختلف الانتماءات الطائفية: المسيحي والمسلم والدرزي التقوا في صفوف الامتحان، وكلهم إيمان بخدمة الوطن الواحد مهما تنوعت الاعتبارات.

«لا فرق بين الطوائف» هذا ما قاله الطلاب وما وافق عليه رئيس اللجنة الفاحصة والأعضاء.

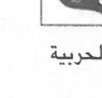
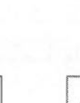
ابن الجنوب وابن بعلبك كما أبناء جونية والبترون وبيروت وصيدا، كلهم التقوا في باحتي المدرسة الحربية وأنطونية بعبدا، حتى الموظفين في الدوائر الرسمية وفي قطاعات الأمن الداخلي والأمن العام كانوا بين طلاب وسلموا أسلحتهم (الشرعية) على الباب..

(«الأنوار»، ٢٢/٩/١٩٧٩)



مبنى المدرسة الحربية

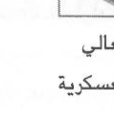
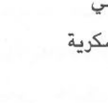
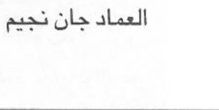
الكليات







كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان

المدرسة الحربية

مدرسة التزلج والقتال في الجبال

معسكر خدمة العلم

المركز العالي للرياضة العسكرية

معهد التعليم




العماد جان نجيم

الرتب العسكرية

الرتب

الضبّاط العامّون



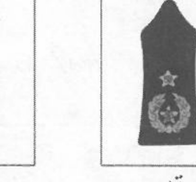
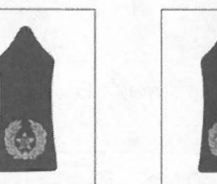
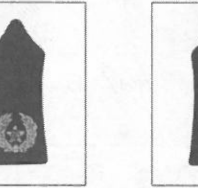
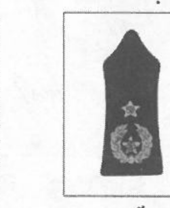


عماد

لواء

عميد

الضبّاط القادة

عقيد

مقدم

رائد



العماد اسكندر غانم

الضبّاط الأعوان

نقيب

ملازم أول

ملازم

رتب الرّتباء

مؤهل أول

مؤهل

معاون أول

معاون

رقيب أول

رقيب

رتب الأفراد

عريف أول

عريف

جندي أول

تلميذ ضابط سنة ثالثة

تلميذ ضابط سنة ثانية

تلميذ ضابط سنة أولى

(موقع الجيش اللبناني على الانترنت)

ضبط الجيش على إيقاع وثيقة الوفاق الوطني

..في مرحلة الخمسينات والستينات حتى أوائل السبعينات، كانت المنطقة العربية تغلي بالانقلابات العسكرية المتلاحقة في أكثر من بلد عربي قريب وبعيد، من سوريا، إلى العراق ومصر والسودان والجزائر والصومال، وليبيا، فطارت عروش وجمهوريات وتغيرت نظم سياسية واجتماعية، **وكانت الجيوش في هذه الدول هي المحرك الوحيد والفاعل في كل هذه التغييرات، وبقي لبنان وحده في منأى عنها، وبعيداً عن تأثيراتها المباشرة، وبقرار من قائد الجيش ثم رئيس الجمهورية آنذاك المرحوم اللواء فؤاد شهاب.**

ولعل مرحلة الاستقرار السياسي والأمني، وبناء المؤسسات الرسمية الفاعلة في تلك المرحلة، والتي وفرها الرئيس شهاب، جعلت الجيش في منأى عن اللعبة السياسية بشكل مباشر، وإن كانت قد جرت محاولات عديدة لإقحامه في الصراع السياسي الذي كان حاصلاً، ومنها اشتراك عدد محدود من الضباط في محاولات انقلاب العام ١٩٦١، وقبلها ثورة عام ١٩٥٨.

وقد خرج الجيش من تلك المرحلة منتصراً بنقطتين: الأولى أن الجيش حافظ على تماسكه وعلى وحدته والثانية أن الرئيس الذي تولى إنقاذ البلد من الفتنة خرج من صفوف الجيش، وبغض النظر عن الموقف من فترة حكمه بسلبياتها، وإيجابياتها.

لم ينشأ الجيش اللبناني على فكرة الانقلابات وإن كان قد نشأ على أفكار ونظم سلبية وخطيرة يتحمل نتائجها النظام السياسي الذي كان متبعاً قبل اتفاق الطائف. بل خلاف ذلك، كان بعض قادة الجيش كبش محرقة لأخطاء الرؤساء وكبار المسؤولين، كما حصل مع العماد اسكندر غانم العام ١٩٧٥، ومع العماد إبراهيم طنوس العام ١٩٨٥. وكان تأثيرهم في القرار محدوداً في حالات كثيرة، ومعدوماً في أغلب الحالات..

القيادة الحالية للجيش وضعت خطة على مراحل، سريعة ومتوسطة ومستقبلية، لإعادة ضبط مسار المؤسسة العسكرية، وفق وثيقة الوفاق الوطني ولخدمة أهدافها. **ويخوض العماد اميل لحود تجربة جديدة في الجيش قد تكون الأولى في تاريخ المؤسسة بهذا الحجم والشكل وبالتوجه السياسي.** وهدفه الاول انتزاع الجيش من أيادي السياسيين واللعبة السياسية التي دارت منذ العام ١٩٧٥، وضمان تكريس الولاء للسلطة السياسية وللقرار السياسي الرسمي..

أما قرار القيادة فهو يقوم على مبادئ تعمل على تكريسها في عقول العسكريين وفي سلوكهم وتتضمن:

١ ـ إن القضية الأساسية للجيش هي تحرير الأراضي التي تحتلها إسرائيل واستعادة سيادة الدولة اللبنانية عليها، ولا

العماد ابراهيم طنوس

قضية داخلية أخرى تعلو قضية الجنوب.

٢ ـ **العمل السياسي ليس للجيش**، ومهمة الجيش هي حماية الحدود وتطبيق ما صدر من قرارات عن السلطة السياسية والولاء للشرعية.

٣ ـ **بناء جيش موحد قوي ومتماسك غير طائفي..**

وخلال عملية إعادة البناء والتوحيد، صدمت القيادة بظاهرة الضباط المحسوبين والمتعاملين على أطراف سياسية معينة، فكان لا بد من اتخاذ إجراءات تنهي هذه الظاهرة. فلجأت القيادة إلى تخيير هؤلاء الضباط بين البقاء في الجيش وقطع العلاقة مع الأحزاب والميليشيات، أو ترك الجيش بتقديم الاستقالة. وكانت النتيجة أن جميع الضباط اختاروا البقاء في الجيش، وأعلنوا أنهم سيقطعون كل صلة لهم بالأحزاب والميليشيات، وهم يمرون الآن بما يمكن تسميته مرحلة انتقالية تمهيداً لتكليفهم بمهمات معينة داخل الجيش.

وإضافة إلى هذا الإجراء، ولقطع أي احتمال بإقامة أية صلة، أصدر قائد الجيش مذكرة خدمة قضت بما يأتي:

ـ منع استقبال عناصر أو مسؤولين حزبيين في أي مركز عسكري.
ـ يمنع تلبية الدعوات الموجهة للضباط لزيارة المراكز الحزبية.
ـ تؤخذ موافقة القيادة مسبقاً لزيارة أو مراجعة أو تلبية دعوة أي سلطة سياسية أو حزبية.
ـ تتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالف ورئيسه.

التسليح والدمج: في نهاية العام ١٩٨٨، وبعد تعيين اللواء سامي الخطيب قائداً للجيش بالتكليف، تلقى الجيش مساعدات



العماد ميشال عون

عسكرية مباشرة من سوريا.. ومن بين الأسلحة التي تلقاها الجيش دبابات سوفياتية الصنع «ت ـ ٥٤» و«ت ـ ٥٥»، وراجمات صواريخ ومدفعية مختلفة الأنواع، إضافة إلى أسلحة فردية وعتاد مختلف وذخائر، مما شكل نواة لانطلاقة فعلية للجيش، تكرست وتعززت بعد تسلم العماد لحود، وصولاً إلى إعادة توحيد كل الجيش، فتلقى الجيش مساعدات عسكرية جديدة، وإن كانت محدودة، من الجزائر (شاحنات وسيارات وألبسة وأجهزة اتصال) ومن سوريا (بنادق وأسلحة فردية للمتطوعين الجدد).

وهناك وعود حاليا بمساعدات ليبية يتفق على تفاصيلها، وقد تصل خلال فترة قريبة. كما أبلغ السفير الاميركي رايان كروكر العماد لحود، برفع الحظر المفروض على تسليح الجيش اللبناني.

ويخضع حالياً عدد من الضباط لدورات أركان واختصاص في كل من الولايات المتحدة الاميركية وسوريا والاردن، وهناك دورات أخرى مفتوحة تجري الامتحانات الخطية لها لاختيار الضباط الذي سيشتركون فيها.

كما فتحت دورات لتطويع تلامذة ضباط، وأغرار جدد في الجيش، بهدف مده بالدم الجديد.

وبوشر تقديم الطلبات للمدرسة الحربية يوم الاثنين في السابع من الشهر الحالي، وبلغ عدد المتقدمين حوالى مائتي شاب يومياً، على أن تتم، من ضمن عملية التطويع، تسوية أوضاع تلامذة الحربية الذين التحقوا عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، وذلك بإعطائهم الأفضلية، وربما علامات استلحاق، كونهم امضوا سنتين في تلقي الدروس والتدريبات.

كما ستتم تسوية وضع المجندات اللواتي التحقن بالجيش

العام ١٩٨٩ وعددهن حوالى ٣٠٠ مجندة، ووضع «أنصار الجيش»..

وخلال أقل من شهرين، بدأت القيادة خطوتها لإلغاء الطابع الطائفي واللون الخاص الذي قامت عليه بعض الألوية والمديريات والوحدات، فأعيد توحيد المديريات في القيادة ومركزة العمل فيها، (الإدارة، التوجيه، القضايا المالية، العديد، الأفراد، المخابرات، أمانة الاردن، وغيرها)، على الرغم من أن معظم هذه المديريات موزعة على أماكن مختلفة (مبنى القيادة، الأونيسكو، الكارلتون) بسبب الأضرار اللاحقة في مبنى وزارة الدفاع في اليرزة.

وفي الشأن الميداني، تم استحداث «أفواج التدخل» الأول والثاني والثالث، وهي أفواج مختلطة من المغاوير والمكافحة والشرطة العسكرية من مختلف المناطق، تتولى مهمة ضبط الأمن في بيروت الكبرى، وهي التي ستتولى مداهمة مراكز ومخازن الأسلحة السرية لإقفالها ومصادرة محتوياتها.

وسيتم في مراحل لاحقة دمج جميع الألوية، لتطعيم كل لواء بعناصر جديدة، من طوائف ومناطق مختلفة.

(غاصب المختار، «السفير»، ٢٦/١/١٩٩١)

لحود: «لبنان اجتاز مرحلة الخطر»

أكد قائد الجيش العماد اميل لحود «أن الأمن يترسخ يوماً بعد يوم ودور الجيش ينمو على حساب كل ما عداه، وإن الأمور التنظيمية داخل المؤسسة العسكرية تترتب وتقترب من الأهداف المرسومة».

ودعا قائد الجيش العسكريين إلى «تحصين أنفسهم ومؤسستهم في مواجهة محاولات العرقلة من قبل المتضررين من عودة السلام إلى ربوع الوطن». وعن نتائج خطة تحصين الأمن في بيروت الكبرى قال: على رغم كل الصعوبات والعراقيل تمكنت قوى الجيش من إلغاء كل الجزر الأمنية الخاصة داخل بيروت الكبرى، ودخل الأمن الشرعي إلى كل حي وشارع ومنزل، وتم ذلك بعمل عسكري انضباطي منزه عن كل الشوائب والتجاوزات وبعيداً عن الطريقة القمعية أو البوليسية ومن دون إراقة نقطة دم واحدة. وحول عملية دمج الألوية قال لحود: «لم تكن الغاية من الدمج تسويق الألوية في مهمات حفظ الأمن، كما لم يكن الهدف اقامة التوازن الطائفي أو المناطقي داخل الألوية، بل جرت العملية لإلغاء الفرز الطائفي المصطنع الذي حصل في الحقبة الماضية على رغم إرادة العسكريين أنفسهم، وليس أدل على ذلك من تلك السهولة والبساطة التي تمت فيها عملية الدمج، وستستمر العملية تباعاً لرفع نسبة الدمج من ٣٠ في المائة في الوقت الحاضر حتى بلوغ مستواها الأعلى في كسر التمحور الطائفي والمذهبي والمناطقي داخل المؤسسة العسكرية، وسيترسخ الانصهار كلياً في الأشهر القريبة المقبلة..

(«السفير»، ١٣/٣/١٩٩١)



قائد الجيش العماد إميل لحود متفقداً منطقة اقليم التفاح بعد الاعتداءات الاسرائيلية (٥/٩/١٩٩٧)

سليمان يتفقد مواقع جنوبية:
لا مفاوضات ولا ترتيبات مع العدو

أكد قائد الجيش العماد ميشال سليمان الالتزام بنهج الرئيس اميل لحود في بناء الجيش وأدائه الدفاعي والامني، مشيرا الى ان قوة الجيش تكمن في احترامه للقوانين والتزامه بأحكامها. وشدد العماد سليمان أثناء تفقده الوحدات العسكرية في منطقة الجنوب على رفض أي مفاوضات مع العدو ورفض أي ترتيبات أمنية معه.

وكان العماد سليمان قد جال على قيادة منطقة الجنوب العسكرية للمرة الاولى منذ تسلمه مهامه في ثكنة محمد زغيب والمراكز المنتشرة على جبهة المواجهة مع العدو الاسرائيلي في شرقي صيدا وإقليم التفاح واجتمع الى الضباط والعسكريين وتحدث إليهم مؤكدا على «**الالتزام بنهج فخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود في بناء الجيش وأدائه الدفاعي والامني وعلى الدور الوطني والقومي للمؤسسة العسكرية في الدفاع عن الجنوب والبقاع في وجه العدو الاسرائيلي وفي المحافظة على الامن الداخلي للبلاد**».

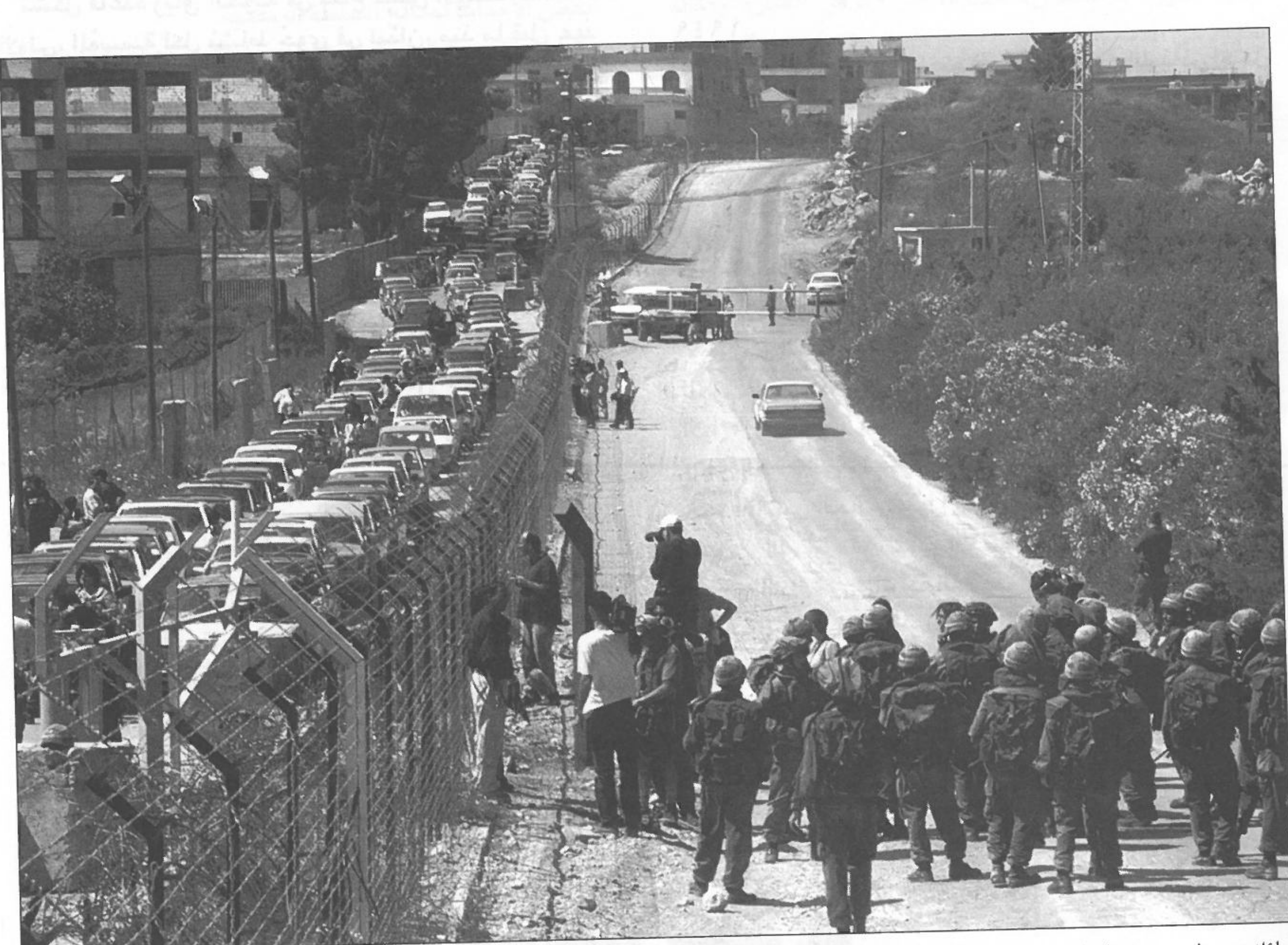
وأضاف ان «قوة الجيش تكمن في احترامه للقوانين والتزامه بأحكامها»، منوها «بصمود العسكريين وتضحياتهم على الجبهة، مشدداً على ان التهديدات الاسرائيلية بمختلف أشكالها لن تثنينا عن ممارسة حقنا المشروع في الدفاع عن أرضنا»..

(«السفير»، ١٩٩٩/١/١٥)



العماد ميشال سليمان خلال جولة على المراكز العسكرية في جنوب لبنان وتبدو خلفه مستعمرة المطلة الاسرائيلية

الجنوب يحرّر الوطن
استسلام ألف عميل واشتباك بين الفارين والإسرائيليين في المطلة



عائلات وعناصر جيش لبنان الجنوبي في طريقهم الى فلسطين المحتلة بعد التحرير

يكتمل صباح اليوم الانتصار على القوات الاسرائيلية المحتلة فيتواصل زحف الاهالي في اتجاه قراهم وتتعامل المقاومة مع ما تبقى من مواقع عسكرية للمتعاملين مع اسرائيل في منطقة اقليم التفاح، فيما يتوقع ان يستسلم العملاء في مرجعيون والقليعة والعديسة الى الدرك اللبناني ليتولى الصليب الاحمر نقلهم وتسليمهم الى الجيش اللبناني. وافادت مصادر امنية بعد منتصف ليل امس، ان الاحتلال الاسرائيلي انسحب من قلعة الشقيف وتكنتي الريحان والعيشية. وقالت المصادر ان اسرائيل فجرت تكنتي الريحان والعيشية، وانها قصفت منشآت في جوار قلعة الشقيف. وبذلك، تضيف المصادر انه لم يبق حتى الساعة الثانية عشرة والنصف سوى مواقع بلاط والشريقي والعباد، التي توقعت المصادر ان تنسحب منها اسرائيل في حلول الساعة الثالثة والنصف فجر اليوم، وبذلك **تكون قد انسحبت من جميع الاراضي اللبنانية، باستثناء مزارع شبعا.**

واذا كان من اللافت عدم تسجيل اي حادث يذكر في القرى التي دخل اليها الاهالي ورجال المقاومة، وغنموا منها عشرات الآليات العسكرية والعتاد والذخائر فقد كان مؤلماً ان يسقط المزيد من الشهداء والجرحى جراء القصف الاسرائيلي الذي حاول تغطية الانهيار في صفوف الميليشيا المتعاملة، او جراء الهلع من رؤية المدنيين اللبنانيين يقودون دبابات او ملالات مهجورة على بعد عشرات الامتار من مستوطنات الجليل..

(«السفير»، ٢٠٠٠/٥/٢٤)

سلاح الجو اللبناني بمناسبة مئة سنة على ولادة الطيران

تُشكل قاعدة رياق الجوية في بقاع لبنان الأوسط، القاعدة الأولى، المؤسسة لكل نشاط جوي في لبنان، منذ ما قبل عهد الاستقلال إلى اليوم. فالقاعدة التي أسسها الجيش الفرنسي منذ أيام انتدابه الأولى، سرعان ما مثلت نواة لأنشطة الطيران اللبنانية المتنوعة الأغراض، من مدنية وتدريبية إلى عسكرية وإغاثية وعلمية.

أخلى الفرنسيون القاعدة رسمياً في عام ١٩٤٦. وقد بدأت منذ ذلك التاريخ مساعي القوى اللبنانية المسلحة في عهد الاستقلال الأول، لتأسيس أنشطة طيران الدول الفتية. تكللت تلك المساعي بالنجاح **في العاشر من شهر حزيران من عام ١٩٤٦، إذ أعلن إنشاء القوات الجوية اللبنانية في قاعدة رياق بقيادة المقدم إميل البستاني**، لتنطلق بعديد سرية تتمركز في القاعدة المذكورة، مزوّدة بطارتي «بروكتور» بريطانيتي الصنع.

الطائرتان تركهما الفرنسيون بعد رحيلهم، تعبيراً منهم عن مغادرة الكيان المستقل من غير قطيعة. لا بل على العكس من ذلك، بعلاقات متميزة تجسّدت في تقديم النواة الأولى للعديد من المؤسسات التي قامت وتبلورت في عهد الاستقلال.

بحسب القائد الحالي للقوات الجوية في الجيش اللبناني العميد الركن الطيار نهاد ذبيان، تمثل الحقبة الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى بداية السبعينات، مرحلة بارزة في مسيرة سلاح الجو اللبناني الذي سرعان ما حقق خطوات بناء جدية منذ عام ١٩٤٩..

أول سرب للقاذفات امتلكته قوى سلاح الجو اللبناني اكتمل رسمياً في ٢٠ أيلول من عام ١٩٤٩، وذلك بعد وصول ٤ طائرات إيطالية من طراز سافويا ماركيتي. وقد احتفل بالمناسبة في اليوم التالي بعرض عسكري هو الأول، نظم في قاعدة رياق الجوية..

وفي ١١ نيسان ١٩٥١ جُهزّت القوات الجوية اللبنانية بطائرة نقل وتصوير جوي من طراز **«دوف» البريطانية** الصنع. كما وتم في الأول من شهر كانون الأول من عام ١٩٥٣ تخريج الدفعة الأولى من الطيارين اللبنانيين، بمعاونة الجيش الفرنسي، فكان الملازم علي عبود الطيار الأول والملازم يوسف لطيف الطيار النفاث الأول، في لبنان.

في العودة إلى ما ذكره العميد الركن نهاد ذبيان، قائد سلاح الجو اللبناني الحالي، حول الحقبة المتميزة في مسيرة الطيران الحربي اللبناني في بداية الخمسينات، فقد استدعى وصول السرب الأول من طائرات **الفامبير** عام ١٩٥٣، إنشاء القاعدة الجوية المركزية في مطار بيروت، تلك القاعدة التي عرفت بقاعدة خلدة الثانوية.

طائرات الفامبير تلك مثلت عامل تفوّق أول وجوهري لسلاح الجو اللبناني في سماء المنطقة الشرق أوسطية بأسرها،



طائرة «سافويا»

حسب العميد ذبيان. فالطائرة المذكورة تعد من أولى النفاثات في العالم. وقد بدا وجودها في لبنان آنذاك، تعبيراً عن حداثة سباقة، لم تكن الدول العربية الأخرى قد بلغتها، أو حظيت بها..

بدأت القاعدة الجوية في مطار بيروت تمهّد لانخراط الأنشطة الجوية الحربية اللبنانية، بالنهضة المؤسساتية التي استتبعت العهد الأول للاستقلال، انطلاقاً من مركز الكيان ومثاله النموذجي المديني.

لقد اقتضت الفكرة المؤسساتية الحديثة آنذاك، على ما نشأ من غير إرث سابق القيام بترسيخ عناصر استمراره وبلورة عوامل تطوّره المحلية، من غير التخلي عن مظاهر الانفتاح والتعاون مع المثال الخارجي.

حدث افتتاح قاعدة جوية إضافية للقوات المسلحة اللبنانية، في مركز الكيان، لتدعم القاعدة السابقة في البقاع الأوسط، نقل ذلك المنحى التحديثي الذي كان سارياً في لبنان إلى قلب المؤسسة العسكرية الناشئة. وقد عبّر عن ذلك بقوة تسلم القوات الجوية اللبنانية طائرات تدريب من نوع **تشيبمانك** عام ١٩٥٤.

لقد مثل ذلك الحدث الأخير، بداية السعي المحلي للعمل على منح المؤسسة اللبنانية القدرة على التشعب وتطوير الذات ومراكمة ما كانت قد حصلته من الآخرين والإفادة منه.

مشاريع تدريب الذات، والتزوّد بوسائل التدريب وتقنياته، أخذت تتبلور ابتداء من أواخر الخمسينات، لتكتمل وتتوّج في بداية الستينات.

في الحادي عشر من أيار من عام ١٩٥٧، وتحت رعاية قائد الجيش آنذاك، تم افتتاح **نادي الطيران الشراعي في قاعدة رياق الجوية**. وقد لعب النادي المذكور دوراً متميزاً في عمليات التدريب وأيضاً في مظاهر «تمدين» وفتح المؤسسة العسكرية وقواعدها وإمكانياتها التقنية، أمام المجتمع الأهلي.

كما ومهّد النادي، كمؤسسة أولى، رديفة، تقوم بموازاة وحدات قوى الجو التابعة للمؤسسة العسكرية الرسمية، إلى نشوء مؤسسات جوية رديفة أخرى، هي **المدرسة الفنية** (عام ١٩٦٠) **والمدرسة الجوية** (في ١٩٦٠/٩/١)، **ومصلحة الطيران** التي تمركزه في قاعدة رياق الجوية.

في أثناء ذلك وبعده بفترة وجيزة، كانت القوى الجوية اللبنانية تعمل على استكمال بناء قدراتها. فقامت عام ١٩٥٨ باستقدام سربين من طائرات **الهوكر هنتر** المقاتلة البريطانية الصنع، وتسلمت في عام ١٩٦١ طوافات **(الويت ٢)** و**(الويت ٣)** الفرنسية، متبوعة بدفعة ثانية من **(الويت ٣)** في أوائل عام ١٩٦٩..

مساعي التدريب الذاتي التي اكتسبت عوامل إيجابية عديدة أبرزها المدرستان الفنية والجوية، كانت مستمرة آنذاك، فتم في عام ١٩٦٥ استقدام طائرات التدريب الفرنسية الصنع من طراز **فوغا ماجستير. كما وأنشئت في العام نفسه قاعدة القليعات الجوية**، التي عبرت عن تنامي الدور الاستراتيجي الحساس الذي أوكل للطيران الحربي اللبناني في سماء المنطقة بأسرها.

قبل الستينات بقليل، شهدت الساحة اللبنانية تطورات أمنية متواترة في عام ١٩٥٨. أحداث ذلك العام الداخلية، دفعت القوات الجوية التابعة للدولة إلى التدخل بغية تغيير مجريات بعض الأحداث لصالح السلطة الرسمية.

المهام الجوية العسكرية تلك، ربما تكون الأولى لسلاح الجو اللبناني، في معارك عسكرية. لكن الدور العسكري الأهم، الذي لعبه الطيران الحربي اللبناني ودفاعاته الجوية كان في عام ١٩٦٨. إذ أدت تداعيات الهزيمة العربية في حزيران من العام الذي سبق، **إلى الإعلان عن قيام «المجلس الأعلى للدفاع العربي المشترك» الذي قرر تزويد وحدات الجو اللبناني برادار متطور من طراز** (Palmier) **رُكز في جبل الباروك ليشرف على أجواء المنطقة وصولاً إلى سيناء**. كما قرر تزويد قوى الجو اللبنانية بسرب من طائرات **الميراج** الفرنسية المتطورة، ليكون ذلك السرب جاهزاً للتدخل متى دعت الحاجة، لكن وبسبب عدم اكتمال التنسيق العربي المطلوب، اضطرت الدولة اللبنانية إلى شراء هذا العتاد على نفقتها.

الدور الحساس والدقيق ذاك، الذي لعبته القوى الجوية اللبنانية في تلك الفترة، جعلها تبلغ أقصى نقاط قوتها، متمتعة بحرية كبيرة في الحركة والتحليق..

شكلت **مدرسة الطيران الحربي** التي أنشئت في لبنان عام ١٩٦٠ إطاراً أمثل للعلاقة المحلية بأنشطة الطيران. فقد تحوّلت عمليات تنشئة الطيار اللبناني إلى مشروع مؤسساتي داخلي، على شيء من التكامل، والانفتاح في الوقت عينه.

مع مدرسة الطيران تلك، أخذ تلامذة الضباط اللبنانيون الذين يودون الانخراط في سلاح الجو يقضون سنتهم العسكرية الأولى في المدرسة الحربية حيث يتلقون اختصاص قوى البر الاعتيادي. ومن ثم يحوّلون إلى المدرسة الجوية في رياق ليباشروا التدريب على الطيران طيلة سنة كاملة. ويحوّلون في السنة التي تلي، بحسب رغبتهم وإمكانياتهم وحاجات القيادة، إلى الطوافات أو إلى الطيران النفاث أو إلى الاختصاصات الفنية. وكان الطيارون هؤلاء، يرسلون، إذا ما تأمنت مقاعد دراسية لهم في الخارج، إلى دول غربية للتدرّب والعودة للتخرّج برتبة ملازم.

التأثير الجسيم الذي ألحقته الحرب بسلاح الجو اللبناني عبّر بوضوح عن مدى ارتباط الأخير بفكرة المؤسسة المتكاملة للكيان، والتي تهشمت بكل معانيها وأطرها جراء الحرب..

منذ أواسط السبعينات وحتى الثمانينات دخل الطيران النفاث اللبناني في حال من السبات التام.

إلى ذلك شهد **سلاح الطوافات** آنذاك، تطوّرات ملفتة تمثلت باستقدام طوافات **البوما، والغازيل** الفرنسية الصنع وضمها إلى **البل الإيطالية**..

إزاء التعطل القسري الذي شهده الطيران النفاث التابع للجيش

اللبناني في الحرب، دخلت طائرات **الميراج** ومن ثم **الهوكر هنتر** في مرحلة التوقف التام عن الطيران. وقد أودعت الاخيرة في قاعدة **حالات** التي أنشئت موقتاً. إلى جانبها جثمت طائرات الفوغا ماسجتير والبولدوغ، التي كانت تنتشر عملانياً ضمن الجناح الجوي لمدرسة القوات الجوية التي أقفلت في الثمانينات. حيث تم في أثناء إقفالها إرسال بعض دفعات الطيارين للتدرب في الولايات المتحدة بتكاليف عالية جداً.

ومع تعطل الطيران النفاث وتعذر إرسال الطائرات إلى بلدان المنشأ بشكل دوري لصيانتها واستبدال قطعها، وهذا شرط من شروط المحافظة عليها، تم الانتقال من قبل القوات الجوية اللبنانية للتركيز بالاهتمام على سلاح الطوافات. **وقد أنشئ عام ١٩٨٦ مهبط في أدما وفي عام ١٩٨٩ أنشئت قاعدة أدما بموجب مذكرة خدمة من أركان الجيش للعمليات.**

هناك في قاعدة أدما، تعرّضت الطوافات اللبنانية لنكبتها الأكبر في واحدة من المعارك الأخيرة للحرب في لبنان في أواخر الثمانينات.

ولم يسلم من تلك الطوافات سوى بعضها الذي كان جاثماً في قاعدة بيروت الجوية.

على الرغم من عودة المدرسة الجوية في عام ١٩٩٥، وقيامها منذ ذلك التاريخ باستعادة موقعها في تنشئة الطيارين وتخريجهم، فإن الطيران الحربي اللبناني لا يمكن وصفه بعيداً عما تعرض له من تعطل وكساد ونكبات..

في التسعينات بيع سرب الميراج لباكستان، التي قد تقوم بتطويره وتزويده بالاسلحة الجديدة.

أما «الهوكر هنتر» و«الفوغا ماجستير» و«البولدوغ» فقد دخلت في حال متحفية من غير توفر إمكانيات المتحف الجوي المحلي وأمكنته. فيما أرسلت إحدى طائرات السافويا ماركيتي الإيطالية الصنع هدية إلى القوات الجوية الإيطالية عام ١٩٩٥، إذ لم يعثر الإيطاليون على طائرة صالحة من هذا النوع في أي مكان من العالم سوى في لبنان. والطائرة المذكورة معروضة اليوم في المتحف الجوي الإيطالي بروما، وعليها شعار القوات الجوية اللبنانية والعلم اللبناني.

أسراب الطوافات من «بوما» و«غازيل»، والتي تحطمت في قاعدة أدما أواخر الثمانينات، يمكن معاودة إدخالها في الخدمة شرط أن تتم عمليات إصلاحها، بمعاونة دول المنشأ، وهي عمليات قد تتطلب ميزانية منخفضة نسبياً، بحسب المصادر العسكرية، إذ أنها قد لا تزيد عن ثمن طائرة جديدة واحدة.

سرب الطوافات الذي تستخدمه القوى الجوية اللبنانية اليوم، هو من طراز (بل ٢٠٥) الأميركي. الطوافات المذكورة قدّمها الأميركيون على شكل مساعدات في أواسط التسعينات. وقد دخلت الخدمة في الأجواء اللبنانية منذ عام ١٩٩٥.

بقي لطوافة (بل ٢٠٥) مجال زمني لن يتعدى السنتين. إذ سوف يدخلها الاميركيون في مرحلة التقاعد. وسوف يكون من المتعذر صيانتها واستبدال قطعها.

لائحة استخدام الطوافات بالغة التشعب والتداخل في الحياة العامة بمختلف وجوهها، حيث من المستحيل تصوّر الاستغناء عنها أو إدخالها في حال من الانتظار والسبات كما أدخل الطيران النفاث..

(فادي طفيلي، «المستقبل»، ٢١/٦/٢٠٠٣)



قاعدة رياق الجوية

مساعدات عسكرية



الجيش اللبناني يتسلم مساعدات عسكرية من ليبيا (دبابات «ت ٥٥») (أيار، ١٩٩١)



الجيش اللبناني يتسلم دفعة من السلاح الاميركي (تشرين الثاني، ١٩٩٥)



الجيش اللبناني يتسلم ١٦ طوافة اميركية (١٩٩٥/٧/٢٦)



الجيش اللبناني يتسلم طوافة من نوع «غازيل» قدمتها الامارات العربية المتحدة (آذار ٢٠٠٧)



زوارق حربية مقدمة من المانيا للجيش اللبناني (آب ٢٠٠٧)

الطبابة العسكرية والبدل الرمزي

بدءاً من تشرين الأول من العام ٢٠٠٣، باشرت الطبابة العسكرية استيفاء بدل رمزي لقاء الخدمات الطبية التي تقدمها الطبابة المركزية وطبابة المناطق. المشروع الذي بدأ لمنع البعض من استغلال الطبابة المجانية والاستفادة من التقديمات الطبية على حساب المحتاجين إليها فعلاً، أثبت جدواه على غير صعيد، إذ أدى أولاً إلى تخفيض المعاينات بنسبة ٢٠ في المئة ما أفسح المجال بإعطاء كل مريض الوقت الكافي للمعاينة والتشخيص، وأثمر من جهة أخرى عن مبلغ مالي لا بأس به ساهم إلى حد كبير في رفع مستوى الطبابة العسكرية على مختلف الاصعدة. عن البدل الرمزي والهدف من استحداثه، وكيفية صرف عائداته، تحدث إلى مجلة «الجيش» رئيس الطبابة العسكرية العميد الطبيب نديم العاكوم.

تحسين مستوى الخدمات الطبية: بالرغم من نسبة التضخّم السنوية العالمية والمعتمدة في لبنان لكلفة الاستشفاء والبالغة ٨ في المئة، وبالرغم من تخفيض اعتمادات الطبابة العسكرية الاساسية بدءاً من العام ٢٠٠١ بسبب سياسة التقشف المعتمدة على صعيد الجيش بشكل عام، تمكنت الطبابة العسكرية من الإستمرار في توفير العلاج والإستشفاء لأصحاب الحق بشكل كامل، من دون ترتيب أي عبء مالي على المستفيد أو أي عجز في الموازنة، وذلك لاعتمادها إجراءات عدة أبرزها **توفير الخدمة الطبية داخل الطبابة العسكرية وطبابات المناطق بدلاً من تأمينها في المؤسسات المدنية، إضافةً إلى استيفاء رسم البطاقة الصحية والبدل الرمزي عن الخدمات الطبية مما ساهم في سد الثغرات المالية الناجمة عن نقص الإعتمادات.** وكانت الطبابة العسكرية قد بدأت باستيفاء البدل الرمزي من المستفيدين منذ أوائل تشرين الأول في العام ٢٠٠٣، وذلك لقاء بعض الخدمات الطبية وحدّدت قيمته ما بين ألفي ليرة كحد أدنى وعشرة آلاف ليرة كحد أقصى. ومن أبرز نتائج هذه الخطوة بحسب ما أشار العميد الطبيب نديم العاكوم، الحد من تقديم الخدمات الطبية لغير الجديين ممن «يتمارضون» أو يستغلون مجانية الطبابة، وهذا ما أدى إلى تخفيض عدد المتقدمين للمعاينة الطبية بنسبة ٢٠ في المئة، وأتاح بالتالي الوقت الكافي للأطباء لمعاينة المرضى الفعليين وتشخيص المرض بصورة أدق وأشمل. وأضاف رئيس الطبابة العسكرية أن **عائدات البدل الرمزي قد ساهمت مع عائدات البطاقة الصحية في تحسين مستوى الخدمات الطبية** ونوعيتها والأداء الطبي ككل، وذلك عبر تأمين العديد والعتاد والأدوية واللوازم الطبية والإنشاءات اللازمة التي كان من الصعوبة تحقيقها من الاموال العامة، إما لعدم توافر الإعتمادات اللازمة أو لعدم إمكانية تأمينها بالسرعة المطلوبة لتحقيق الهدف المنشود.

وأضاف قائلاً: إن حملة التحديث شملت طبابات المناطق حيث أنشئت أقسام طوارئ، وأخرى خاصة بعلاج العين والرأس، إضافةً إلى مراكز استشفائية في أبلح وصيدا وذلك للحد من مركزية الطبابة وعدم تحميل المستفيدين مشقة الإنتقال إلى مراكز بعيدة عن أماكن سكنهم وتكبيدهم مصاريف إضافية.

كيفية صرف العائدات: عن كيفية صرف عائدات البطاقة الصحية والبدل الرمزي، أوضح العميد الطبيب العاكوم أن تعليمات القيادة حدّدت صرف هذه العائدات إنطلاقاً من الحاجة الجماعية والعامة لا الإفرادية، كما أخضعت صرف أي مبلغ منها لقرار العماد قائد الجيش، علماً أن عملية الصرف تديرها لجان مؤلفة من قبل القيادة، وهي التي تشرف على مختلف أنواع التجهيزات والإنشاءات المنوي تحقيقها واستلامها وذلك وفقاً للتعليمات الادارية النافذة وانطلاقاً من قرار العماد قائد الجيش. وأشار إلى أن الطبابة العسكرية تقوم بتحديد حاجتها السنوية التي يتعذّر تأمينها من الأموال العامة، إضافةً إلى بعض الحاجات الطارئة التي ترفعها للموافقة كلما دعت الحاجة. وأوضح أن نفقات الطبابة العسكرية موزعة على الإحتياجات التالية:

- أجور بعض الأطباء والمرضين والتقنيين.
- اللوازم الطبية المتخصصة والمعدات الطبية.
- أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة الغالية الثمن (فقط التي يحتاجها المستشفى العسكري المركزي).
- المواد المخبرية لمختبرات المناطق التي أنشئت تباعاً في كل من أبلح، طرابلس، صيدا، وصربا.
- الإنشاءات والأبنية الخاصة بالمراكز الطبية العائدة للطبابة العسكرية.

وختاماً أكد العميد الطبيب العاكوم أن التقديمات الطبية للمستفيدين من الطبابة العسكرية لا سقف لها، ولا تقتصر على عمل محدّد بل تشمل مختلف الأعمال الطبية الحديثة والمعمول بها في الدول المتقدمة، علماً أنها تتم بإشراف لجان طبيّة متخصصة، مع الإشارة إلى أن معظم هذه التقديمات لا توفرها المؤسسات الضامنة الاخرى في لبنان. وأضاف أنه لولا عائدات البطاقة الصحية والبدل الرمزي لما تمكنت الطبابة العسكرية من مواكبة التطور العلمي الحديث، وتأمين الخدمات المختلفة والنهوض بطبابات المناطق والعيادات المركزية والمستشفى العسكري المركزي لتلبية حاجات المستفيدين التي هي في ازدياد مستمر.

نوع الخدمات الطبية / فئة المستفيدين	المعالجة الطبية	دخول المستشفيات	الحالات الطارئة	المستشفى العسكري المركزي	
جدول يبين المستفيدين المعفيين من دفع البدل الرمزي عن الخدمات الطبية					
العسكريون في الخدمة الفعلية (١)	X	X	X	X	
العسكريون المتقاعدون (١)	X	X	X	X	
الموظفون المدنيون في الخدمة والتقاعد (١)	-	X	X	X	
عائلات الموظفين المدنيين في الخدمة والتقاعد	X	X	-	X	
المعوقون (١)	X	X	X	X	X يعفى من البدل الرمزي
عائلات العسكريين الشهداء	X	X	X	X	
عائلات العسكريين المفقودين	X	X	X	X	
باقي المستفيدين	-	-	-	-	- يدفع البدل الرمزي
المحالون من النيابة العامة العسكرية	X	-	X	X	
مرضى العلاج الكيميائي وغسيل الكلى ونقص المناعة ومعالجة الأمراض الخبيثة بواسطة الأشعة	X	X	X	X	

١ ـ ملاحظة: لا يعفى هؤلاء المستفيدون عن الأعمال الطبية في حال أجريت خارج المؤسسة العسكرية:

أ - معالجة الأسنان: تلبيس سيراميك جزئية فك (معدن) تقويم ثابت تقويم متحرك وجبة كاملة وجبة فك واحد جزئية أكريليك فك.

ب - العلاج الفيزيائي.

٢ ـ مختلف:

أ - إن معاينة ومعالجة السن الواحد تدفع مرة واحدة مهما كان عدد المراجعات.

ب ـ يعفى المستفيدون من دفع البدل الرمزي في الحالات التالية:

(١) - الأعمال الطبية المتممة لعملية زرع الأسنان.

(٢) ـ فحص الأنسجة.

(٣) - فحص السكري المجرى في العيادة.

(٤) - بيان أبحاث للحصول على وحدات دم والبلازما والصفائح الدموية.

ج - يدفع المرشحون المدنيون للتطوّع بصفة تلميذ ضابط أو تلميذ رتيب البدل الرمزي لكل عمل طبي مسموح به يجرى لهم.

جدول توزيع عائدات البطاقة الصحية خلال عام ٢٠٠٤	
النوع	**القيمة**
أجور	١ مليار
مواد مخبرية	٥٩٥ مليون
أدوية	٤٥٠ مليون
لوازم طبية لعمليات العظم	٧٥ مليون
تجهيزات	٤٣٨,٦٥٠ مليون
إنشاءات	٤٣٤,٦٢٥ مليون
المجموع	٢,٩٩٣,٢٧٥ مليار ليرة لبنانية

(ريما سليم ضومط، «مجلة الجيش»، العدد ٢٤٤، ٢٠٠٥/١٠/١)



المستشفى العسكري المركزي



المركز العالي للرياضة العسكرية

نشرة لقيادة الجيش لإزالة الغموض حول رفات الشهداء

عممت قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه، نشرة توجيهية على العسكريين تحت عنوان «**دماؤهم حياة للوطن**»، تناولت الإجراءات التي اتخذتها قيادة الجيش لإزالة الغموض الحاصل حول رفات العسكريين الشهداء وتحديد هوية عدد منهم، وإقامة مراسم التكريم لهم وتسليمهم إلى ذويهم، وتبيان النواحي الإدارية والقانونية للعسكريين المفقودين والتعليمات المتعلقة في هذا الخصوص، وجاء فيها:

إن شهداء الجيش هم منعة حاضرة وقوة مستقبله وشعلة مسيرته التي لا تنطفئ.

خلال أعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠، سقط عدد كبير من العسكريين شهداء دفاعاً عن وحدة الوطن وسلامة أبنائه، وقد تعرض بعضهم في مراحل متعددة لحروق وإصابات جسدية بالغة، الامر الذي تعذر معه التعرف عليهم بصورة فردية من ذويهم، مما دفع قيادة الجيش إلى نقلهم إلى مدافن خاصة أنشأتها وزارة الدفاع الوطني خلال عام ١٩٨٣، وتقع في مكان محاط بسور ومغروس بالاشجار، وله مدخل خاص ومقفل، وقد أقيم في وسطه نصب للشهداء، ولم يكن يوماً مداساً بأقدام عسكريين أو مدنيين خلافاً لما تردد في وسائل الإعلام.

أجرت قيادة الجيش في حينه، وفي كل مرحلة على حدة، مراسم التكريم اللازمة لهؤلاء الشهداء بصورة جماعية قبل مواراتهم في المدافن المذكورة، وذلك في حضور رجال دين من مختلف الطوائف وفقاً للأصول الشرعية المناسبة، وقد دأبت القيادة على تكريمهم في عيد الجيش الواقع في ٣١ تموز من كل عام، ويوم عيد الاستقلال الماضي، وضع قائد الجيش ميشال سليمان اكليلاً من الزهر على نصب الشهداء بعد انتهاء العرض العسكري، وتقرر إحياء تقليد سنوي في هذا اليوم تكريماً للشهداء، يتم في حضور قائد الجيش شخصياً.

وحرصت القيادة دائماً على حفظ حقوق المفقودين وتطبيق القوانين المرعية حيال تحديد أوضاعهم، وتقاضي ذويهم وورثتهم الشرعيين الرواتب المستحقة وفقاً للمرسوم الاشتراعي الرقم ٨٣/١٠٣ وتعديلاته والتعليمات الخاصة بالمفقودين العسكريين وقد نصت المادة الثانية من هذه التعليمات على ما يأتي:

ـ إذا فقد المتطوع في أثناء الخدمة أو بسببها وانقطعت أخباره بحيث لا يدري إذ كان حياً أو ميتاً، يتقاضى صاحب العلاقة راتب الحضور كاملا لمدة سنتين.

ـ يمكن بمرسوم بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني تجديد هذه المدة حتى عشر سنين كجد أقصى.

كما نصت المادة الثالثة منها على الآتي: بعد مرور أربع سنوات على الفقدان أو عشر سنين كحد أقصى يمكن وبالتوافق مع الأهل إجراء ما يأتي:

ـ استصدار حكم من القضاء المختص بتوفية المفقود، تدفع رسومه ومصاريفه من الأموال الخاصة.

ـ تنظيم إضبارة وفاة وإحالتها على لجان التحقيق الصحي لإجراء المقتضى.

ـ تصفية الحقوق لأصحاب الحق وفقاً للأحكام النافذة بعد إحالته حكماً على التقاعد.

في حال عدم التوافق مع الأهل على توفية المفقود بعد مرور عشر سنين كحد أقصى، يحال المفقود حكماً على التقاعد..

شكلت قيادة الجيش في تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٩ لجنة مختصة، أوكلت إليها متابعة موضوع تحديد هوية عشرين رفاتاً وجدت في المدافن الخاصة بالعسكريين الشهداء في وزارة الدفاع الوطني، وقد باشرت اللجنة أعمالها بإشراف النيابة العامة العسكرية، وبعد إجراء فحوص الحمض النووي لهذه الرفات، في مختبر علم الوراثة، في الجامعة اليسوعية ومقارنتها مع الحمض النووي لأفراد ٨٤ عائلة ينتمي إليها عسكريون، فقدوا خلال فترة الأحداث، تمكنت اللجنة من تحديد هوية عشرة عسكريين، سبعة منهم استشهدوا في أحداث ١٣ تشرين الأول عام ١٩٩٠..

ويعتبر هذا الإنجاز من أهم ما تحقق لغاية تاريخه ويشكل نقلة نوعية في لبنان في هذا المجال، نظراً إلى حجم العمل والتوسع مع الفحوص المخبرية إلى جانب العدد الكبير من أفراد العائلات الذين أجريت عليهم الفحوص.

أما الرفات السبع الباقية، فقد بقيت في المدافن المذكورة، وحفظت التقارير الطبية ونتائج الفحوص المخبرية العائدة إليها في أرشيف قيادة الجيش للعودة إليها في مراحل لاحقة.

وفي هذا الإطار، تأمل قيادة الجيش من أهالي العسكريين المفقودين الذين لم يتقدموا بعد من اللجنة العسكرية المختصة، المبادرة إلى التقدم منها وتسهيل عملها بإجراء الفحوص المخبرية اللازمة، بغية تحديد هوية الرفات الباقية والوصول إلى الحقيقة القاطعة التي لا تقبل أي مجال للشك.

وبعد انتهاء عملية تحديد هوية هؤلاء الشهداء، تم تصنيفهم من قيادة الجيش شهداء ساحة الشرف واتخذت الإجراءات الإدارية لتأمين الحقوق المادية الكاملة لذويهم، وجرى تقليدهم وسامي الحرب والجرحى وتم نعيهم وإجراء مراسم التكريم اللازمة لهم أمام المستشفى العسكري المركزي وفي قراهم وبلداتهم.

(«النهار»، ٢٠٠٦/٣/٢٥)

العلم اللبناني رفرف في اللبونة للمرة الأولى منذ ٣٦ عاماً

رفع قائد الجيش العماد ميشال سليمان، العلم اللبناني على تلة اللبونة الحدودية المتاخمة لرأس الناقورة، والتي كان له شرف بدء مسيرته العسكرية فيها كملازم في الفوج السادس، وذلك في احتفال اقامته قيادة اللواء السادس المنتشر في البقعة المذكورة، على أثر انسحاب العدو الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها إبان عدوانه الأخير، وإيذاناً بالانتشار الكامل لوحدات الجيش على امتداد الخط الأزرق. جرى الاحتفال بحضور عدد من كبار ضباط القيادة وقادة الألوية المنتشرة وحشد من الإعلاميين، وتخلله إزاحة الستار عن لوحة تذكارية نقش عليها:

هنا يد التاريخ ترفع علم لبنان افتخاراً بالنصر، وإشعاراً بانسحاب العدو المحتل، وإقراراً باحتضان الجيش كلّ أهله وأرضه، واعتزازاً بالمكان الذي باشر فيه العماد ميشال سليمان أولى خطواته في مسيرة تضحياته ملازماً في الفوج السادس العام ١٩٧٠. وقد القى العماد سليمان في الاحتفال كلمة توجه فيها الى العسكريين قائلاً: :بعد أن أقدم العدو الإسرائيلي على شن حرب واسعة النطاق ضد لبنان مستهدفاً أرضه وشعبه وبناه التحتية، وإزاء صلابة موقف الدولة بحكومتها ومؤسساتها، الى جانب صمود الشعب اللبناني وتضحياته وثباته وتمسكه بأرضه ووحدته الوطنية، حصلت عدة تطورات على المشهد اللبناني، أبرزها، اقتناع هذا العدو باستحالة تحقيق أهدافه بواسطة القوة العسكرية، واقتناع دول القرار أيضاً بأن لا حل للأزمة إلا عبر المفاوضات والأخذ بمذكرة البنود السبعة التي أقرتها الحكومة اللبنانية وأصرت على تبنّيها، وجوهر هذه المذكرة يتعلق بانتشار الجيش في الجنوب للاضطلاع بواجباته الدفاعية والأمنية والإنمائية، وذلك بمؤازرة من قوى الامم المتحدة التي نص على وجودها وعلى مهامها القرار ١٧٠١، بعد أن أبدى المجتمع الدولي رغبة قوية في مساندة لبنان، حيث ستعمل هذه القوى بتعاون وتنسيق كاملين مع وحدات الجيش المنتشرة، في أثناء تنفيذ مختلف المهام الموكلة إليها، وتبقى المسؤولية الأولى على عاتق الجيش في تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة. وعلى الرغم من عدم التكافؤ في موازين القوى بين الجيش اللبناني وجيش العدو الإسرائيلي، كان الجيش في ساحة المواجهة يعكس صورة الوطن، إذ قامت وحداته في أماكن انتشارها بأداء دورها الدفاعي بكل الإمكانات والوسائل المتوافرة، من خلال التصدي للطائرات المعادية وإحباط العديد من محاولات الإنزال والتسلل، كما استمرت بأداء مهامها الأمنية والإنمائية على مساحة الوطن، متأهبة لوأد أي فتنة داخلية وقطع اليد التي تحاول العبث بالأمن والاستقرار. والى جانب ذلك وضعت قيادة الجيش في الحسبان مختلف النتائج والاحتمالات التي ستؤول إليها الحرب، حيث قامت بوضع خطة عملانية تتضمن نشر نحو خمسة عشر ألف عسكري في الجنوب، وبادرت الى الطلب من الحكومة تعزيز قدرات الجيش الدفاعية لتمكينه من القيام بمهامه الوطنية، فكان الوعد بتأمين حاجاته من الأسلحة والعتاد، كالصواريخ على اختلافها وطوافات القتال والزوارق الحربية، إضافة الى وسائل وأجهزة الرصد المتطورة لمراقبة الحدود الجنوبية والمعابر البرية والبحرية لمنع الاعتداءات والتهريب والأسلحة والممنوعات. وتلبية لنداء الواجب، التحق بالجيش عسكريون متقاعدون في الاحتياط، ومجندون سابقون وحاليون، مظهرين كل رغبة واندفاع للانضمام الى رفاقهم في الخدمة الفعلية، بعدما رأوا في ذلك فرصة غالية لتحقيق حلم راودهم طوال حياتهم العسكرية، وها هم اليوم بين رفاقهم يشاركونهم ما يبذلونه من تضحيات في سبيل لبنان..

قائد الجيش ميشال سليمان يرفع العلم اللبناني في موقع الجيش في تلة اللبونة في جنوب لبنان بعد الانسحاب الاسرائيلي

(«مجلة الجيش»، العدد ٢٥٤، آب/٢٠٠٦)

شهداء الجيش اللبناني الأبرار في حرب تموز ٢٠٠٦

العميد نجيب رفيق واكيم
العقيد جورج حنا الرويهب
المقدم المهندس أكرم حسن جمول
الرائد سمير الياس مرعب
الرائد روجيه جان حرفوش
المعاون الاول نداء نديم بو شقرا
المعاون مصطفى محمود برغل
المعاون أنطون عادل الخولي
المعاون مصطفى أحمد حوّى
المعاون أحمد محمد حامو
المعاون أحمد محمد ابراهيم
المعاون خالد ناظم حبلص
المعاون عامر محمود مصطفى
المعاون حسين ضاهر كبار
المعاون نزيه خالد محمد
المعاون إبراهيم محمد حيدر
الرقيب الاول انطون فكتور عبود

الرقيب الأول سركيس جوزاف الدريبي
الرقيب الأول حسين علي سويدان
الرقيب الاول يحيى محمود شحادي
الرقيب الياس فايز شهدا
الرقيب حسن أحمد جعفر
الرقيب نقولا شحادة كرم
الرقيب ميشال مطانس عبود
الرقيب بدوي جان العلم
الرقيب شربل جورج بو عكر
الرقيب نبيه جوزيف سلّوم
العريف عبدالأمير حسين الدبس
العريف سليمان خالد اسماعيل
العريف حسين محمد شومان
العريف علي محمد ابو ساري
العريف مياس محمود العلي
العريف لبنان حسين أيوب
العريف حسن زاهي حسن قاسم

العريف حسين خضر ناصرالدين
العريف جورج يوسف نهرا
العريف حسين محمد بلوق
العريف علي عدنان القادري
العريف المجند محمد سليمان الخضر
العريف المجند كرم علي اللاح
العريف المجند أيمن رفاعي شبو
العريف المجند بديع عباس طليس
العريف المجند مصطفى محمد مأمون الرفاعي
العريف المجند علي حسين المسدي
العريف المجند مازن عبدالكريم حسين
العريف المجند علاء أحمد الرفاعي
العريف المجند علي منير زين

(«مجلة الجيش»، العدد ٢٥٦، نوفمبر،٢٠٠٦)

أوسمة لجرحى الجيش اللبناني خلال حرب تموز ٢٠٠٦

قال قائد الجيش العماد ميشال سليمان إن الدماء التي قدّمها العسكريون في عدوان تموز العام الماضي جعلت من المؤسسة العسكرية مرجلاً تنصهر فيه الوحدة الوطنية. وقال إن الجيش يواجه بهذه الوحدة الإرهاب الذي يتقاطع مع العدو الإسرائيلي في استهدافه وحدة الوطن واستقراره.

كلام العماد سليمان جاء خلال الاحتفال الذي ترأسه في اليرزة تكريماً للعسكريين الذين أصيبوا خلال تصدّيهم للعدوان الإسرائيلي في الصيف الماضي..

المكرّمون

• الضباط والعسكريون الذين أصيبوا وتمّ تكريمهم ونالوا أوسمة هم:

- المقدم الركن إميل مسلّم (فوج الأشغال المستقل).
- الرائد كابي كتور (لواء المشاة الثامن).
- النقيب محمد عيد (لواء المشاة الثاني عشر).
- النقيب فادي عبدالله (لواء المشاة السادس ـ ك ٦٤).
- النقيب ماجد ياغي (لواء المشاة الثامن).
- النقيب عماد طربيه (فوج الأشغال المستقل).
- النقيب البحري الياس القزي (قاعدة جونيه البحرية).
- المؤهل رياض رستم (فوج الاشغال المستقل).
- المعاون مروان نصار (لواء المشاة العاشر).
- المعاون يوسف الاسمر (فوج الأشغال المستقل).
- المعاون عباس الموسوي (فوج الأشغال المستقل).
- الرقيب الأول خالد عبد الحميد (لواء المشاة الثاني ـ ك ٢٢).
- الرقيب الأول محمد درويش (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٣).
- الرقيب الاول محمد تفاحة (لواء المشاة السادس ـ السرية ٦٠٦).
- الرقيب الأول نزيه حبلص (لواء المشاة السادس ـ السرية ٦٠٦).

- الرقيب الأول جوزيف نعمة (سرية شرطة منطقة الجنوب).
- الرقيب إيلي مراد (فوج الأشغال المستقل).
- العريف الأول خضر المصري (فوج الأشغال المستقل).
- العريف الأول حنا إسحق (لواء المشاة الثاني عشر ـ السرية ١٢٠٠).
- العريف الأول جوزف راشد (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٥).
- العريف خالد يونس (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٥).
- العريف رياض بشنق (فوج الأشغال المستقل).
- العريف محمد زكريا (لواء المشاة الثاني عشر).
- العريف مخايل نهرا (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٥).
- العريف شكيب الزعرت (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٣).
- العريف صلاح عربيد (فوج الأشغال المستقل).
- العريف علي خليفة (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٥).
- العريف طوني كيروز (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٥).
- العريف خالد الحجار (فوج الأشغال المستقل).
- العريف زياد ابراهيم (منطقة الشمال ـ موقع عندقت).
- العريف عباس شعيب (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الاول جمال عبد الناصر عياص (لواء المشاة السادس ـ ك ٦٢).
- الجندي الأول مصطفى ناصيف (لواء المشاة الثامن).
- الجندي الأول عبدو نده (لواء المشاة الثاني ـ ك ٢٢).
- الجندي الأول هاني علوة (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٥).
- الجندي الأول مروان الخوري (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي الأول الياس نعمة (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول ماريو حنا بشور (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول جورج الصهيوني (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول جان ابي سابا (لواء المشاة الخامس ـ ك ٥٥).
- الجندي الأول حمد مشيك (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول حسن السمير (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي الاول علي عربية (لواء الدعم ـ فوج الهندسة).
- الجندي جورج الاسمر (فوج المدفعية الأول).
- الجندي لحود لحود (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي بسام الحاج (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي داني محفوض (الشرطة العسكرية).
- الجندي عمر الأحمد (لواء الدعم ـ فوج الهندسة).
- الجندي ضياء يونس (لواء الدعم ـ فوج الهندسة).
- الجندي حافظ اسماعيل (لواء المشاة الثاني عشر).

• العسكريون الذين تصدوا للعدوان الاسرائيلي في مارون الراس وجل البحر ـ مفرق العباسية:

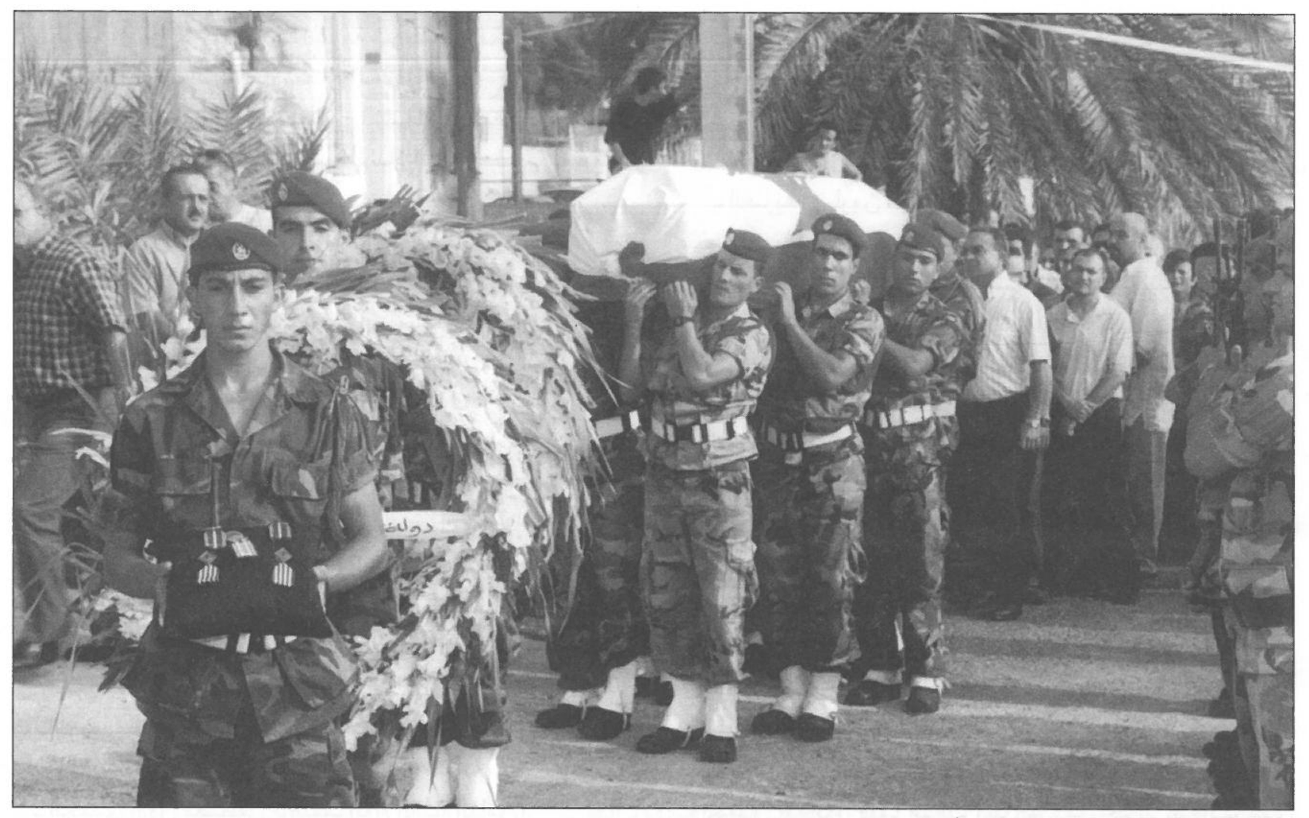
- النقيب نضال بلقيس (لواء المشاة الحادي عشر).
- الملازم محمد الموسوي (لواء المشاة الحادي عشر).
- الرقيب الأول عبد العزيز محرز (لواء المشاة الثاني عشر).
- الرقيب الاول علي الساحلي (لواء المشاة الحادي عشر).
- الرقيب وائل تمراز (لواء المشاة الحادي عشر).
- الرقيب عدنان شحادة (لواء المشاة الحادي عشر).
- الرقيب طلال العثمان (لواء المشاة الحادي عشر).
- العريف الأول جورج زغيب (لواء المشاة الثاني عشر).
- العريف مارون البدوي (لواء المشاة الثاني عشر).
- العريف الفرد شهدان (لواء المشاة الحادي عشر).
- العريف وسام دلة (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي الاول علي سلامي (لواء المشاة الحادي عشر).
- الجندي الاول جلال جميل الرز (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي تادي الخوري (لواء المشاة الحادي عشر).
- الجندي سامر دورة (لواء المشاة الحادي عشر).
- الجندي حسين المذبوح (لواء المشاة الحادي عشر).

وبمناسبة الذكرى الأولى لعدوان إسرائيل على لبنان. عمّمت قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه نشرة توجيهية على العسكريين تحت عنوان: «إرادة تنتصر»، ومما جاء فيها:

سنة مضت على حرب همجية شنها العدو الإسرائيلي ضد لبنان بإنسانه وأرضه ومقدساته، وقد سقط من جرّاء هذا العدوان آلاف الشهداء والجرحى من العسكريين والمقاومين والمدنيين الأبرياء، فيما هدفت إسرائيل من خلال عدوانها الذي استمر ثلاثة وثلاثين يوماً من القصف الجوي والبري والبحري إلى كسر إرادة الشعب اللبناني وإخضاعه بالقوة، **لكن أحلامها باءت بالفشل، أمام الملاحم البطولية التي سطّرها المقاومون، وتفاني الجيش في تصديه للعدو وإحباطه العديد من محاولات الإنزال البري والبحري**، إلى جانب التضحيات الجسام التي بذلها الشعب اللبناني بأسره، والممانعة السياسية التي مارستها الحكومة اللبنانية، وصلابتها في الدفاع عن قضية الوطن أمام المحافل الدولية والإقليمية، فكان من ثمار ذلك صدور القرار ١٧٠١، ومن ثم انتشار الجيش في موقعه الطبيعي على الحدود الجنوبية تؤازره وحدات من قوات الأمم المتحدة، وقد عاد العلم اللبناني يرفرف شامخاً فوق تلة اللبونة بعد غياب قسري ناهز الثلاثين عاماً.

لعله من المفيد اليوم الوقوف على الحالة الوطنية التي تجلّت في أثناء العدوان وبعده من خلال الوقائع الآتية:

ـ لقد تمكن الشعب اللبناني بفضل إرادته الوطنية الجامعة وتمسكه بقوة حقه وتجذره بأرضه وتاريخه، والتفافه حول الجيش والمقاومة، من ردع العدو الإسرائيلي وكسر هيبة جيشه الذي قيل عنه أنه لا يُقهر، في سابقة لم يعهدها منذ إنشاء كيانه الغاصب على أرض فلسطين، الأمر الذي جعله يدرك بأن أي اعتداء مماثل على لبنان في المستقبل لن يكون سهلاً على الإطلاق، كما رسم هذا الشعب بدماء أبنائه، الحدود المعنوية لوطنه، قبل الحدود المادية التي بدورها ستتحقق حتماً بتحرير آخر شبر من أرضنا المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.



عناصر من الجيش اللبناني يشيعون زميلاً لهم استشهد من جراء العدوان الاسرائيلي على ثكنة فوج الاشغال في الجمهور

ـ إن دماء الشهداء العسكريين الخمسين والجرحى الاربعماية والخمسين التي سالت في ساحات الصمود والكرامة، جعلت من المؤسسة العسكرية مرجلاً تنصهر فيه الوحدة الوطنية جسماً وروحاً، وبفضل هذه الوحدة استطاع الجيش لاحقاً تجنيب الوطن مخاطر وتحديات جمّة في أكثر من استحقاق مصيري.
وبهذه الوحدة أيضاً واجه وما يزال الإرهاب الذي يتقاطع مع العدو الإسرائيلي في استهدافه وحدة الوطن واستقراره، وصيغته الحضارية الفريدة في هذا العالم، وكأن ما عجز عنه هذا العدو حين قصف مراكز الجيش وتحديداً في منطقة العبدة، قد حاول إرهابيو ما يسمى بتنظيم «فتح الإسلام» استكماله باعتدائهم على المراكز نفسها، ليتلاقيا معاً على هدف مشترك وهو النيل من وحدة الجيش وتماسكه.

ـ استطاع الجيش بسرعة قياسية نشر نحو ١٥ ألف عسكري في الجنوب وبالاعتماد على قدراته الذاتية فقط، تزامناً مع نشره وحدات أخرى على امتداد الحدود البرية والبحرية، الأمر الذي أظهر كفاءة الجيش اللبناني، وأكد مدى توق هذا الجيش إلى أداء دوره الأصيل في الدفاع عن الارض والشعب والذود عن السيادة الوطنية.

ـ إن وجود الجيش على حدود الجنوب الذي طالما كان لفترة طويلة من الزمن، بوابة القلق ومدخل الرياح، قد طوى صفحة أليمة من تاريخه، وأعاد الأمن والاستقرار إلى أهله، الذين يتطلعون بكل فخر واعتزاز إلى هذا الجيش المستعد أبداً لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي كما جرى في مارون الراس وغيرها، وما حصل من اعتداءات إرهابية على قوات اليونيفيل المكلفة بموجب القرار ١٧٠١ مؤازرة الجيش في مهامه، كان بمثابة استهداف للجيش نفسه الذي لن تثنيه هذه الاعتداءات عن القيام بدوره الوطني، فالجيش ذهب إلى الجنوب ليبقى فيه، لا ليتراجع أمام تهديد من هنا أو هناك، مستنداً في ذلك إلى ثوابته الوطنية الراسخة وإلى قناعة المواطنين ولا سيّما أبناء الجنوب الذين أجمعوا على استنكار ما جرى من أحداث لا تخدم سوى مصلحة أعداء الوطن.

ـ إن قيادة الجيش تدرك جيداً دقة المرحلة التي يمر بها لبنان، وحجم الأعباء التي يكابدها العسكريون في مهام الدفاع عن الجنوب وضبط المعابر البرية والبحرية على امتداد الحدود اللبنانية، وصون مسيرة الأمن والاستقرار في الداخل لا سيّما التصدي للإرهاب بأشكاله وأساليبه المختلفة. وما يحصل اليوم في نهر البارد وفي أماكن أخرى، هو خير دليل على تصميم الجيش على مواجهة هذا الإرهاب حتى استئصاله من جذوره، وهذه القيادة على ثقة تامة بأن هؤلاء العسكريين الذين اجتازوا أكثر من اختبار بنجاح مشرِّف، بفضل وحدتهم الصلبة وتضحياتهم الجسام، واستعدادهم لتقديم الدماء من دون حساب، سيواصلون مسيرة الشرف والتضحية والوفاء بعزيمة لا تكلّ وإرادة لا تلين، حتى الوصول بسفينة الوطن إلى شاطئ الامان والسلام.

(«مجلة الجيش»، العدد ٢٦٦، آب، ٢٠٠٧)

الجيش في الجنوب



مواطنة جنوبية ترش الأرز فرحة بقدوم الجيش (أيلول، ٢٠٠٦)



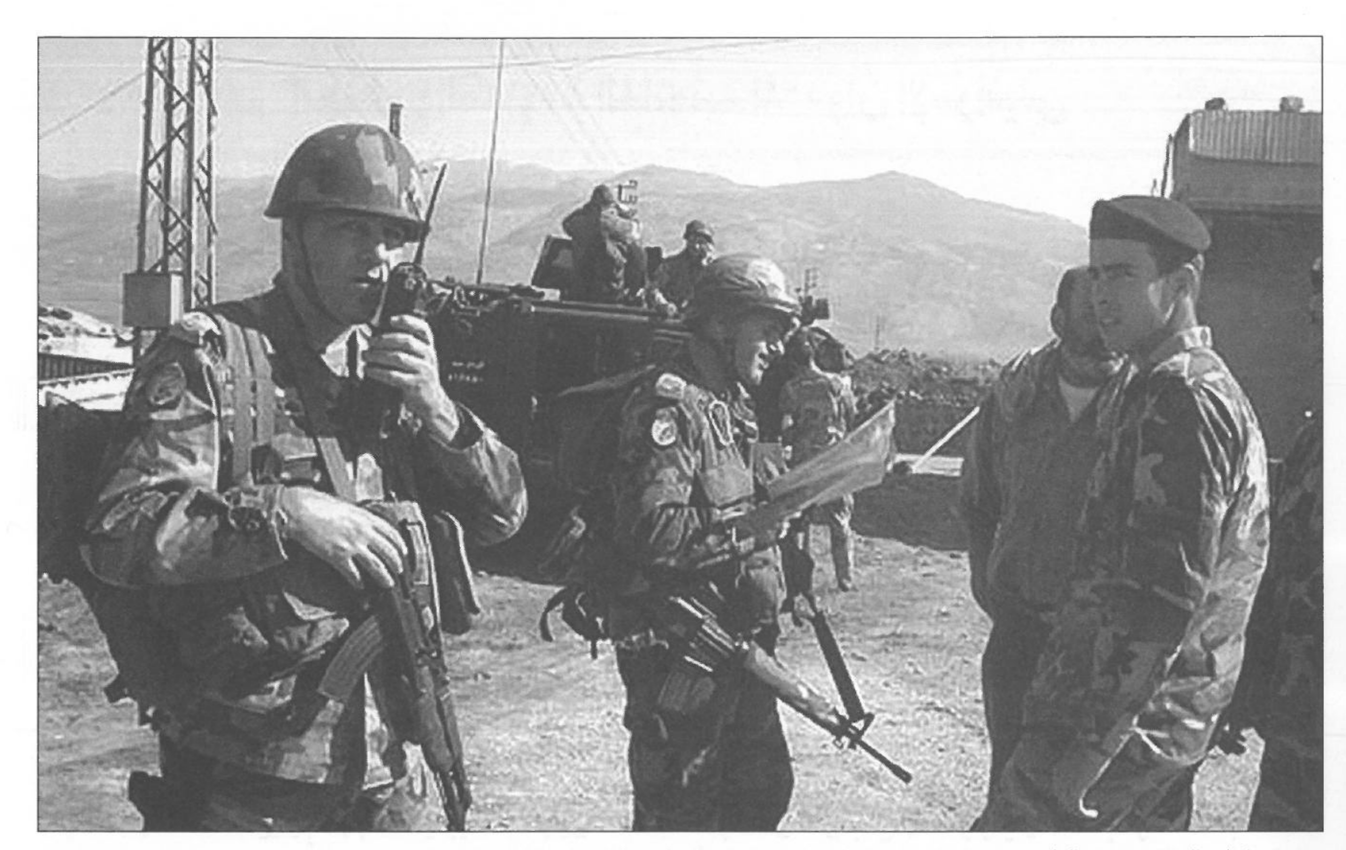
انتشار الجيش في حولا (تشرين الأول، ٢٠٠٦)



الجيش يزيل خروقات الجيش الإسرائيلي في سهل الخيام (تشرين الأول، ٢٠٠٦)



بعد وقف إطلاق النار (آب، ٢٠٠٦)



في محيط بلدة الغجر (تشرين الثاني، ٢٠٠٦)



في كفرشوبا (أيلول، ٢٠٠٦)

الجيش والمقاومة القانونية للعدوان الإسرائيلي

المكان: مروحين ـ جنوب لبنان.

الزمان: تموز ٢٠٠٦.

الوقائع: الجيش الاسرائيلي ينذر سكان البلدة بضرورة اخلائها؛ يتوجه عدد من السكان (نساء واطفالا) الى مركز الامم المتحدة للاحتماء. يرفض جنود الأمم المتحدة استقبالهم خوفاً من تكرار ما حصل في قانا ١٩٩٦. يصعد الأهالي في سيارة فان وسيارات مدنية اخرى ويحاولون مغادرة البلدة. تأتي طائرة وتقصف القافلة بعدد من الصواريخ...

مجزرة مروحين نموذج لمجازر اخرى عديدة ارتكبتها اسرائيل في قانا وصريفا وبعلبك والشياح والغازية. تعمدت اسرائيل قتل المدنيين الابرياء لكن هذا القتل على بشاعته لم يكن جديداً، فسجل العدو حافل بالمجازر. الامعان في تعمّد القتل البالغ مستوى الفجور هو ربما ما كان الأكثر صدماً والأثقل وقعاً: قتل النازحين على الطرقات، استهداف مشيعي مجزرة بمجزرة ثانية، استهداف المسعفين وجعلهم ضحايا بينما يحاولون انقاذ الضحايا، واستهداف مواقع الامم المتحدة ومنعها حتى من انتشال جثث ضحاياها من تحت الركام.

منعاً لاستمرار مبدأ افلات اسرائيل من العقاب على جرائمها في لبنان، وترسيخها لمقاومة قانونية في موازاة المقاومة العسكرية والسياسية للعدوان الاسرائيلي، يشهد لبنان حملة لتجميع الأدلة حول هذه الجرائم وتوثيقها وفقاً لمتطلبات القانون الانساني الدولي. تشكل هذه الحملة تمهيداً لتحضير التقارير والملفات القانونية الموثقة الملائمة ولعرضها على الرأي العام اللبناني والعالمي والهيئات الدبلوماسية والمحاكم الدولية والأجنبية ذات الإختصاص وصولاً إلى مقاضاة اسرائيل. تتركز الجهود من أجل إنجاز هذا العمل الوطني في وزارة العدل ولجنة حقوق الانسان في المجلس النيابي، وتشارك بشكل فعال هيئات المجتمع المدني التي انضوت في «الشبكة ضد جرائم الحرب الاسرائيلية». مقرر لجنة حقوق الانسان في المجلس النيابي النائب غسان مخيبر الذي يتولى التنسيق بين الهيئات الرسمية وهيئات المجتمع المدني اللبنانية والدولية والأجنبية، ويشرف على توثيق المعلومات، تحدث الى «الجيش» حول آليات العمل وطرق مقاضاة اسرائيل.

• ما هي الآلية المعتمدة في جمع الأدلة حول جرائم اسرائيل في لبنان وتوثيقها، وما هو الهدف التالي بعد إنجاز هذه العملية؟

ـ بداية لا بد من التوضيح ان أهمية التوثيق القانوني والحقوقي للحرب هي في كونه مسعى لتحقيق العدالة وإرساء ثقافة القانون والانتهاء من مبدأ الإفلات من العقاب بسبب موازين القوى. ونحن نسعى الى تحقيق سيادة القانون والعدالة عبر توثيق الاعتداءات الاسرائيلية من منظار القانون الانساني الدولي والمعايير الدولية، تمهيداً لتحضير الملفات القانونية الموثقة وعرضها على الرأي العام اللبناني والعالمي والهيئات الدبلوماسية والمحاكم الدولية والأجنبية ذات الاختصاص...تتولى العمل على جمع الأدلة وتوثيقها جهات رسمية وهيئات من المجتمع المدني. **تتمثل الجهات الرسمية بالنيابة العامة التمييزية يعاونها الجيش وقوى الأمن وبلجنة حقوق الانسان في المجلس النيابي** التي تتولى التنسيق بين الهيئات الرسمية وهيئات المجتمع المدني اللبنانية والدولية والاجنبية من اجل توحيد الجهود. وتشرف اللجنة بشخص مقررها على عملية التوثيق وعمل المتطوعين في جمع المعلومات. .

• ما هو دور الجيش في هذه العملية؟

ـ لقد كلف مجلس الوزراء رسمياً الجيش وقوى الأمن بالعمل على جمع الأدلة وتوثيقها تحت إشراف النيابة العامة التمييزية. وتبذل قيادة الجيش من خلال العميد الركن عماد عنقة المكلف التواصل والتعاون مع مجلس النواب ولجنة حقوق الانسان فيه، جهوداً كبيرة في هذا المجال. وذلك ان للجيش الدور الرائد في تجميع الأدلة حول استعمال الأسلحة المحظورة في المناطق المدنية، وتوثيقها بمهنية عالية، اضافة الى جمع الأدلة حول الجرائم الأخرى. ويكتسب دور الجيش في هذا المجال أهمية خاصة نظراً لضرورة معاينة الأدلة الحسية قبل زوالها بفعل إعادة الإعمار.

..يجري تنفيذ العملية في مرحلتها الأولى التي انطلقت في ٢١ ايلول، من خلال ما يقارب الستين متطوعاً يعملون باشراف لجنة حقوق الانسان ممثلة بمقررها، وغيرها من الهيئات الرسمية المعنية، وبالتعاون مع «الشبكة ضد جرائم الحرب الاسرائيلية في لبنان». وقد توزع المتطوعون في هذه المرحلة الاولى على عشر مجموعات عمل بدأت في توثيق المعلومات العائدة لعشر مجازر هي الآتية: قانا، صريفا، الغازية، الشياح، عيترون، مروحين، القاع، زبقين، الدوير وموكب مرجعيون. واشار مخيبر الى أن ثمة تركيزاً على دقة المعلومات وصدقيتها.

• إضافة الى المجازر هل ستوثقون الجرائم والانتهاكات الأخرى مثل ضرب المنشآت المدنية الحيوية، والحصار واستهداف العاملين في الاسعاف، واستهداف البيئة والمعالم الثقافية... الخ؟

ـ بعد الانتهاء من توثيق المجازر وجمع كل ما يتعلق بها من معلومات وأدلة (حددنا اسبوعين لهذه المرحلة)، سوف نقيّم



ضابط من الجيش اللبناني يشرف على عمليات فحص التربة في منطقة حارة حريك لمعرفة مستويات اليورانيوم

النتائج التي توصلنا اليها ومن ثم ننتقل الى كل ما حصل من انتهاك للقانون الدولي، وبالتالي فإن عملنا سوف يشمل: استهداف المدنيين بشكل مباشر، استهداف الأعيان المدنية والسيارات، واستهداف الافراد والممتلكات المحمية بشكل خاص، مثل مراكز الصليب الأحمر والدفاع المدني ومسعفيهم، والأمم المتحدة، والمستشفيات والمدارس ودور العبادة. وسوف نولي اهتماماً خاصاً للنزوح القسري المفتعل الذي يشكل جريمة حرب، ولتلويث البيئة واستعمال الأسلحة عشوائياً، إضافة الى الأسلحة المحظر استعمالها في الأماكن المدنية، ونشير هنا بشكل خاص الى القنابل العنقودية...

(تريز منصور، «السفير»، ٢٠٠٦/٩/١٣)

مشكلة الألغام في لبنان
العمل مستمر في الورش والمراكز وحركة وفود دولية

زار لبنان وفد من مركز جنيف لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ضم السيد فيل بين والسيدة فيرا بوهيل، لعقد ورشة عمل حول تطوير المعايير الوطنية المتعلقة بالالغام والاطلاع على البرنامج اللبناني للعمليات الانسانية لنزع الألغام ومراجعته، وذلك بالتزامن مع قيام دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بمراجعة برنامجها وتقييمه في مركز التنسيق الفرعي في صور. وخلال الزيارة، التي استمرت حوالى الاسبوعين، زار الوفد قيادة الجيش، حيث عقد اجتماع عمل للتداول والتعاون بشؤون الأعمال المتعلقة بالألغام حضره نائب رئيس الأركان للعمليات العميد الركن حسن محسن، رئيس الغرفة العسكرية العميد الركن إدمون فاضل، رئيس المكتب الوطني لنزع الألغام العقيد محمد فهمي والمستشار التقني في المكتب الوطني السيد آلان بوسطن. وتخلل برنامج الزيارة، عقد عدة اجتماعات في المكتب الوطني لنزع الالغام، بحضور العقيد محمد فهمي وضباط من المكتب وآخرين من لواء الدعم. اضافة إلى اجتماع في فوج الهندسة بحضور قائد الفوج العقيد رولان أبو جوده وضباط من المكتب الوطني لنزع

عناصر من الجيش اللبناني يبحثون عن قنابل عنقودية وقذائف غير منفجرة في الخيام

الألغام. وتجدر الإشارة إلى ان ممثلي الجمعيات الأهلية المشاركة في اللجنة الوطنية لمساعدة ضحايا الألغام حضروا أيضاً بعض الاجتماعات وشرحوا طبيعة أعمال جمعياتهم.

في ما يتعلق بالشق الميداني للزيارة، **تفقد الوفد ورش نزع ألغام تابعة لفوج الهندسة في سوق الغرب وزمريا وثلاثة مواقع منظفة من قبل سرية الهندسة في منطقة البقاع** (الفالوج، المنارة والروضة)، ومركز التنسيق الفرعي في صور وبلدات: كفرفالوس، سجد، السويدا، القليعة، مرجعيون، بيت ياحون، مارون الراس، والناقورة، حيث اطلع على عمل الجيش والطرق المتبعة في التنظيف وإلغاء بقع مشبوهة. وكانت أقيمت حفلات استقبال على شرف الوفد الزائر من قبل قيادة الجيش في نادي الضباط في اليرزة وفي النادي العسكري المركزي تبودلت خلالها الدروع التذكارية. كذلك، زار الملحق العسكري في سفارة جمهورية الصين الشعبية العقيد شي غوانغ شينغ ومساعدته المقدم جيانغ بي المكتب الوطني لنزع الألغام، حيث استقبلهما رئيس المكتب بالوكالة المقدم الاداري محمد حيدر أحمد الذي شكر جمهورية الصين الشعبية على المساعدات التي قدمتها الى الجيش اللبناني في مجال العمليات الانسانية لنزع الألغام. كذلك، عقد اجتماع عمل بحثت خلاله كيفية مساعدة لبنان لناحية التدريب وتقديم عتاد خاص بنزع الألغام، هذا الى جانب عمل الكتيبة الصينية العاملة ضمن قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان التي ستباشر عملها في مجال نزع الألغام خلال الأشهر المقبلة.

وفي الإطار نفسه، زار وفد عسكري فرنسي المكتب الوطني لنزع الألغام والتقى رئيس المكتب بالوكالة المقدم الاداري محمد حيدر أحمد وضباطاً. وخلال الزيارة استمع الوفد إلى محاضرة قدمها المقدم وسيم رزق حول هيكلية ونشاطات وانجازات المكتب في مجال العمليات الإنسانية لنزع الألغام والتوعية من مخاطرها ،بالاضافة الى مساعدة ضحاياها وكيفية حفظ المعلومات في نظام التأليل المعتمد والخطط المستقبلية لحل مشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة.

وزار المستشار السياسي للحملة الدولية لحظر الألغام السفير ساتنام سينغ لبنان، والتقى عدداً من المسؤولين السياسيين والعسكريين، للاطلاع على مشكلة الألغام فيه ومناقشة أهداف الحملة الدولية وواقع اتفاقية أوتاوا.

وخلال الزيارة التي امتدت من ٢٠٠٦/٦/١٤ ولغاية ١٦ منه، زار السفير سينغ المكتب الوطني لنزع الألغام والتقى رئيسه العقيد محمد فهمي، حيث عقد اجتماع عمل مع الجمعيات الممثلة في اللجنة الوطنية للتوعية من مخاطر الألغام ومساعدة الضحايا، كما زار فوج الهندسة والتقى قائده العقيد رولان ابو جودة، وجال على مركز حقل الألغام في منطقة سوق الغرب والمركز الوطني للتنمية والتأهيل في منطقة عاليه وجمعية الرؤيا للتنمية والتأهيل والرعاية في محلة ضهر الأحمر.

(نينا عقل خليل، «مجلة الجيش»، العدد ٢٥٣، تموز،٢٠٠٦)

القوات البحرية في الجيش وعملية إزالة التلوث النفطي

وقّع لبنان اتفاقية برشلونة واتفاقيات وبروتوكولات أخرى تتعلق بالوقاية من التلوث في البحار عموماً وفي البحر المتوسط خصوصاً. ووفقاً لذلك، يتوجب على كل دولة من دول المتوسط أن تنشئ هيئة طوارئ تعمل وفق خطة معينة للوقاية ولمكافحة تلوث البحر. إلا أن هيئة الطوارئ الوطنية في لبنان والنظام الوطني لمكافحة التلوث بقيا مشروعاً ولم يصدر بشأنهما قرار عن مجلس الوزراء. **ومع نشوب الحرب وقصف العدو الاسرائيلي خزانات الوقود في معمل الجيه الحراري، تسرّبت الى البحر آلاف الأطنان من النفط الثقيل** (Heavy Fuel Oil) **ولم يكن بمقدور الدولة اللبنانية التصدّي لهذه الكارثة لعدم جهوزيتها. الجيش كان في طليعة الجهات التي انبرت لمواجهة المشكلة التي ترقى إلى مستوى الكارثة البيئية.** عن الدور الذي قام به في هذا الاطار والأعمال التي أنجزها في إزالة التلوث، حدثنا العقيد البحري ميشال الهاشم مساعد قائد القوات البحرية، ومندوب وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش لدى هيئة الطوارئ الوطنية لمكافحة تلوث البحر المتوسط ولدى وزارتي الطاقة والنفط والزراعة في مجال التلوث، علماً انه تابع عدة دورات ومؤتمرات خارج لبنان حول مكافحة التلوث النفطي مع المنظمة الدولية للبحار (IMO). . بداية قال العقيد البحري الهاشم: إن الساعات والأيام الأولى هي الأفضل للتصدّي لأي تسرب نفطي إلى البحر. لكن الحرب والحصار الاسرائيلي الذي كان مفروضاً على لبنان منعا وزارة البيئة (بقدراتها المحدودة) ومعها الجيش ومندوبو الوزارات والمؤسسات التي تتعاطى شؤون البحر والنفط، من التدخل السريع لمكافحة التلوث. وأضاف قائلاً: مكافحة التلوث تتم عادة وفق خطة من ٥ مراحل هي على الشكل الآتي:

في المرحلة الأولى، تجري محاصرة بقعة النفط في البحر بواسطة حواجز مطاطية متخصصة (BOOM).

في المرحلة الثانية، يتمّ شفط النفط بواسطة معدات خاصة (Skimmer)، ثم ينقل الى خزانات ضمن المنشآت النفطية على الساحل.

في المرحلتين الثالثة والرابعة، وبعد شفط أكبر كمية ممكنة، يمكن استعمال مواد كيماوية مشتتة (Dispersant) أو مواد أخرى للتفريق بغية منع الفيول من الوصول الى الشواطئ وتلويثها. ويخضع استعمال المواد الكيماوية المذكورة لشروط وقوانين دولية، لذلك نحاول غالباً تجنب استعمالها.

اما كميات النفط التي تقترب من الشواطئ فيجري توقيفها ومعالجتها بحواجز امتصاص (Absorbant Booms).

أما المرحلة الخامسة والأخيرة، فهي لمعالجة وإزالة التلوث النفطي عن الشواطئ وهي عملية طويلة ومعقدة تتطلب عدة أشهر. وفي الحالة التي تعرض لها لبنان، تعذر تنفيذ المراحل الأربع الأولى لأن النفط كان قد غطى الشواطئ اللبنانية خلال فترة الحرب والحصار البحري والجوي.

كيف تمّ العمل؟: قبيل انتهاء الحرب، عقدت هيئة الطوارئ الوطنية اجتماعها الأول بتاريخ ١٢ آب ٢٠٠٦ في مبنى قيادة القوات البحرية بحضور مندوب وزارة الدفاع ومندوبي الوزارات والمؤسسات المعنية، واتخذت سلسلة قرارات بدأت على أساسها عملية المكافحة، بعدما تمّ تفقد المناطق الملوثة وتحديدها وإحصاء الأضرار وتحضير خطة المعالجة. الخطوة الأولى كانت تسلّم عتاد مكافحة التلوث النفطي المتطور من دولتي الكويت والنروج بتاريخ ٣١ آب ٢٠٠٦ وتخزينه في مستودعات الجيش بناءً على طلب من معالي وزير البيئة وموافقة قيادة الجيش. أعقب ذلك إجراء دورة تدريبية (بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠٦) في قاعدة بيروت البحرية على أساليب المكافحة وطرق استعمال العتاد لوحدات من اختصاصيي القوات البحرية ولأفراد من الدفاع المدني ووزارة البيئة ووزارة النقل وغيرها... ومن ثم أقيمت دورة أخرى موسعة لمتطوعين من الجمعيات البيئية والصيادين والبلديات التي تلوثت شواطئها ومرافئها، بهدف تدريب هؤلاء على كيفية تنظيف الصخور، وأساليب استعمال العتاد (من قبل خبير الجيش)، والمباشرة بعملية إزالة التلوث. ورداً على سؤال عن وضع جدول للأعمال يحدد الأفضليات، قال العقيد الهاشم:

طبعاً وضع جدول للأعمال يحدد الأفضليات وقد كانت على النحو الآتي:

- محاصرة بقع النفط العائمة على المرافئ وفي المغاور كونها تشكل خطراً دائماً يمكن أن يلوث الشواطئ مجدداً عند هبوب الرياح وهيجان البحر.- انتشال كميات النفط الغارقة في قعر البحر في منطقة الجيه والتي يمكن أن تتحلل فيصعب انتشالها لاحقاً.- بعد الانتهاء من إزالة البقع النفطية العائمة، البدء بمكافحة التلوث الذي أصاب الشواطئ.

أماكن عمل وحدات الجيش: رداً على سؤال حول الأماكن التي عملت وحدات الجيش على تنظيفها قال: بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٥ انتقلت وحدات القوات البحرية في الجيش مع العتاد اللازم الى مرفأ جبيل الأثري، وباشرت أول عملية لإزالة التلوث النفطي وسط صعوبات عديدة أخّرت الأشغال لعدم توافر قدرات لوجستية لدى وزارة البيئة مثل: رافعات وصهاريج وأماكن التخزين على الساحل... إزاء هذه المشكلة، تدخلت بلدية

زورق حربي تابع للجيش اللبناني

جبيل وأمنت الآليات المطلوبة، فاستمرت عملية المكافحة لمدة ١٠ أيام تم خلالها شفط ٢٦٠ طناً من داخل المرفأ قبل أن يعود الى وضعه السابق.

وبتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٦ انتقل العمل الى مرفأ الصيادين في رأس بيروت، وباشرت وحدات القوات البحرية جمع ومحاصرة كميات النفط العائمة بواسطة الحواجز (Booms) قبل أن تعمد إلى شفطها، وأيضاً وسط ظروف صعبة تعود الى كمية الأوساخ الهائلة والصلبة العائمة مع النفط، بالإضافة إلى الارتفاع الشاهق الذي يحط بالميناء. بعد ذلك، وصلت وحدة متخصصة من البحرية الفرنسية وانضمت الى وحدات البحرية اللبنانية في عملها وتم شفط ٦٠ طناً من ميناء الصيادين بعدما توقف العمل عدة مرات بسبب دخول النفايات الصلبة إلى المضخات وتعطيل عملها. إزاء هذه المشكلة تقرر توقيف عملية الشفط بغية إزالة كل النفايات أولاً، على أن يستأنف العمل لاحقاً لإزالة الكمية المتبقية وتقدر بنحو ٤٠٠ طن ويستلزم العمل لإزالتها فترة طويلة.

وللعمل تتمة...

بين ١٣/٨/٢٠٠٦ و١٠/٩/٢٠٠٦ عملت وحدات من القوات البحرية بالتعاون مع وحدة البحرية الفرنسية، وعلى عدة مراحل، على إزالة التلوث من شاطئ منطقة الرملة البيضاء. في البداية جمعت النفايات النفطية السطحية ونقلت الى أماكن محددة بانتظار ايجاد الحل المناسب لإزالتها. وقد تبين في هذه المنطقة وجود طبقتين من التلوث النفطي تحت الرمال فتقرر إجراء تجارب على مختلف الأساليب المعتمدة دولياً وأوروبياً لإزالة التلوث من العمق. يقضي الأسلوب الأول بغسل الرمول الملوثة بأمواج البحر فيعوم النفط على سطح البحر ضمن دائرة الحواجز ومن ثم يجري شفطه أو امتصاصه. ويقضي الأسلوب الثاني بتركيز شباك امتصاص خاصة في نقطة وصول الموج، فتتحرك الشباك مع حركة الأمواج وتمتص النفط فتزيل التلوث من مياه البحر، وقد سبق أن استعمل هذا الأسلوب على الشواطئ الغربية لفرنسا. وبين ٤/٩/٢٠٠٦ و٩/١٠/٢٠٠٦ جرى العمل على إزالة التلوث من مرفأ الموفنبيك فتم سحب ٦٠ طناً من الفيول وعاد المرفأ الى سابق عهده. في الختام، وجه العقيد البحري ميشال الهاشم كلمة شكر الى وزارة البيئة بشخص معالي الوزير ومديرها العام ومختلف الموظفين الذين عملوا جميعاً جاهدين، بالرغم من انعدام القدرات المادية واللوجستية، وقال ان المؤازرة التي قدمتها وحدات القوات البحرية في الجيش كانت بتوجيه من قائد الجيش العماد ميشال سليمان. كما خصّ بالشكر الدول والهيئات التي قدمت المساعدة.

وتقدر كلفة الأعمال التي أنجزت من قبل وحدات الجيش بأكثر من ثلاثة ملايين دولار تم توفيرها على خزينة الدولة..

(جان دارك أبي ياغي،
«مجلة الجيش» العدد ٢٥٤، آب/٢٠٠٦)

العسكريون رجال الملمات والظروف الصعبة

للملمّات والظروف الصعبة رجالها... عسكريو الجيش اللبناني طليعة هؤلاء الرجال. في العدوان الأخير لمسنا أياديهم البيضاء في كل مكان، فبينما كانوا في مواقعهم يتصدون للعدوان ويستشهدون، كانوا أيضاً في مواقع الدمار يواجهون الركام والنيران بزنود عارية: ينقذون الاحياء، يخلون الجرحى والشهداء... شاهدناهم مجموعات تخترق النيران لتوصل إلى المتألمين مواد اغاثة طبية وغذائية وسواها من مستلزمات الحياة والصمود. وبين النازحين شاهدناهم يبلسمون الجراح ويبذلون أقصى ما في وسعهم للمساعدة. مفارز طبية، لجان اغاثة وعسكريون لم يوفروا نقطة عرق أو نقطة دم في مواجهة العدوان وآثاره. دور الجيش في مد يد العون والمساعدة للمواطنين في موازاة مهامه الأساسية، في هذه الاطلالة من خلال مقابلات مع كل من رئيس الطبابة العسكرية ورئيسي لجنتي الاغاثة الحياتية والطبية الرئيسيتين اللتين انشأتهما القيادة مع بداية العدوان الاسرائيلي.

مفارز الجيش الطبية كانت في طليعة مخترقي زنار النار الذي فرضه العدو، وأول الداخلين إلى بلدات وقرى صور وتبنين وبنت جبيل واقليم التفاح وسواها... حاملة الدعم الطبي للجرحى والمصابين. فإلى مهامها العادية اضطلعت الطبابة العسكرية بمهام فرضتها الظروف المأسوية بسبب الحرب الاسرائيلية على لبنان. هذا الدور تحدث عنه رئيس الطبابة العميد الطبيب نديم العاكوم الذي اعتبر ان الطبابة العسكرية أدت مهامها خلال الحرب بأمانة والتزام بفضل تكاتف الجهود والحس بالمسؤولية والواجب، وبفضل روح التضحية والاندفاع التي تميز العسكريين.

بداية أشار العميد الطبيب العاكوم إلى دور الطبابة العسكرية في أعمال الإغاثة، موضحاً أنها شاركت في الشق الطبي من أعمال لجنة الإغاثة الحياتية في الجيش عبر ضابط صيدلي مهمته التأكد من جودة الأدوية وصلاحيتها، إضافة إلى الإشراف على توزيعها والتأكد من حاجة المريض للدواء. وأضاف: ساهمت الطبابة في تنظيم عملية المساعدات الدولية من أدوية ومستلزمات طبية بطلب من وزارة الصحة العامة، وذلك من خلال فرزها وتأليلها وتسليمها إلى المؤسسات الصحية وفقاً للائحة منظمة من قبل وزارة الصحة. العميد الطبيب العاكوم تحدث عن الدعم اللوجستي الذي قدمته الطبابة العسكرية لمستشفيات الجنوب، لا سيما بعد أن استنفذت الأخيرة مخزونها وباتت بحاجة لدعم متواصل، فكان الجيش المسؤول عن تأمين الأدوية والمواد الطبية المختلفة من مستودعات وزارة الصحة ومن مستودع ال Biel، ونقلها اليها عبر شاحنات تابعة للطبابة على الرغم من القصف المستمر وانقطاع الطرقات، ما اضطر السائقين الى اجتياز مسافات طويلة وتكبد الكثير من العناء بهدف ايصال الدعم الطبي اللازم. **وأشار رئيس الطبابة العسكرية إلى المشاركة الفعالة للمفارز الطبية التابعة للجيش، الجوالة منها والثابتة، موضحاً أن الجيش كان أول من أرسل الدعم الطبي إلى الجنوب عبر مفارز جوالة مؤلفة من أطباء ومسعفين وممرضين** تمّ إيفادها إلى صور وتبنين وبنت جبيل وإقليم التفاح وصيدا، وقد تم تزويدها الادوية والمستلزمات الطبية التي تتيح لها القيام بعمليات جراحية بسيطة. وهذه المفارز كانت تتولى عملية الإخلاء الصحي إلى المفارز الثابتة في مرجعيون والنبطية وصور وجزين. كما أشار العميد الطبيب العاكوم إلى **الدور الذي أدّته المؤسسات الطبية العسكرية في علاج الجرحى المدنيين لا سيما في أثناء قصف الضاحية الجنوبية** حيث قام الجيش بإخلاء عدد كبير من الجرحى والقتلى إلى المستشفى العسكري المركزي. أما المستوصفات العسكرية المنتشرة في مختلف المناطق فكانت في حالة جهوز طوال الحرب لاستقبال المدنيين والعسكريين وتأمين العلاج المتوافر لهم. من جهة أخرى أوضح رئيس الطبابة العسكرية أن قسم الطب الشرعي في الطبابة ساهم بشكل فعال في الكشف عن هوية عدد من الجثث المدنية والعسكرية غير المعروفة عبر فحص الـ DNA. كذلك تولت الطبابة نقل الشهداء إلى مسقط رأسهم بناءً على طلب من أهاليهم. وقد أشاد العميد الطبيب العاكوم بشجاعة السائقين والمسعفين العسكريين الذين قاموا بواجبهم بشكل تام على الرغم من الأخطار المحدقة بهم من جراء القصف الشديد وعلى الرغم من انقطاع الطرقات والجسور التي تصل المناطق بعضها ببعض. **وأضاف أن عمليات الإخلاء أدت إلى وقوع شهداء وجرحى من المسعفين العسكريين، إضافة إلى تدمير سيارات إسعاف عسكرية.** وختم رئيس الطبابة العسكرية حديثه بالتأكيد أنه من خلال الإمكانات المادية المتوافرة والطاقة البشرية المضاعفة، قام الجيش بواجبه تجاه المواطنين والوطن.

الإغاثة الحياتية

منذ اليوم الاول للحرب باشر الجيش أعمال الإغاثة بتكليف من مجلس الوزراء بناءً على طلب الهيئة العليا للإغاثة، فتم



جندي من الجيش اللبناني يعاون مواطناً اثناء عبوره مع عائلته جسر الزهراني المدمر بفعل القصف الاسرائيلي

إنشاء لجنة إغاثة حياتية رئيسية تنبثق عنها ست لجان فرعية قوامها ٧٥ ضابطاً وأكثر من ٥٠٠ عنصر، تتولى أعمال الإغاثة بالتنسيق مع الهيئة العليا للإغاثة ومختلف الإدارات الرسمية المعنية. عن دور هذه اللجان تحدث رئيس لجنة الإغاثة الحياتية العميد الركن كريم القاضي، ملخّصاً إياه باستلام المواد الغذائية والحاجات الحياتية ومختلف مواد الإغاثة، وخزنها، وفرزها، وتوضيبها، ومن ثم نقلها وتوزيعها على المتضررين عبر المحافظين والقائمقامين، وذلك بناء على توجيهات الهيئة العليا للإغاث...

بالأرقام

□ كم يبلغ حجم المساعدات التي وزعت حتى الآن، وما الآلية المعتمدة في التوزيع؟

○ تشير الإحصاءات التي قمنا بها بدءاً من الثالث عشر من تموز وحتى نهاية الأسبوع الأول من أيلول إلى أن عدد الحصص الغذائية التي قامت اللجنة بتوزيعها على مختلف المحافظات بلغ ٤٦٩٠٥٧ حصة، أما حصص الأطفال فبلغت ال ٢٠٨٤٤ حصة، كما وزعت اللجنة الفرش والأغطية والوسادات والخيم، وقد بلغ مجموعها ١٢٢٣٣٠ للفرش، و١٢١٢٩٢ للحرامات، و١٨٧٣١ للوسادات، و١٥٣١ للخيم، أما الحصص الخاصة بمواد التنظيف فبلغ مجموعها ٣٩٥٣ حصة.على صعيد الآلية المعتمدة في التوزيع، تجدر الإشارة إلى أننا لا نتعامل مع المتضررين بشكل مباشر، وإنما يتم التسليم للقائمقامين والمحافظين ورؤساء البلديات وبعض المؤسسات الرسمية، بناءً على قرار صادر عن الهيئة العليا للإغاثة، على أن تتولى الهيئات التي سبق ذكرها توزيعها على المتضررين. أما في ما خص الوسائل المعتمدة في التوزيع، فقد استخدمنا في المرحلة الأولى التي سبقت انتشار الجيش في الجنوب الآليات العسكرية التي كانت تنفذ يومياً ما يفوق المئة وخمسين عملية توزيع، وذلك بدءاً من الصباح الباكر وحتى ساعة متأخرة من الليل. بعد عملية الانتشار في الجنوب، أصبحنا نعتمد بشكل أكبر على الآليات المدنية التي تستأجرها الهيئة العليا للإغاثة بناءً على طلب من قيادة اللجنة، علماً أننا نتولى متابعة سير الآليات في مختلف المناطق للتأكد من تأديتها مهمتها على الشكل المطلوب.

□ ما هي الصعوبات التي اعترضتكم في عملية الإغاثة، وهل تمكنتم من تذليلها؟

○مما لا شك فيه أن عمل الإغاثة الذي كلف به الجيش ضخم جداً، وقد تطلب من العناصر المشاركين بذل كل



جندي من الجيش اللبناني يكتب اسم الشهيدة زينب على تابوتها قبيل دفنها في صور

طاقاتهم لا سيما في المرحلة الأولى، حيث كان العمل مضنياً. فالإمدادات كان يجب إيصالها إلى المتضررين بصورة فورية، في حين أن الشاحنات المدنية لم تكن ترضى بمساعدتنا بسبب القصف والظروف الأمنية التي كانت سائدة آنذاك. فكانت الآلية العسكرية الواحدة تضطر الى النقل مرتين أو أكثر يومياً ما يضني السائقين والعسكريين الذين يقومون بعمليات التوضيب والتحميل والنقل. من جهة أخرى، عانينا كثيراً مشقات الانتقال بسبب قطع الجسور والطرقات التي تصل المناطق بعضها ببعض. فالآلية المتوجهة الى صيدا مثلاً، كان عليها أن تجتاز عدة مناطق وعراقيل مختلفة قبل بلوغ هدفها. **ومن الصعوبات التي واجهناها أيضاً النقص في العديد الذي أجبرنا على مضاعفة عمل العناصر المشاركين، وقد بذل المجندون جهداً كبيراً إذ عملوا بأضعاف طاقاتهم في سبيل إنجاح أعمال الإغاثة.** على أي حال، مهما كانت الصعوبات التي واجهت عملية الإغاثة فقد تمكنا من تذليلها ومن الاستمرار في تأدية واجبنا تجاه المواطنين، كما استطاع العناصر المشاركون في مهمة الإغاثة تأدية دورهم على أكمل وجه على الرغم من تعرضهم للخطر الشديد في أثناء عمليات النقل والتوزيع خلال الحرب.

الإغاثة الطبية: تشكلت لجنة الإغاثة الطبية بموجب مذكرة خدمة رقم ١٩٨٠٠ /ت ج/ش ع، تاريخ ٢٠٠٦/٨/٤، وباشرت أعمالها بعد أربعة أيام من تأسيسها. تتألف اللجنة من رئيس لجنة، ضابط أمين سر، ضابطين في الخدمة الفعلية - اختصاص صيدلة، ضابط إشارة، ضابط مخابرات، وثلاثة ضباط صيادلة من إحتياط الجيش، إضافة إلى ثلاثة رتباء اختصاصيين من الطبابة العسكرية. تتلخص مهمة اللجنة بتسلّم المساعدات الطبية من أدوية ومعدات، وفرزها، وتوضيبها، وخزنها وتوزيعها، وذلك بحسب ما أفادنا رئيسها العقيد الاداري ناجي العرموني. عن حجم المساعدات الطبية التي تم توزيعها أشار العقيد الإداري العرموني إلى أن اللجنة تسلمت منذ بداية عملها وحتى الأول من أيلول ما يقدر بحمولة مئة شاحنة مصدرها الاردن، مصر، فلسطين، تونس، الجزائر، الكويت، الإمارات العربية، السعودية، البحرين، سلوفاكيا، وماليزيا. وقد تم توزيعها على ١٨٥ مركزاً من مستوصفات ومستشفيات وبلديات وهيئات مختلفة بناءً على لوائح موقّعة من وزير الصحة العامة. ..

□ هل تتوافر في مخزن الـ Biel الشروط اللازمة لخزن الأدوية والحفاظ على جودتها؟

○ عندما تسلّمنا المخزن واجهنا مشكلة غياب التبريد وهي مسألة ضرورية للحفاظ على صلاحية الأدوية، إلا أننا

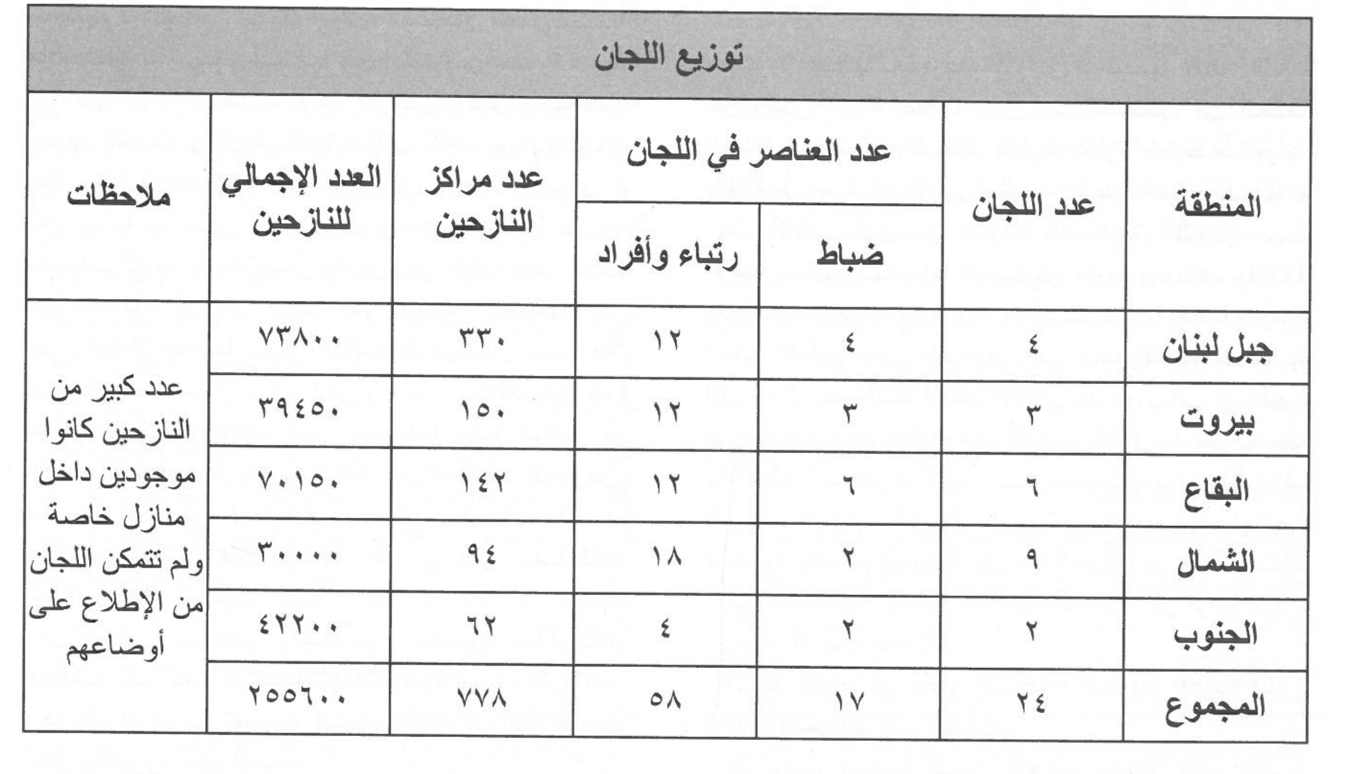
تمكنا خلال فترة قصيرة من تأمين وسائل التبريد والتهوئة بفضل جهود وزارة الصحة وإدارة العرض المثلة بالسيد محمود الجويدي. كما زوّدتنا منظمة الصحة العالمية الأجهزة الضرورية لحسن سير العمل. من جهة أخرى، قمنا بتقسيم المخزن بغية الاستفادة القصوى من مساحته، لتخزين الأدوية بشكل منظم لإتاحة التهوئة اللازمة وتسهيل عملية التوزيع في الوقت نفسه. ويمكن القول أن المخزن اليوم يتمتع بنسبة جيدة جداً من شروط التخزين الصحي، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأدوية تبقى في داخله لفترة قصيرة جداً. ويذكر في هذا الإطار أن جميع من زار المخزن للإطلاع على أوضاعه، بمن في ذلك وزير الصحة اللبناني، ونقيب الصيادلة في لبنان، والسفير الماليزي، ورئيس نقابة صيادلة الأردن، إضافة إلى عدد كبير من الهيئات الإنسانية والشعبية والبلديات، قد أشاد بالتنظيم والترتيب في توضيب الأدوية والمعدات الطبية وخزنها، وبجدية العمل والسرعة والدقة في إنجازه. وهنا أود أن أشير إلى أن عملنا المنظم يعود إلى الانسجام التام بين مختلف أعضاء اللجنة وإلى تضافر الجهود في ما بينهم لإنجاح مهمة الإغاثة الطبية وإتمامها على أفضل وجه.

نوعية الأدوية

عن نوعية الأدوية الواردة إلى اللجنة الطبية، تحدث عضو اللجنة الرائد الصيدلي جمال مكرزل، مشيراً الى أنها تندرج ضمن فئة الوسط إلى جيد، وهي تفي بالغرض المطلوب خصوصاً لجهة الأدوية البسيطة. وأضاف أن لائحة الأدوية تشمل المضادات الحيوية، وأدوية الأوجاع، والسعال، والرشح، والحساسية وأمراض المعدة، وبعض الأمراض المزمنة. أما لجهة تاريخ صلاحيتها، فأوضح أنها صالحة لعدة سنوات، ومع ذلك فإن الأدوية التي تعرّضت لشروط قاسية في أثناء نقلها، يتم تلفها بالتنسيق مع وزارة الصحة. كما أن الأدوية المشكوك بنوعيتها يتم إرسالها إلى المختبر المركزي لفحصها والتأكد من جودتها.

الاطلاع على أوضاع النازحين وتأمين احتياجاتهم

شكل الجيش ومنذ الأيام الأولى للحرب لجاناً على صعيد المناطق العسكرية للإطلاع على أوضاع النازحين بغية تأمين احتياجاتهم. **بلغ عدد هذه اللجان ٢٤ لجنة ضمت ٥٨ ضابطاً وحوالى ٢٠ رتيباً وفرداً زارت خلال عملها ما يناهز ٨٠٠ مركز في مختلف المناطق.** قامت بمعالجة الصعوبات التي كانت تعترض إقامتهم وتأمين حاجاتهم من النواحي كافة، الصحية واللوجستية والأمنية بالتنسيق مع المحافظين والإدارات الرسمية. وقد قامت المناطق العسكرية مباشرة بتلبية بعض الحاجات لا سيما تأمين صهاريج المياه وآليات لنقل المساعدات وغيره...



توزيع اللجان

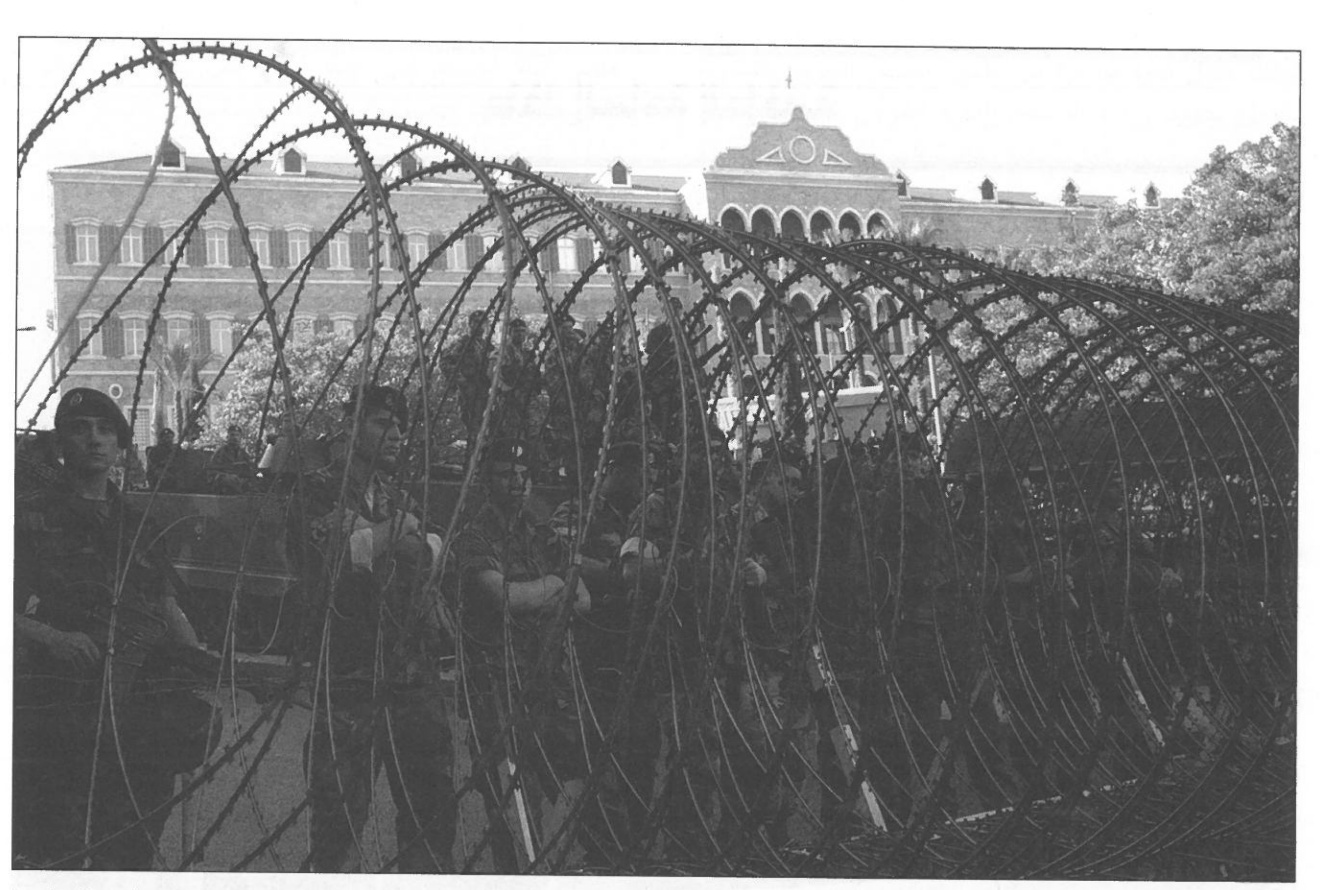
المنطقة	عدد اللجان	عدد العناصر في اللجان		عدد مراكز النازحين	العدد الإجمالي للنازحين	ملاحظات
		ضباط	رتباء وأفراد			
جبل لبنان	٤	٤	١٢	٣٣٠	٧٣٨٠٠	عدد كبير من النازحين كانوا موجودين داخل منازل خاصة ولم تتمكن اللجان من الإطلاع على أوضاعهم
بيروت	٣	٣	١٢	١٥٠	٣٩٤٥٠	
البقاع	٦	٦	١٢	١٤٢	٧٠١٥٠	
الشمال	٩	٢	١٨	٩٤	٣٠٠٠٠	
الجنوب	٢	٢	٤	٦٢	٤٢٢٠٠	
المجموع	٢٤	١٧	٥٨	٧٧٨	٢٥٥٦٠٠	

(ريما سليم ضومط، «مجلة الجيش»، العدد ٢٥٤، آب/٢٠٠٦)

حفظ الساحة الداخلية



انتشار الجيش اللبناني امام جامعة بيروت العربية بعد حدوث إشكالات بين الطلبة (٢٠٠٥/٥/٢٣)



عناصر من الجيش اللبناني خلف اسلاك شائكة تحيط بالسراي الحكومي خلال الاعتصام المفتوح التي دعت اليه «قوى المعارضة الوطنية اللبنانية» لاسقاط حكومة فؤاد السنيورة في وسط العاصمة اللبنانية بيروت (٥/١٢/٢٠٠٦)



عناصر من الجيش اللبناني يتفقدون موقع الانفجار في المدينة الصناعية في سد البوشرية (٢٧/٣/٢٠٠٥)



انتشار الجيش اللبناني في حي التعمير - صيدا (٢٥/١/٢٠٠٧)



مديرية المخابرات في الجيش اللبناني خلال المداهمات نتيجة التحقيقات مع افراد الخلية الارهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلدة بر الياس (٩/٦/٢٠٠٧)

معركة مخيم نهر البارد التي خاضها الجيش اللبناني ضد مسلحي تنظيم «فتح الإسلام» ٢٠٠٧/٥/٢٠ لغاية ٢٠٠٧/٩/٢

لبنان ينتصر بوحدة جيشه

١ ـ مقدمة:

يقع المخيم على بعد ١٥ كيلومتراً شمال مدينة طرابلس على البحر الابيض المتوسط، وقد انشئ عام ١٩٤٩ وتبلغ مساحته ١٨٩،١٢٩ م٢ (حوالى ٢٠٠ دونم) تعود ملكية ارضه الى القطاع الخاص اللبناني، وهي مؤجرة للاونروا، أما مساحته اليوم بعد التوسع فبلغت حوالى ٢٧٧،٥٠٠م٢. يبلغ عدد السكان المسجلين في الاونروا للعام ٢٠٠٣ حوالى ٢٩،٠٠٠ نسمة.

٢ ـ الوقائع:

بينما كانت جهود المؤسسة العسكرية منصبّة على تثبيت الامن والنظام على كامل أرض الوطن، تكريساً للأمانة المعقودة عليها بالإصرار على دعم اواصر الوحدة الوطنية، وبينما كان رئيس الأركان اللواء شوقي المصري يجول على وحدات الجيش المنتشرة جنوب قطاع الليطاني بتاريخ ١٨و١٩/٥/٢٠٠٧، اطل فجر ٢٠/٥/٢٠٠٧ على منطقة الشمال، وتحديداً مدينة طرابلس وجوارها ومخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين حاملاً معه مجموعة من الاعمال الإرهابية – العدائية ضد وحدات الجيش وق أد، قامت بها عناصر مسلحة تابعة لمنظمة إرهابية عرّفت عن نفسها بـ«فتح الإسلام»، وذلك أثر قيام عناصر أمنية (ق أد) بمداهمة مبنى سكني في مدينة طرابلس (مونتي روز) بحثاً عن مطلوبين قاموا بسلب أموال من داخل مصرف في بلدة أميون. امتد الاعتداء الغادر ليطاول العسكريين ومراكزهم والآليات العسكرية، فكانت المبادرة سريعة من قبل الجيش بالإمساك بزمام إدارة المواجهة ضد عناصر هذه المنظمة الإرهابية، حيث تمكنت الوحدات العسكرية (يمكن ذكرها) من إحكام السيطرة على الموقف في مدينة طرابلس وعلى جميع التخوم لمخيم نهر البارد، وتتالت الأحداث والاشتباكات يوماً بعد يوم بمواكبة وتغطية إعلامية موثقة من مديرية التوجيه اعتباراً من ٢٠/٥/٢٠٠٧ ولحين سقوط المخيم نهائياً بتاريخ ٢/٩/٢٠٠٧ والقضاء على مسلحي «فتح الاسلام».

٣ ـ تسلسل الأحداث:

اعتباراً من ٢٠/٥/٢٠٠٧ جرت عدة أحداث سياسية وعسكرية هامة، يمكن تقسيمها الى ست مراحل:

أ ـ المرحلة الأولى: منذ ٢٠/٥/٢٠٠٧ وحتى ٨/٦/٢٠٠٧ وتخللها ما يلي:

١ ـ بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٧

ـ تطويق ق أ د لعناصر مسلحة في حي الزاهرية وشارع المئتين في طرابلس، كانت قد سطت على فرع بنك البحر المتوسط في أميون بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٧.

ـ اعتداء عناصر تنظيم «فتح الإسلام» على مراكز الجيش في محلة المحمرة وبلدتي القلمون والبلمند نتج عنه استشهاد ضابط و٢٤ أربعة وعشرين عسكرياً وعدة مدنيين وأضرار في بعض الآليات العسكرية.

ـ بدء عملية استرجاع المراكز العسكرية حول مخيم نهر البارد والتي استكملت الساعة ١٥،٣٠ حيث بدأت عملية الضغط على المسلحين لإعادتهم الى داخل المخيم وتطويق المخيم في الوقت نفسه بعد تعزيز قوى الجيش في المنطقة.

ـ مؤازرة قوى الامن الداخلي لضبط الوضع في حي الزاهرية وشارع المئتين حيث استشهد عريف وأصيب ضابط وستة عسكريين بجراح نتيجة العملية.

٢ـ بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٧

ـ السماح لوفود من رجال دين بالدخول الى المخيم لإجراء مفاوضات مع المسلحين للاستسلام.

٣ـ بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٧

ـ مقتل سوري في خراج بلدة كفرشختا مشتبه بعلاقته بفتح الإسلام.

٤ـ ليل ٣ـ٤/٦/٢٠٠٧

ـ بدء مرحلة مهاجمة المخيم الجديد (نهر البارد) بعد فشل المساعي لاستسلام المسلحين.

ملاحظات:

ـ سماح القيادة طيلة المرحلة هذه بإدخال المؤن والأدوية الى المخيم وبإخراج المرضى والمعاقين ومن يرغب بمغادرة المخيم مع إفساح المجال الدائم للمفاوضات لتجنيب المخيم الدمار والاذى للسكان.

ـ عمد المسلحون الى الاستيلاء على آليات للأمم المتحدة (الأنروا) كانت محملة بالمواد الغذائية والحياتية، وتفخيخ الجثث والسيارات والأبنية وكل ما يمكن تفخيخه لتأخير عملية تقدم الجيش من جهة والتسبب بالخسائر البشرية من جهة أخرى.

ب ـ المرحلة الثانية: من ٩/٦/٢٠٠٧ حتى ١١/٧/٢٠٠٧ وتخللها ما يلي:

١ ـ استمرار التقدم نحو المخيم الجديد.

٢ ـ استمرار قصف المسلحين للأماكن المدنية المحيطة بمخيم نهر البارد.

٣ ـ استمرار تهديد المسلحين بتنفيذ عمليات إرهابية بسيارات



الاحتفالات في طرابلس بعد انتصار الجيش اللبناني على عناصر من حركة فتح الاسلام في مخيم نهر البارد

مفخخة ضد مراكز الجيش وأهداف مدنية ومراكز اليونيفيل.

٤ ـ بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٧

ـ إطلاق النار على الشيخ محمد الحاج (عضو تجمع علماء فلسطين) وإصابته داخل المخيم أثناء إجرائه مفاوضات مع المسلحين.

٥ ـ بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٧

ـ سيطرة قوى الجيش على خط السكة ومحور صامد في ضمن مخيم نهر البارد

٦ ـ بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٧

ـ اشتباك بين قوى الجيش ومسلحين اثر مداهمة منزل مشبوه في محلة أبو سمرا نتج عنه مقتل ٥ مسلحين ومصادرة أسلحة وأعتدة وجرح عدد من العسكريين.

٧ ـ بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٧

ـ اشتباك بين مسلحين يعتقد أنهم من تنظيم «فتح الإسلام» وقوة من الجيش في بلدة دده نتج عنه مقتل خمسة مسلحين من جنسيات مختلفة ومصادرة أسلحة وألبسة عسكرية.

٨ ـ بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٧

ـ دعوة الفصائل الفلسطينية كافة الى تنظيم مظاهرات وإقامة اعتصامات في كافة المخيمات على الأراضي اللبنانية احتجاجاً على معارك نهر البارد، تخللها إطلاق نار باتجاه عناصر الجيش في مخيط مخيم البداوي مما اضطر الجيش لإطلاق النار في الهواء لتفريق المتظاهرين وتبعه انتشار مسلح في محيط المخيم.

ملاحظات:

ـ استمرار إزالة التفخيخات والألغام لتسهيل عملية التقدم داخل المخيم.

ـ بدأت قوى الجيش باستعمال طوافات الغازيل في المعارك ضد المسلحين في المخيم.

ـ استمرار نزوح سكان المخيم الى أماكن خارجه.

ج ـ المرحلة الثالثة: من ١٢/٧/٢٠٠٧ وحتى ٢٢/٧/٢٠٠٧ وتخللها ما يلي:

١ ـ انتهاء الاعمال العسكرية في المخيم الجديد وبدء مرحلة مهاجمة المخيم القديم من الجهة الشرقية بعد فشل المفاوضات مع المسلحين لاستسلامهم، مع إعطاء مهلة لمن يرغب من المواطنين وباقي الفصائل المسلحة للخروج من المخيم.

٢ ـ استمرار إزالة التفخيخات والالغام لتسهيل عملية التقدم داخل المخيم.

٣ ـ إطلاق القذائف من تنظيم «فتح الاسلام» باتجاه قطع القوات البحرية المتواجدة على مسافة ميلين مقابل شاطئ المخيم.

٤ ـ استمرار إطلاق الصواريخ باتجاه المناطق الآهلة بالمدنيين وإصابة شبكة الكهرباء في دير عمار، وذلك داخل المخيم.

٥ ـ إقدام مسؤول في القيادة العامة ومسلح من «فتح الإسلام» على تسليم نفسيهما الى الجيش.

د ـ المرحلة الرابعة: من ٢٠٠٧/٧/٢٥ وحتى ٢٠٠٧/٨/٦ وتخللها ما يلي:

١ـ بدء مهاجمة القسمين الغربي والجنوبي من المخيم القديم بعد خروج كل من يرغب من سكانه وبعد إلقاء منشورات تدعو لاستسلام المسلحين وبأن كل من يبقى داخل المخيم يعتبر عدواً.

٢ـ استمرار إزالة التفخيخات والالغام لتسهيل عملية التقدم داخل المخيم.

هـ ـ المرحلة الخامسة: من ٢٠٠٧/٨/٧ حتى ٢٠٠٧/٨/٢٥ وتضمنت:

١ـ القرار لتنفيذ المرحلة النهائية والقضاء على أماكن التمركز الأخيرة لعناصر «فتح الإسلام» مع الاستمرار في إعطاء الفرص للمفاوضات لاستسلام المسلحين.

٢ـ إجلاء ٢٢ امرأة و٤٣ طفلاً من داخل المخيم حيث استقبلوا من قبل العسكريين عند خروجهم ووضعت السيارات الصحية وآليات النقل لنقلهم.

٣ـ استخدام الجيش لقنابل طيران معدلة محلياً في قصف الأنفاق والمخابئ تحت الأرض حيث كان مسلحو «فتح الإسلام».

و ـ المرحلة السادسة: من ٢٠٠٧/٨/٢٦ وحتى ٢٠٠٧/٩/٢ وتخللها:

١ـ تكثيف القصف الجوي للمعاقل الأخيرة لعناصر «فتح الإسلام» مع استمرار الضغط من قوى البر على هذه المعاقل لإجبار المسلحين على الاستسلام.

٢ـ بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢ وبعد الضغوط المتزايدة قام مسلحو التنظيم بمحاولة للفرار ضمن خطة بإلهاء عناصر الجيش عن طريقة مهاجمة مراكز خارج المخيم ومحاولة الباقين الفرار عبر التسلل ضمن جهازية الجيش باتجاه البحر ونهر البارد والقوى المتاخمة، فكانت قوى الجيش بالمرصاد لهم حيث تمكنت من قتل ٣٨ عنصراً وأسر ٢٠ ولا تزال ملاحقة الفارين الباقين مستمرة لتاريخه.

عبر وخلاصات:

ـ في اليوم السادس بعد المائة حول الجيش اللبناني جرحه العميق في مخيم نهرالبارد الى انتصار كبير بالدم ضد الإرهاب، افتدى فيه لبنان وأبعد عنه الفتن والشرذمة، فقد طوى الجيش الصفحة الأخيرة مسدلاً في النهاية الستار على أعنف المعارك التي خاضها على مدى تاريخه، وكذلك صفحة أكبر حدث أمني في الداخل اللبناني منذ العام ١٩٩٠ ذهب ضحيته أكثر من ١٦٧ شهيداً (بينهم ١٤ ضابطاً).

ـ لقد عمت الاحتفالات العفوية مناطق الشمال اللبناني مروراً الى كافة المناطق اللبنانية وانطلقت مواكب السيارات داخل البلدات والقرى وعلى الطريق الدولية ورفع ركابها الأعلام اللبنانية وأعلام الجيش واللافتات التي تحيي الجيش وأبطاله، كما تدفقت الى المناطق المحيطة بمخيم نهر البارد حشود شعبية للتعبير عن الفرحة بانتهاء الحرب، كما عقدت حلقات الرقص وأطلقت الهتافات والأناشيد الحماسية عبر مكبرات الصوت.

ـ أصدرت قيادة الجيش مديرية التوجيه بياناً دعت فيه المواطنين الكرام الى عدم إطلاق النار ابتهاجاً بالنصر احتراماً لدماء الشهداء والتزاماً بالقوانين المرعية الإجراء، كما دعت من جهة أخرى الاخوة الفلسطينيين عدم التوجه الى مخيم البارد حتى الانتهاء من الإجراءات الميدانية التي تقوم بها وحدات الجيش المختصة، وذلك حفاظاً على سلامتهم، وتسهيلاً لعمل هذه الوحدات.

ـ في هذا الصدد، وفي تصريح لقائد الجيش العماد ميشال سليمان لجريدة «السفير» بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢ «ان الوقت ليس للاحتفال والفرح بل للاعتراف لهذه الباقة من شهداء الجيش اللبناني بأنهم أوسمة حقيقية على صدور كل اللبنانيين من كل الطوائف والمناطق والأطياف السياسية، وأضاف ان هؤلاء الشهداء وهم التضحية الكبرى للمؤسسة العسكرية في تاريخ لبنان، افتدوا بدمائهم كل اللبنانيين، ولو تصورنا ماذا كان يمكن لهذه المجموعة الإرهابية ان تفعل لو مضت في مخططها لرأينا المشهد العراقي يصيب لبنان، ولكنا أمام مشاريع من الفتنة المتنقلة كانت ستصيب آلاف اللبنانيين، وهذا يؤكد أن الجيش افتدى الوحدة الوطنية وقدم نموذجاً جديداً لها وهي صارت اعتباراً من هذه اللحظة أمانة بيد كل السياسيين بحيث ينبغي عليهم ان يستثمروا هذا الانتصار من خلال تقديم تنازلات متبادلة تصب في خانة صيانة الوحدة الوطنية وهو الهدف الذي ضحى من الوطنية ويعتبر ان هذا الانتصار الوطني ضد الإرهاب الدولي إنما هو أيضاً انتصار للقضية الفلسطينية على الرغم من تستر البعض زوراً وبهتاناً بعباءة فلسطين أو الإسلام، وأننا نهيب بالاخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان ان يعتبروا الجيش اللبناني حاملاً لأمانة قضيتهم ولا سيما حق العودة الى أرضهم فلسطين وإسقاط كل مخططات التوطين»، هذا وتعهد القائد ان يساهم الجيش بكل ما يملك من إمكانات لوجسيتية وبشرية في عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد.

ـ صدرت مواقف مرحبة بانتصار الجيش أبرزها للرؤساء اميل لحود ونبيه بري وفؤاد السنيورة، كما رحبت سوريا بلسان خارجيتها بالانتصار وهنأت الجيش الوطني اللبناني الذي ربح حربه على مجموعة إرهابية كانت تلفت انتباهه عن عدوه الإسرائيلي، كذلك اعتبر وزير الخارجية المصري أحمد ابو الغيط ان سيطرة الجيش على مخيم نهر البارد تعد خطوة هامة على طريق استعادة الاستقرار في لبنان، مضيفاً أن مكافحة التنظيمات الإرهابية تتطلب الكثير من التضحيات على نحو ما أبرزته هذه المواجهات.

(خاص بالمركز العربي للمعلومات
من مديرية التوجيه في الجيش اللبناني، تشرين الاول، ٢٠٠٧)

شهداء الجيش اللبناني في معارك نهر البارد عام ٢٠٠٧

المقدم المغوار الشهيد صبحي أسعد العاقوري
المقدم المغوار الشهيد ابراهيم يوسف سلوم
الرائد الشهيد خالد فؤاد مرشاد
الرائد الشهيد فادي ابراهيم عبد الله
الرائد الشهيد غالب أحمد قلوط
الرائد الشهيد وليد ياسين الشعار
الرائد الشهيد طوني خليل سمعان
الرائد المغوار الشهيد ميشال جبور مفلح
النقيب الشهيد روي ضاهر أبو غزالة
النقيب المغوار الشهيد مارون الياس الليطاني
النقيب المغوار الشهيد حسام محمد بو عرم
النقيب الشهيد علي أحمد سميدي
الملازم الأول الشهيد جورج ميشال فهد
الملازم الأول الشهيد علي مصطفى نصار
المؤهل الشهيد حنا ابراهيم فاهمه
المؤهل الشهيد مصطفى علي الضاحي
المؤهل المغوار الشهيد وليد علي صالح
المعاون الأول الشهيد عبد الله موسى جرمش
المعاون الأول الشهيد علي محمد موسى
المعاون الأول الشهيد زكي مخائيل الرحباوي
المعاون الأول الشهيد أحمد عبد الجوار حبلص
المعاون الأول الشهيد علي محمد عكوش
المعاون الأول الشهيد جعفر اسماعيل معاوية
المعاون الأول الشهيد غطاس طنوس طربيه
المعاون الأول الشهيد أحمد محمد فرحات
المعاون الأول المغوار الشهيد سعادة طانس مخلوف
المعاون الأول المغوار الشهيد خليل محمد شومان
المعاون الأول المغوار الشهيد صلاح خالد سكرية
المعاون الأول المغوار الشهيد بسام خضر جوهر
المعاون الأول المغوار الشهيد وسام محمد حمدان
المعاون الشهيد عصام نجم عباس
المعاون الشهيد ايلي موريس معلوف
المعاون الشهيد محمود محمد باكيش
المعاون الشهيد رياض قاسم عبد الله
المعاون الشهيد حاتم علي الحاتم
المعاون الشهيد علي حسن محمودي
المعاون الشهيد أيمن صالح مشيمش
المعاون المغوار الشهيد ملحم سعيد المعلم
المعاون الشهيد ريمون توفيق عيسى
المعاون المغوار الشهيد وليد محمود الحاج
المعاون الشهيد نبيل محمد سليم
المعاون المغوار الشهيد عباس حسين الكموني
المعاون المغوار الشهيد مصطفى محمد طالب
الرقيب الأول الشهيد جان جرجس الياس
الرقيب الأول الشهيد وسام محمد شاكر
الرقيب الأول الشهيد نقولا فهمي نعيمة
الرقيب الأول الشهيد عياش حمد رستم
الرقيب الأول الشهيد يوسف حسين شومان
الرقيب الأول الشهيد علي ناظم حمية
الرقيب الأول المغوار الشهيد ناصر مصطفى حسن
الرقيب الأول الشهيد علي خضر الأشقر
الرقيب الأول الشهيد رامي حسن صعب
الرقيب الشهيد مازن فوزات الأعور
الرقيب الشهيد عبد السلام محمد صالح
الرقيب الشهيد خالد عبد الجليل تليجي
الرقيب الشهيد نزيه علي نادر
الرقيب الشهيد شوقي فرحان محمود
الرقيب الشهيد بلال رياض العامودي
الرقيب الشهيد جورج انطوان عقل
الرقيب الشهيد عمر عماد الحاج
الرقيب الشهيد وليد أحمد عبده
الرقيب الشهيد بسام جرجس أيوب
الرقيب الشهيد الياس ملحم البعيني
الرقيب الشهيد جرجس انطانيوس البيسري
الرقيب الشهيد شادي حليم الجلبوط
الرقيب الشهيد خضر علي حروق
الرقيب الشهيد علي رفيق موسى
الرقيب الشهيد جاد جوزيف مخلوف

الرقيب الشهيد أسامة منير السيوفي
الرقيب المغوار الشهيد محمد ياسر الإبراهيم
الرقيب الشهيد حسين خليل كرنبي
الرقيب المغوار الشهيد جورج بطرس تنوري
الرقيب المغوار الشهيد جاك ميلاد ساسين
الرقيب المغوار الشهيد الياس داني عازار
الرقيب الشهيد بيار أمين بو ضلع
الرقيب الشهيد محمد دياب دره
الرقيب الشهيد ادوار جرج خطار
الرقيب الشهيد عصام أحمد المسلماني
الرقيب المغوار الشهيد أسامة نور الدين الرفاعي
الرقيب الشهيد محمد أحمد الحجيري
الرقيب المغوار الشهيد محمود محمد درويش
الرقيب المغوار الشهيد بسام محمد عيشة
العريف الشهيد مهدي محمد ديب المذبوح
العريف الشهيد باسم عزيز أحمد
العريف الشهيد شادي محمود رستم
العريف الشهيد محمد سهيل الحسين
العريف الشهيد روي أسعد البستاني
العريف الشهيد ماجد الياس جرجس
العريف الشهيد خالد مصطفى سبسبي
العريف الشهيد عبد الله محمد طالب
العريف الشهيد ساري قاسم العلي
العريف الشهيد محمد أحمد علي
العريف الشهيد يحيى مصطفى المسلماني
العريف الشهيد فاروق عز الدين المخللاتي
العريف الشهيد مؤمن عمر الحصني
العريف الشهيد بلال غزوان الحاج أحمد
العريف الشهيد محمد مالك رمضان
العريف الشهيد أحمد مصطفى المصري
العريف الشهيد أحمد محمود الحمد
العريف الشهيد جهاد خالد الشمطية
العريف الشهيد ماهر حسن الحلاق
العريف الشهيد يوسف حسين محمد
العريف الشهيد محمد محمود نظام
العريف الشهيد زياد أحمد حبلص
العريف الشهيد عشير محمد البري
العريف الشهيد أحمد مصطفى الشيخة

العريف الشهيد سعد محمد قاسم
العريف الشهيد محمد خليفة الخضر
العريف الشهيد فراس محمد صوفان
العريف الشهيد ناصر حسن ناصر
العريف الشهيد محمود محمد الرحمون
العريف الشهيد فادي أحمد الضناوي
العريف الشهيد سعد الله رياض مستو
العريف الشهيد محمود عبد الله خضر
العريف الشهيد صقر نسيب أبو علي
العريف الشهيد عبد الرحمن محمود المصطفى
العريف الشهيد ميلاد حنا سعادة
العريف الشهيد محمد عثمان الحسين
العريف الشهيد عبد الله محمد اسماعيل
العريف الشهيد الياس حنا الأحمر
العريف الشهيد روني بطرس النجار
العريف الشهيد محمد فاروق الحلاق
العريف الشهيد ايلي مطانس جرجس
العريف الشهيد رامي سمير حمزة
العريف الشهيد لويس ابراهيم حرب
العريف الشهيد طالب حسين الخطيب
العريف الشهيد خالد أحمد طالب
العريف الشهيد جورج أسعد نعمة
العريف الشهيد جنيد عثمان عبد الله
العريف الشهيد محمد أحمد أيوب
العريف الشهيد علي عوض كنعان
العريف الشهيد حسن ابراهيم باكير
العريف الشهيد داني شحادة حنا
العريف المغوار الشهيد محمد حسن الحجيري
العريف المغوار الشهيد محمود علي علي أحمد
العريف المغوار الشهيد مصطفى خضر الشامي
العريف الشهيد محمد أحمد جنيد
العريف الشهيد أحمد خالد محرز
العريف الشهيد راجح جميل وردة
العريف الشهيد طلال قاسم الحاف
العريف الشهيد علي أحمد شمص
العريف الشهيد مصطفى حسين ملص
العريف الشهيد حسن محمد غصن
العريف الشهيد أحمد علي عبلة

العريف الشهيد عباس محمد علي فواز
العريف الشهيد حسن محمد نور الدين
العريف الشهيد أحمد حسن عبد الفتاح
العريف المغوار الشهيد طارق مصطفى حمود
العريف الشهيد أركان كمال عقل
العريف المغوار الشهيد محمد خضر الخضر
العريف الشهيد محمد حسين جمل
العريف الشهيد محمد غازي معين
العريف الشهيد يحيى محمد الأشقر
العريف الشهيد عبد الله مصطفى عويك
العريف الشهيد مصطفى محمد برغل
العريف الشهيد صبحي علي العباس
العريف الشهيد علي محمد هوشر

العريف الشهيد خالد حسن خلف
العريف الشهيد عباس مشهور المصري
العريف الشهيد حسين نصر الدين علاء الدين
العريف الشهيد أحمد عارف السيد أحمد
العريف الشهيد علي خالد الرفاعي
العريف الشهيد محمد هادي زغيب
العريف الشهيد مصطفى أحمد سيف الدين
العريف المغوار الشهيد بسام أحمد طالب
العريف الشهيد علي راشد الوهم
العريف الشهيد ربيع أحمد مصطفى
العريف الشهيد سمير كامل طنوس

(موقع الجيش اللبناني على الانترنت)

قيادة الجيش: ضنينون بحياة الأشقاء الفلسطينيين البندقية ستبقى بوجه إسرائيل ولن نسمح بالفتنة

عممت مديرية التوجيه في قيادة الجيش نشرة توجيهية على العسكريين بعنوان: «الفداء من أجل لبنان»، لمناسبة الاحداث الامنية في منطقة الشمال، أكدت فيها «أن الجيش سيبقى ضنيناً بحياة الأشقاء الفلسطينيين، برغم فداحة ما حصل، ولن يتهاون مع العصابات ولن يسمح بتحويل المخيمات منطلقاً للفتنة».

وقالت: إن البندقية ستظل موجهة نحو العدو الاسرائيلي لتحرير ما تبقى محتلاً، جنباً الى جنب مع البندقية الفلسطينية المحافظة على وجهتها الصحيحة..

(«السفير»، ٢٠٠٧/٥/٢٤)

الجيش دعا مسلحي «فتح الإسلام» إلى العودة للتعاليم الدينية

أصدرت مديرية التوجيه في قيادة الجيش البيان الآتي: «إن قيادة الجيش، حرصاً منها على حقن مزيد من الدماء والحد من الخسائر المعنوية والمادية، وبغية إجهاض ما يحاك من مؤامرات خفية للإيقاع بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، تدعو مسلحي «فتح الإسلام» إلى العودة للتعاليم الدينية السمحاء وتلبية نداء الإرادة الجامعة التي عبر عنها مراراً الشعبان الشقيقان، وبالمبادرة إلى تسليم أنفسهم إلى قوى الجيش، وعدم الحؤول دون ذلك أمام الراغبين منهم، وخصوصاً الجرحى كي ينالوا العناية الصحية الملائمة، والعمل على تسهيل خروج المدنيين المحتجزين قسراً، وذلك تمهيداً لإنهاء الحال الشاذة التي يعيشها المخيم، ولتكن العدالة هي الفصل لحل هذه القضية، والانطلاق إلى مرحلة جديدة كفيلة برأب الصدع وإعادة الإعمار وتحصين الساحة الوطنية بهدف التفرغ لمعالجة قضايانا المشتركة».

(«النهار»، ٢٠٠٧/٧/٨)

مخابرات الجيش توقف شبكة إرهابية خطّطت لاستهداف قوات الطوارئ



ضباط من الجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية على الحدود اللبنانية الفلسطينية في مارون الرأس

سجّلت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني إنجازاً جديداً بإلقائها القبض على شبكة ارهابية كانت تنوي استهداف قوّات الطوارئ الدولية «اليونيفيل» العاملة في الجنوب. وإنْ تكتّمت مخابرات الجيش والقضاء العسكري الذي استلم الموقوفين، على الأسماء، ذكر البيان الرسمي الصادر عن مديرية التوجيه في قيادة الجيش، أنّ الموقوفين غير لبنانيين، ولكن رجحت مصادر مطلعة في حديث مع «السفير» أن يكونوا فلسطينيين ويتحركون في إطار «المجموعات السلفية»، وأنّه جرى توقيف الشبكة قبل نحو أيام معدودة جداً في اكثر من منطقة في الجنوب. فقد أعلنت قيادة الجيش مديرية التوجيه في بيان وزعته أمس، ما يلي: «تمكّنت مديرية المخابرات في الجيش من توقيف شبكة إرهابية، كانت تعمل على مراقبة تحرّكات «قوّات اليونفيل» العاملة في الجنوب اللبناني، وتخطّط للقيام بعمليات ضدّها، وتضمّ هذه الشبكة مجموعة من أشخاص غير لبنانيين.

وبنتيجة التحقيقات تبيّن أنّ هذه الشبكة قد أقدمت على زرع عبوة ناسفة على طريق عام العباسية جلّ البحرّ قرب صور، مستهدفة إحدى دوريات «اليونيفيل» لكنّها لم تنفجر نتيجة خطأ تقني أصاب جهاز التفجير، كما اعترف أفرادها بالتخطيط لزرع عبوتين ناسفتين وتفجيرهما بفارق زمني في المكان نفسه، بغية ايقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا في صفوف القوات المذكورة، وقد تم ضبط هاتين العبوتين مع اجهزة التفجير التابعة لهما، حيث بلغت زنة الاولى عشرة كيلوغرامات والثانية خمسة كيلوغرامات من المواد الشديدة الانفجار، فيما أحيل الموقوفون الى القضاء المختص».

(«السفير»، ٢٠٠٧/١٠/١٦)

سليمان: نحن حراس الوحدة الوطنية

يجمع قائد الجيش الجنرال ميشال سليمان في أدائه بين مقولتي الجنرال شارل ديغول القائل بأنّ «السياسة مسألة أكثر جدية من أن تترك للسياسين وحدهم»، وبين قول كليمنصو: «الحرب تبلغ من الجدية مبلغاً لا يجوز معه أن تترك للعسكرين وحدهم».

منذ تسلّمه قيادة الجيش في عام ١٩٩٨ برز قائداً حازماً وحكيما يحترم العمل المؤسساتي ويشرك أركانه بفاعلية في صياغة القرار. دقيق وعلى مسافة واحدة من جميع الاتجاهات بغية تأمين مساحات للحرية والالتقاء ويطبق ذلك بتوجيهاته للعسكرين كما في مسلكيته الشخصية.

يحترم الجنرال سليمان القيم العسكرية ويمارسها ويسعى لأن تتحوّل ثقافة لدى المرؤوسين. تعاطيه مع السياسيين ثابت على قناعة قائلة بأن الجيش ينفذ القرار السياسي للسلطة السياسية المنبثقة من الإرادة الوطنية ومقياسه دوماً المصلحة الوطنيّة العليا، وهذا ما أثبته يوم ١٤ آذار ٢٠٠٥ حين نزل الجيش ليطبق قرار السلطة بمنع التظاهر وكان الالتحام بين الشعب وجيشه بالورود والاعلام اللبنانية، «كانت مهمتي في ١٤ آذار الحفاظ على الدستور وقد حافظت عليه. كان القرار السياسي يقضي بمنع التظاهرات، أنا نفذت القرار السياسي بما ينسجم مع الدستور. القرار السياسي يهدف الى حفظ الأمن ولا يهدف الى منع الحريات لأن الحرية كفلها الدستور وهي أعلى من القرارين السياسي والعسكري» (مجلّة الأمن عدد تموز الفائت).

إنجازات عهد الجنرال سليمان كثيرة وآخرها قبل الحرب تسجيل مديرية المخابرات في الجيش إنجازاً أمنياً باكتشافها الشبكة المرتبطة بالموساد الإسرائيلي، ما ترك صدى إيجابياً وارتياحاً لدى اللبنانيين، مسؤولين ومواطنين.

يعتبر الجنرال سليمان أن الجيش القوي والموحّد هو حصن الوحدة الوطنية اللبنانية وضمان استقرار لبنان وازدهاره، كما يؤمن بأن قوّة لبنان من قوة جيشه، وهو لم يوفر فرصة إلا ونأى بها بالجيش عن التجاذبات السياسية، كما ألزم العسكريين من مختلف الرّتب بالابتعاد عن التجاذبات السياسية والمداخلات. همّه الأول الوحدة الوطنية التي يقدّسها، «كل عملنا وقراراتنا وكل خطواتنا مرتبطة بمدى تأمين الوحدة الوطنية. أي قرار نتخذه يكون على قاعدة إلى أي درجة نحافظ على هذه الوحدة، هذه هي الثابتة الأساسية. ونقول للعسكريين: عندما نطلق النار يجب أن نقدّر كم يساعد ذلك على الوحدة الوطنية، وعندما لا نطلق النار، نسأل: كم يساعد ذلك ايضاً على الوحدة الوطنية. هذا هو المقياس وأسير على ضوئه منذ أعوام. لم أعد أتخذ أيّ قرار وإن كان ضدّ مصلحتي أو مصلحة الجيش إلا إذا كان يؤمّن الوحدة الوطنية لأنني توصلت الى قناعة ثابتة تفيد بأن الوحدة الوطنية هي التي تنقذ لبنان بانتظار أن يعود الجميع الى هدوئهم والى القواسم اللبنانية المشتركة».



العماد ميشال سليمان

يصفه أحد معاونيه بأنّه قائد يحاسب ويلاحق ويطلب دائماً ولاء العسكريين للمؤسسة العسكرية من خلال وضع معايير عادلة وكاملة للترقيات وللتشكيلات، ما أبعد التدخلات السياسية في الجيش وجعل العسكريين يرتبطون ارتباطا وثيقا بالمؤسسة.

يقول في الحديث نفسه: (...) «أقول للعسكريين لا تذهبوا وراء السياسيين أو وراء خلافاتهم. أبقوا حيث أنتم لأنهم سيعودون إليكم. ربما يقع أي خلاف بين سياسيين، وبتصريح واحد يعود الاثنان أعزّ الأصحاب. ففي حال ذهبنا مع هذا أو ذاك بخلافهما السياسي، ثم عادا وتصالحا فإنهما سيعودان الى حيث كانا أما نحن فإن عودتنا صعبة. لا يستطيع الجيش أن يدخل في الزواريب فإذا دخل فيها ماذا يرجعه؟ يبقى نصفه أو ثلاثة أرباعه فيها. لذلك لن نراهن على الخلافات الموسمية وسنبقى

صامدين في أماكننا».

يتميّز القائد الذي ثبّت الجيش في عهده أقدامه في الجنوب عن سواه بالمتابعة الحثيثة والمثابرة ونكران الذات، يعمل لساعات طويلة وبجلد فريد، يتميّز بالذاكرة الوقادة، يلاحق أدق التفاصيل ويتمتع بروح وطنية عالية بدءاً من التمسّك بلبنان الوطن وبتوازنه وبمنع التراخي أمام الاحتلال مهما غلت التضحيات حفاظاً على شرف المهمة العسكرية للجيش وكرامة المؤسسة التي ينتمي إليها.

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تسليح الجيش بعد انتشاره في الجنوب ويقول الجنرال في هذا الشأن: «ثقة المواطن بالجيش أقوى من السلاح الذي يقولون إنهم سيسلحوننا به». هكذا يقول الجنرال وهذا ما يسير على هديه.

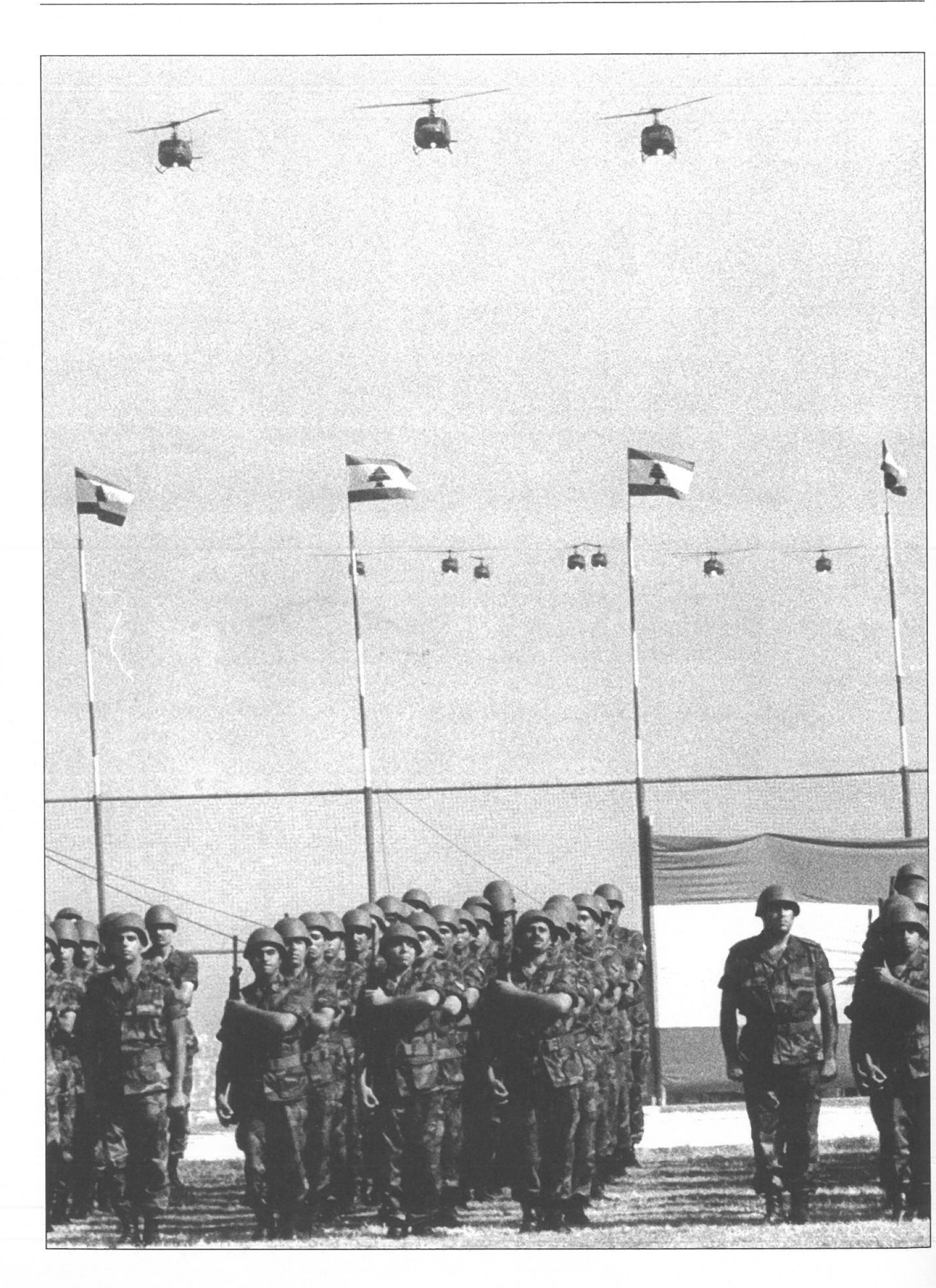
(«السفير»، ١٨/٩/٢٠٠٦)

العماد ميشال سليمان: أهمية عقيدة الجيش العسكرية تكمن في وضوحها وارتكازها على ثوابت وطنية جامعة مستمدة من وثيقة الوفاق الوطني

تفقّد قائد الجيش العماد ميشال سليمان كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان في الريحانية، حيث حضر مناورة تكتية على المشبّه الإلكتروني «Janus»، ثم التقى ضباط دورتي الاركان وقائد كتيبة بحضور قائد الكلية العميد الركن الياس فرحات وضباطها واعطى توجيهاته اللازمة.

العماد سليمان أكد امام الضباط أن أهمية عقيدة الجيش العسكرية تكمن في وضوحها وارتكازها على ثوابت وطنية جامعة مستمدة من وثيقة الوفاق الوطني، يأتي في مقدمها، الإيمان بوحدة الوطن والشعب، والتصدي الدائم للعدوان الاسرائيلي، والتزام القيم الإنسانية، ونبذ التعصب ومناهضة الإرهاب بمختلف أشكاله. وأضاف العماد سليمان ان حدود هذه العقيدة هي الوحدة الوطنية التي ترتكز عليها قرارات القيادة كلها، واي تخط لها يشكل قفزة بالبلاد نحو المجهول، ولقد أثبتت التجارب ان تطبيقها ادى الى اندماج العسكريين بمختلف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والفكرية في إطار الولاء الكامل للمؤسسة والوطن. وما التفاف اللبنانيين حول جيشهم وإجماعهم على دوره الوطني إلا نتيجة التزامه هذه العقيدة التي بفضلها لم يعد ينظر الى المؤسسة العسكرية انطلاقاً من النسب الفئوية المكونة لها، بل كشريحة من المجتمع اللبناني بكل طوائفه ومذاهبه ومناطقه وعائلاته، يجمع بين أفرادها إيمان راسخ ونهائي بوحدة لبنان.

(«مجلة الجيش»، العدد ٢٦١، ١/٣/٢٠٠٧)



الدراسات (*)

(*) إن الدراسات والمقالات الواردة هنا تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء تتبنّاها «معلومات» أو «المركز العربي للمعلومات».

تأسّس الجيش في العام ١٩٤٥ خارج التوازن الطائفي ونجح في تنظيم حياده (*)

مسعود ضاهر (**)

في الأول من آب/أغسطس من كل عام يحتفل لبنان، شعباً ودولة، بعيد الجيش، وتنظم مهرجانات مركزية في بيروت والمناطق تدليلاً على أهمية هذا الحدث.

نذكر هنا أن الدراسات العلمية، ومنها دراسات أكاديمية أعدت لنيل شهادة ديبلوم أو دكتوراه في التاريخ، تتزايد عاماً بعد عام لتلقي أضواء جديدة على ولادة، وتطور، ووظيفة، وبنية، ودور المؤسسة العسكرية اللبنانية وتحديداً مؤسسة الجيش اللبناني التي ولدت في العام ١٩٤٥. أبرز تلك الدراسات العلمية التي تسنى لنا الاطلاع عليها بالعربية أو بالفرنسية هي أبحاث ياسين سويد، وسامي ريحانا، وأحمد علو، إلى عدد من العسكريين الذين كتبوا مذكرات أو نشروا أبحاثاً عن الجيش اللبناني، أو عن مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية وإدارية أخرى.

باختصار شديد يمكن القول إن المؤسسة العسكرية في لبنان هي موضوع للدراسة العلمية على غرار كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية فيه. ولا يجد الباحث صعوبة في الحصول على الوثائق التاريخية المكدسة بالآلاف في الأرشيف العسكري الفرنسي في فانسان (Vincennes) أو في غيره من مراكز الأرشيف في لبنان وخارجه. يضاف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية نفسها تمد الباحث المدقق بالأرقام والإحصاءات المتوافرة عن عداد الجيش، وعتاده، ورتبه، ورواتبه، وبنيته الإدارية، وموازنة وزارة الدفاع والمؤسسات الصحية والاجتماعية التابعة لها.

المسألة إذن مطروحة على بساط البحث العلمي. وبالتالي فإن النقاش المطلوب يجب أن يبدأ أولاً بتفحص أدوات البحث، وثقافة الباحث، وفرضياته العلمية، والنتائج التي توصل إليها. وما كتب عن المؤسسة العسكرية في لبنان من أبحاث علمية، ومذكرات، ومقابلات، ومقالات يسمح بتقديم ملاحظات منهجية تسهم في تعميق الدراسات اللاحقة عنها.

مشكلات الولادة

يكاد يجمع الباحثون المتخصصون أن جذور المؤسسة العسكرية في لبنان ترقى إلى النظام الإقطاعي ذي الوجه العسكري الذي كان سائداً في المقاطعات اللبنانية عبر العصور. ويعتبر نموذج القوى العسكرية التي جمعها كل من الأميرين فخر الدين المعني الثاني وبشير الشهابي الثاني أرقى النماذج التي توصلت إليها القوى العسكرية في تلك المقاطعات إبان المرحلة العثمانية الطويلة التي بلغت أربعة قرون، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية مرحلة المتصرفية في إطار السيطرة العثمانية. ولا يتسع المجال لإبراز السمات الأساسية للقوى العسكرية في تلك المرحلة التي لا يمكن فصلها عن بنية النظام الإقطاعي نفسه.

(*) نشرت في «الحياة» في ١٩٩٤/٩/٨.
(**) مؤرخ لبناني.

فالأمير اللبناني هو رأس الهرم في النظام المقاطعجي السائد الذي تحدد وظيفته العسكرية أولاً بجباية الضرائب وفقاً لأعراف وتقاليد متوارثة وموغلة في القدم. وهي تقاليد ترقى في جذورها إلى النظام القبلي حيث الأفضلية للقوى المقاتلة، وحيث العدالة لا تقوم إلا بحد السيف، وحيث القوى المنتجة لا تستطيع أن تحافظ على وجودها وثمرات عملها إلا بوجود قوى مقاتلة تحميها. ومع أن القوى العسكرية النظامية في السلطنة العثمانية، كفرق الخيالة، والمدفعية، والمشاة وغيرها كانت تتمركز في جميع الولايات العثمانية بهدف تأمين جباية الضرائب وقمع حركات التمرد والعصيان فيها، فإن العائلات المقاطعجية اللبنانية، وعلى رأسها الأمير الحاكم، لم تكن تلجأ إليها لتأمين جباية ضرائبها.

وحده الوالي القوي هو الذي كان يتلاعب بتلك العائلات ويثير الصراع الدموي في ما بينها بهدف الحصول على أكبر كمية ممكنة من إيرادات الإمارة اللبنانية. ويعتبر أحمد باشا الجزار وخليفته عبد الله باشا والي عكا من النماذج الواضحة جداً في هذا المجال. فقد شهدت ولايتاهما أكبر مجزرة دموية في تاريخ الإمارة اللبنانية حين تمت تصفية عدد كبير من أبناء الأسر المقاطعجية اللبنانية المتنازعة في ما بينها، إلى استنزاف مستمر لموارد الإمارة في عملية ابتزاز مكشوفة أدت إلى تدمير وحرق عدد كبير من القرى والأشجار، وسرقة المواشي والإنتاج.

إبان مرحلة الحكم المصري في الولايات السورية، ومنها إمارة جبل لبنان، برزت سمات أخرى زادت الأمور سوءاً على الصعيد الشعبي منها: السخرة، والمصادرة، والخوة، والبلص، والتجنيد الإجباري، واستخدام القوى العسكرية في حروب داخلية بين الطوائف، وفي حروب خارجية لقمع حركات التمرد والعصيان خارج حدود الإمارة. وسرعان ما انتشر السلاح على نطاق واسع بين اللبنانيين مقروناً بالفتن والصدامات الدموية المدبرة. فشهدت سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ صراعات دموية ذات وجه طائفي ما زالت آثارها تتفاعل حتى الآن كموروث سلبي في تاريخ لبنان. ثم حملت المتصرفية نظاماً خاصاً لجبل لبنان توافقت عليه السلطنة العثمانية والدول الخمس الكبرى آنذاك. وهو نظام معروف بجميع تفاصيله لدى الباحثين.

سنكتفي هنا بالإشارة إلى السمة المهمة التي رافقت هذا النظام في مجال تجميع السلاح ـ إلى حد ما ـ من السكان وعدم استخدام اللبنانيين لأغراض عسكرية خارج بلادهم، وعدم استدعاء الجيش العثماني إلى داخل المتصرفية إلا بطلب من المتصرف، والاكتفاء بقوى الدرك لحماية الأمن والنظام داخل حدود المتصرفية.

أوكلت مهمة إعداد قوى الدرك والضبطية إلى النقيب الفرنسي فان (Fan). وشهدت أقضية المتصرفية هدوءاً واستقراراً طوال أكثر من نصف قرن دونما حاجة إلى جيش نظامي أو قوى عسكرية تابعة للمقاطعجيين المحليين، إلى أن عادت السلطنة العثمانية فاحتلت المتصرفية وألغت امتيازاتها في مطلع الحرب العالمية الأولى.

بعد سقوط السلطنة في نهاية تلك الحرب ورث الفرنسيون عنها الوضع المميز لجبل لبنان من جهة، والأقضية الأربعة والمدن الساحلية التي كانت تابعة لولايتي بيروت ودمشق من جهة ثانية. وتم تشكيل دولة لبنان الكبير التي أعلنت من تدامج هاتين المنطقتين في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ في ظل الحماية الفرنسية على سورية ولبنان وأوكلت مهمة الأمن الداخلي إلى الدرك والضبطية بعد تعميمها على جميع الأراضي اللبنانية، وإلى فرق نظامية يقودها فرنسيون ومكونة من فصائل أرمنية، وشركسية، ومغربية، وسنغالية، وغيرها.

اللافت للنظر أن مرحلة الانتداب الفرنسي بدلت في أسلوب أو تقنية القوى العسكرية، لكنها لم تبدل جذرياً من بنيتها الموروثة على العهد العثماني. فقد كانت الفرق العسكرية التي يقودها الفرنسيون في سورية ولبنان أشبه ما تكون بالفرق الانكشارية العثمانية من حيث كثرة الجنسيات وعدم التجانس بين أفرادها. وتعرضت تلك الفرق لهزائم عسكرية قاسية على يد القوى المسلحة المحلية على رغم غلبة طابع حرب العصابات الوطنية على أعمالها، وافتقارها إلى التدريب الجيد والعتاد الكافي. يكفي التذكير بهزائم القوات الفرنسية لسنوات عدة في جنوب لبنان، وفي وادي فيسان في الهرمل وأكروم، وفي الثورة السورية الكبرى، وفي الجزيرة الفراتية وغيرها.

بعبارة موجزة يمكن التأكيد أن القوى النظامية التي جمعها الفرنسيون في مرحلة الانتداب على سورية ولبنان لم تكوّن جيشاً وطنياً لأن الفرنسيين كانوا يخافون تشكيل مثل ذلك الجيش الذي يمكن أن يحالف القوى السياسية الوطنية المعارضة للانتداب في البلدين. وبالتالي فإن مهمات تلك القوى كانت قمعية من جهة، وذات منحى طائفي وعرقي من

جهة ثانية، إذ تم تشكيل فرق نظامية من تجمعات طائفية وعرقية صغيرة لا تجد الحماية إلا بالارتباط التام مع إدارة الانتداب. مع ذلك، **لعبت المدرسة الحربية في حمص التي أنشأها الفرنسيون لتدريب عدد من الضباط المحليين دوراً مهماً في تخريج دفعات من الضباط اللبنانيين والسوريين الذين شاركوا في معركة الاستقلال والسيادة الوطنية عام ١٩٤٣** ورفضوا قرارات المفوضية الفرنسية في قمع المظاهرات الشعبية التي اندلعت بعد اعتقال أركان الدولة اللبنانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣.

ويذكر أن هذه المجموعة من الضباط الوطنيين، وعلى رأسهم فؤاد شهاب، هي التي أوكلت إليها مهمة تأسيس الجيش اللبناني في مطلع عهد الاستقلال، واعتبر هذا الحدث تتويجاً لسلسلة من التدابير الإدارية والسياسية التي أنهت عهد الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، ومهدّت الطريق أمام الجلاء التام للقوى الفرنسية عن هذين البلدين في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.

المؤسسة العسكرية في مرحلة الاستقلال

شكلت ولادة الجيش اللبناني في أول آب ١٩٤٥ مرحلة نوعية في تاريخ هذه المؤسسة الوطنية البالغة الأهمية حيال الدول المستقلة حديثاً. لا شك في أن بلداً مستقلاً من دون جيش وطني يحمي استقلاله هو بلد ناقص السيادة، ولا يطمئن الناس فيه إلى حماية أرواحهم وممتلكاتهم، ولا يستطيعون أن يمارسوا فيه حياتهم العادية بحرية. فدول العالم الثالث المستقلة حديثاً، ومنها لبنان، كانت تحفل بالانقسامات الداخلية على أسس التمايز العرقي، والديني، والمذهبي، والقبلي، والعائلي، والمناطقي وغيرها. يضاف إلى ذلك أن تعديات البدو على الأرياف والمدن المجاورة لهم لعبت الدور الأساسي في إضعاف عملية التراكم الاقتصادي إلى درجة جعلت بعض الباحثين في تاريخ المشرق العربي والجزيرة العربية يصفون مراحل التطور فيها منذ الجاهلية إلى التاريخ المعاصر بعبارة «تعاقب العمران والخراب». فلم تشهد هذه المناطق نهضة عمرانية ثابتة ومستقرة إلا بعد استقرار البداوة وتحولها من اقتصاد الرعي إلى الاقتصاد الحديث السائد اليوم. ويرى المؤرخون الذين درسوا ولادة المؤسسة العسكرية وتطورها في لبنان وباقي الأقطار العربية المجاورة أنها حملت معها سلسلة طويلة من الإيجابيات التي يمكن تكثيف الأبرز منها في الحال اللبنانية على الشكل الآتي:

١ ـ **جاءت ولادة المؤسسة العسكرية في لبنان طبيعية إذ تزامنت مع قيام دولة الاستقلال الوطني وإزالة مخلفات المراحل السابقة.** وساعدتها تلك الولادة الطبيعية على تجاوز الكثير من سلبيات المرحلتين العثمانية والفرنسية لجهة الاعتماد فقط على القوى العسكرية الوطنية والسعي لصهرها في بوتقة وطنية كجيش عصري لحماية وطن حر.

٢ ـ **رفض مؤسسو الجيش اللبناني عام ١٩٤٥ فكرة الفرق الطائفية والعرقية والقبلية التي روج لها الفرنسيون** طوال فترة انتدابهم، وبالغوا في الحرص على رفض أي شكل من أشكال الطائفية والعرقية والمذهبية والمناطقية داخل المؤسسة العسكرية اللبنانية.

٣ ـ **عمل المؤسسون الأوائل الذين تعاقبوا على قيادة المؤسسة العسكرية في لبنان على رفض استخدام الجيش في الصراعات الداخلية التي برع فيها كثير من القادة السياسيين في لبنان.** فقد بقي الجيش محايداً في «الثورة البيضاء» التي أطاحت بحكم الرئيس بشارة الخوري عام ١٩٥٢. وحافظ أيضاً على حياده في مرحلة الحرب الأهلية لعام ١٩٥٨. ولم يشارك في الحرب الأهلية الطويلة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ التي شلت دوره لسنوات طويلة وأفسحت المجال أمام بعض العسكريين للمشاركة في الحرب تبعاً لانتمائهم الطائفي أو ميولهم السياسية، وذلك بعيداً عن قرار المؤسسة العسكرية نفسها الرافض رفضاً قاطعاً لمشاركة العسكريين في الاقتتال الداخلي.

٤ ـ **رفض قادة المؤسسة العسكرية في لبنان مقولة الانقلابات العسكرية وتسلم السلطة بالقوة على غرار ما حصل في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية ودول العالم الثالث.** وكانت مشاركة بعض الضباط اللبنانيين في هذا الجانب محدودة جداً ولا تصلح كأساس تبنى عليه مقولة مشاركة الجيش اللبناني في الانقلابات العسكرية.

٥ ـ عندما تولى قائد المؤسسة العسكرية اللواء فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية اللبنانية بإجماع شعبي وبرلماني بعد

الحرب الأهلية لعام ١٩٥٨ كان من الطبيعي أن تتولى المؤسسة العسكرية مقاليد السلطة في لبنان. لكن اللبنانيين لم يألفوا الحكم العسكري المبطن على رغم الإصلاحات الكثيرة التي قام بها الشهابيون لتحديث الدولة اللبنانية. وقام تحالف سياسي واسع يطالب بعودة الحياة السياسية في لبنان إلى تقاليدها الدنية بعيداً عن حكم المؤسسة العسكرية.

٦- كان للمؤسسة العسكرية بقيادة المؤسسات الدستورية اللبنانية دور مشرف في القضية القومية العربية. فقد شارك الجيش اللبناني في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وشارك في أعمال جميع اللجان العسكرية التي شكلتها جامعة الدول العربية. وفتح لبنان أراضيه ومطاراته وموانئه للخطة العربية الشاملة ضد العدو الصهيوني. وما زال مطار القليعات الحربي في عكار شاهداً على صدق المشاركة اللبنانية في تلك الخطة التي لم تنفذ لأسباب ليس لبنان مسؤولاً عنها.

إلى ذلك أن لبنان، شعباً ودولة، احتضن القضية الفلسطينية كما لم يحتضنها أي بلد عربي آخر، ودفع الثمن غالياً من أرواح أبنائه، ومن أراضيه، واقتصاده، وسمعته الدولية.

ملاحظات ختامية

لا شك أن معظم الإيجابيات التي يوردها مؤرخو المؤسسة العسكرية في لبنان هي موضع خلاف حاد بين اللبنانيين نظراً للاتجاهات المتناقضة جداً التي تسود الحياة السياسية والحزبية في لبنان. ففي حين يؤكد بعض القوى على خصوصية النظام الطائفي في لبنان، وبالتالي على تشكيل جيش طوائفي متوازن يحمي هذا النظام، تصر قوى أخرى على ضرورة بناء وطن مستقل ودولة عصرية تتجاوز حدود الطوائف والمذاهب، **وأن لبنان دولة عربية ذات عروبة كاملة وليس بلداً ذا وجه عربي على غرار عروبة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣. فلبنان دولة عربية تواجه المخططات الدولية التي تحضر للشرق الأوسط الجديد ومشاريع السلام العربي - الإسرائيلي. وإن الصلح المنفرد بين لبنان وإسرائيل خارج الحل الشامل والعادل والدائم لأزمة الشرق الأوسط قد يعرض لبنان للزوال من خارطة المنطقة.**

نجحت المؤسسة العسكرية في لبنان، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدستورية، في تجاوز محنة الحرب الأهلية الطويلة وأثبتت كفاءة عالية في إعادة الصهر التدريجي للشباب اللبناني الذي مزقته حرب الميليشيات الطوائفية والمذهبية المتناحرة. ويرصد النظام اللبناني نسبة مئوية عالية من موازنة لبنان السنوية للمؤسسة العسكرية بكل فروعها التي تعيل عشرات الآلاف من الأسر اللبنانية.

ولما كانت الساحة السياسية اللبنانية الآن في حال جمود قاتل بعد الهزة العنيفة التي أصابت كل الأحزاب اللبنانية فإن الكثير من اللبنانيين يعتقد أن لبنان قادم على «شهابية جديدة» تنطلق مما تركته المرحلة الشهابية الأولى من إصلاحات. الأهم من ذلك ما إذا كانت المؤسسة العسكرية نفسها مؤهلة فعلاً الآن لعملية انصهار وطني حقيقي على قاعدة الإيمان بلبنان كوطن مستقل، «وطن حر ونهائي لجميع أبنائه» كما جاء في مقدمة الدستور اللبناني لعام ١٩٩٠. **فهل تستطيع هذه المؤسسة القيام بالدور التاريخي المطلوب أم أن الطائفية أو المذهبية تعيق أيضاً عمل هذه المؤسسة وتطورها كما أعاقت وشلت تطور الدولة العصرية في لبنان؟**

مواقف مضيئة في تاريخ الجيش اللبناني (*)

حسن منيمنة (**)

بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الجيش اللبناني، ولدراسة تاريخ هذه المؤسسة الوطنية الأولى، كان عليّ أن أختار بين الحديث الموجز عن تاريخ نشأتها وتطورها وبين التوقف أمام بعض أهم المحطات المضيئة من هذا التاريخ، ومعالجتها.

وقد ملت إلى الخيار الثاني، لسببين:

الأول: أن السرد التاريخي لولادة الجيش اللبناني من أول آب ١٩٤٥ وحتى اليوم، بل وقبل ذاك التاريخ أي منذ تأسيس **فرقة الشرق ثم قوات المشرق المساعدة ثم القناصة اللبنانية فقوات المشرق الخاصة**، وهي التشكيلات العسكرية التي أقامها الانتداب الفرنسي، إلى أن تمت **ولادة الجيش اللبناني الوطني المستقل** ونقلت تبعيته المطلقة للدولة اللبنانية المستقلة، ثم نمو وتطور هذا الجيش إلى اليوم، إن السرد التاريخي لكل هذه المراحل، خاصة لجهة تشكيلات الجيش وعديده وعدته الخ، أمر يخص بجانب منه أهل الاختصاص من العسكريين، ومن جانب آخر بات معروفاً بملامحه العامة لدى الكثيرين.

الثاني: أنني من مدرسة تاريخية تؤمن بأن دراسة التاريخ لا تهدف إلى معرفة الماضي فقط، بل أيضاً إلى الاستفادة من تجارب ذلك الماضي، وأخذ العبر منها. صحيح أن التاريخ لا يكرر نفسه، لكن الصحيح أيضاً أن صفات وخصائص الإنسان، صانع التاريخ الأول، لم ولن تتغير.

لذا فلن أتوقف سوى أمام بعض المحطات المميزة في تاريخ هذه المؤسسة، محطات تقرأ من جديد وتبرز أصالتها وتؤكد على حقائق وثوابت مواقفها وسياساتها.

أولاً: موقف الضباط والجنود اللبنانيين من الانتداب الفرنسي

كانت معاهدة ١٩٣٦ بين لبنان وفرنسا قد نصت على إنشاء جيش لبناني وطني بإشراف بعثة فرنسية تتولى تدريبه وتسليحه، وهذا يعني مصادرة القرار العسكري من المؤسسة العسكرية اللبنانية، وبالتالي مصادرة القرار الوطني الاستقلالي، وقد قامت فرنسا إثر ذلك، بفصل العناصر اللبنانية عن العناصر السورية تمهيداً لقيام الجيش اللبناني والسوري، وأخذت منذ مطلع ١٩٣٧ بتشكيل فصائل لبنانية كان من المفترض أن تكون نواة الجيش اللبناني الوطني، تمهيداً لمنح لبنان استقلاله كما نصت على ذلك معاهدة ١٩٣٦، لكن سلطات الانتداب رفضت تسليم الفصائل الوطنية إلى السلطات اللبنانية، مبقية إياها تحت إمرتها، واستمرت في عرقلة تنفيذ تلك المعاهدة.

وخلال الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عام ١٩٣٩، باتت فصائل القوات الوطنية تحت إمرة حكومة «فيشي»

(*) نشرت في مجلة «الدفاع الوطني»، عدد تموز، ١٩٩٥.

(**) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

عام ١٩٤١، واضطرت بطبيعة الحال إلى التصدي لقوات الحلفاء الإنكليز وقوات فرنسا الحرة، **وظهرت بسالة الجنود والضباط اللبنانيين وكفاءتهم في تلك المعارك، مما دفع بالفرنسيين للتفكير بتشكيل وحدة لبنانية تحارب إلى جانبهم في أوروبا...**

كانت فصائل القوات الوطنية التي هي امتداد لتلك الفرق التي شكلها الفرنسيون خلال الحرب العالمية الأولى للراغبين في القتال ضد الدولة العثمانية، والتي تشكلت في البداية تحت شعار التخلص من تلك السيطرة، وعلى أمل أن يكون التعاون مع الغرب طريقاً للحصول على الاستقلال، قد تبينت نوايا الفرنسيين في استعمار هذه البلاد التي باتت ألعوبة في أيدي الدولة المنتدبة لحماية انتدابها وقمع معارضيها.

هكذا وجدت هذه القوات نفسها طرفاً في القتال الدائر بين القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي والقوات البريطانية والفرنسية الحرة للسيطرة على لبنان، أي في صراع لا علاقة لها به. فأخذت بالتململ، في الوقت الذي برزت فيه نية الفرنسيين بتشكيل وحدة لبنانية لتحارب إلى جانبهم في أوروبا، وكأنه لم يكفهم استغلال هذه القوات الوطنية في صراعاتهم ووضعها في وجه معارضيهم المحليين، بل أيضاً أرادوا استعمالها واستغلالها في معركة خارج بلدهم وفي حرب ليست حربهم، فيما كانت حربهم الحقيقية في السعي والعمل والنضال من أجل تحقيق الاستقلال التام.

كان التيار الاستقلالي قد بدأ يقوى عند اللبنانيين منذ الثلاثينات. وابتداء من عام ١٩٣٦، وكما يقول الشيخ بشارة الخوري، تغير وجه لبنان السياسي، وسرت في البلاد روح جديدة، وبدأ اللبنانيون يطالبون بالاستقلال وإنهاء الانتداب.

إن نمو الوعي الوطني والرغبة في دعم مسيرة تحقيق الاستقلال دفعا بالضباط اللبنانيين التابعين للجيش الفرنسي عندما سمعوا بنية الفرنسيين تشكيل فرق منهم للقتال في أوروبا إلى الدعوة لعقد اجتماع في بلدة ذوق مكايل في تموز ١٩٤١ أعلنوا خلاله رفضهم الخضوع لسلطة أية حكومة غير وطنية، وأقسموا اليمين بعدم القبول بالخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته وبقيادة حكومته الوطنية، رافضين أن يكون الجيش اللبناني طرفاً في الحرب الدائرة بين الفرنسيين التابعين لحكومة فيشي، من جهة، أو الفرنسيين التابعين لحكومة فرنسا الحرة وحلفائهم الإنكليز من جهة أخرى.

وجاء في هذا البيان الذي سيعرف **بالوثيقة التاريخية** ما نصه: «نحن الموقعين أدناه ضباط القطع اللبنانية، نتعهد مقسمين بشرفنا أننا لن نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته، على أن لا يكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية، وأن نعمل لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله، وكل من يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً ويشهر به كذا...

١٦ تموز ١٩٤١»

وقد وقع هذا البيان ـ العريضة ٢٤ ضابطاً من مختلف الرتب كانوا يشكلون هيئة الضباط الأساسية في القطع اللبنانية.

لقد حملت هذه الوثيقة جملة من الدلالات:

١ـ أعلنت بشكل حاسم موقف الضباط والجنود إلى جانب السلطة الوطنية باعتبارها قيادتهم الحقيقية، ورفضهم للقيادة الفرنسية الأجنبية، وفي هذا دعم كامل وقوي للحكومة الوطنية في نضالها لتحقيق الاستقلال الكامل.

٢ـ جاءت هذه الوثيقة بمثابة إنذار وتهديد للدولة الفرنسية المنتدبة بالعصيان إذا ما دُفعت هذه القوات لمعارك ومواقع ليست في سبيل لبنان وتحت رايته.

هذا الموقف الاستقلالي والصلب الذي عبرت عنه نواة جيش لبنان المستقبل سيتكرر بصورة أقوى بعد عامين من تاريخ **الوثيقة التاريخية**، ففي لحظة اشتداد الصراع بين لبنان وفرنسا واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض الوزراء، ونقلهم إلى راشيا، في ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، **عقد ضباط أفواج القناصة الأول والثاني والثالث في معسكر ضهر البيدر وعين الصحة اجتماعاً سرياً وقرروا فيه الزحف إلى بيروت لمساندة الشعب والانضمام إلى الحكومة الوطنية**. ولا شك أن هذا الموقف للقوات الوطنية اللبنانية قد ساهم، إضافة للموقف الشعبي والحكومي والخارجي، في دفع الفرنسيين للإفراج عن رجال الدولة المعتقلين والإقرار بالدستور اللبناني كما جرى تعديله لجهة تكريس استقلال لبنان بصورة ناجزة وتامة.

٣ـ تبع ذلك تحقيق إنجاز آخر هام جداً، وهو فصل الفرق العسكرية اللبنانية عن الجيش الفرنسي. ورغم صعوبة المفاوضات حول هذا الموضوع والتي استمرت طوال العام ١٩٤٤ والأشهر الأولى من العام ١٩٤٥، فقد أدت إلى تسليم الوحدات العسكرية اللبنانية إلى الحكومة اللبنانية ابتداء من أول آب ١٩٤٥ تاريخ قيام الجيش اللبناني المستقل.

ثانياً: دور الجيش في الدفاع وحماية الدولة والشعب

لقد «جاءت ولادة المؤسسة العسكرية اللبنانية ولادة طبيعية تزامنت مع قيام دولة الاستقلال الوطني وإزالة مخلفات المراحل السابقة». «ورفض مؤسسو الجيش اللبناني عام ١٩٤٥ فكرة الفرق الطائفية والعرقية والقبلية التي روج لها الفرنسيون طوال فترة انتدابهم، وبالغوا في الحرص على رفض أي شكل من أشكال الطائفية والعرقية والمذهبية داخل المؤسسة العسكرية اللبنانية».

كما أدرك هؤلاء المؤسسون طبيعة التركيبة اللبنانية، وعمدوا إلى إبعاد الجيش عن النتائج السياسية التي تفرزها هذه التركيبة من صراعات داخلية، مؤمنين بأن مهمة الجيش هي حماية الدولة كمؤسسة وليس حماية نظام هذا الرئيس أو ذاك أو هذه الحكومة أم تلك.

كان من الطبيعي إذاً، أن يلتزم الجيش السياسات التي تنتهجها قيادته السياسية المتمثلة بالمؤسسات الدستورية، في ما خص القضايا العربية. ولم يتوان الجيش اللبناني لحظة عن القيام بأي دور يوكل إليه، على هذا الصعيد، بدءاً من المشاركة القتالية في حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى التنسيق العسكري الكامل مع سوريا في الوقت الراهن. وبتحديد أكثر فإن الجيش اللبناني منذ نشأته وحتى اليوم لم يكف عن تأكيد التزامه بمسألتين مركزيتين:

ـ الأولى: خضوعه لسلطة الشرعية الدستورية والتزامه الدفاع عنها وحمايتها ومساندتها.

ـ الثانية: دوره في حماية الوطن والشعب والمؤسسات. فالجيش هو لكل لبنان ولكل الشعب اللبناني.

ولقد قدم الجيش خلال تاريخه الدليل تلو الآخر على تمسكه بهاتين القاعدتين ـ القناعتين. فـ«خلال الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد سنة ١٩٥٢ بسبب رغبة الرئيس بشارة الخوري البقاء في الحكم ورفضه مطالب المعارضة بوجوب استقالته، لم يستطع الرئيس بشارة الخوري الوقوف بوجه ضغوط المعارضة سواء بتأليف حكومة قوية أو بالحصول على تأييد الجيش لضرب المعارضة».

ويروي الرئيس بشارة الخوري في مذكراته إن قائد الجيش أبلغه بأنه «وأركان حربه يخشون من عواقب نزول الجيش إلى الشوارع وأن المساعدة الممكن أن يقدمها الجيش لا تتجاوز حد قمع التظاهرات فيما إذا عجز الدرك عن قمعها. عندها فهم الرئيس الخوري أن قائد الجيش ليس مستعداً لاستخدام قواته ضد المعارضة». وكان من نتائج ذلك أن استقال الرئيس بشارة الخوري وتم انتخاب كميل شمعون رئيساً جديداً، فأقر في خطاب تنصيبه أمام مجلس النواب بحكمة قائد الجيش الذي جنب البلاد كارثة صراع دموي.

ويعلق أحد الباحثين الأميركيين في كتابه حول **السياسة في لبنان** بأن هيبة واحترام الجيش اللبناني قد ازدادت عند اللبنانيين منذ أن رفض دعم نظام بشارة الخوري بوجه معارضيه. ويفسر العميد الركن فرنسوا جينادري موقف الجيش بأنه (أي الجيش)، المنتمي إلى كل الفسيفساء اللبنانية، أراد الانتماء إلى كل الشعب اللبناني وليس إلى فئة معينة.

ولقد تكرر هذا الموقف الرافض لاستعمال الجيش في الصراعات الداخلية مرة ثانية خلال أزمة ١٩٥٨. فمع «أن الجيش اللبناني كان قادراً على التصدي للثورة، إلا أن قائده اللواء فؤاد شهاب أصر على أن الجيش اللبناني لا شأن له في دعم موقف العهد ضد المعارضة، بل إن مهمته تقتضي الدفاع عن البلاد ضد الاعتداء الخارجي والحفاظ على الأمن الداخلي عند الحاجة». لذلك، حين دعي إلى استخدام قوى الجيش للقضاء على الثورة، لم يوافق إلا على منعهم من الامتداد. إن عدداً غير قليل من الباحثين والكتاب اللبنانيين والأجانب الذين تطرقوا لأزمة ١٩٥٨ في مؤلفاتهم، أكدوا صوابية موقف الجيش المنطلق أساساً من حرص قيادته على وحدة الجيش ووحدة الشعب. والحق كما يقول العميد الركن فرنسوا جينادري، أن الجيش اللبناني لم يعص الأوامر سنة ١٩٥٨، بل أطاع ضميره يوم حافظ على دوره تجاه الشعب الذي ينتمي

إليه. وبكلام آخر، إن الجيش خلال أزمتي ١٩٥٢ و١٩٥٨ يوم كان عليه أن يختار بين واجب الطاعة للسلطة المدنية وواجب حماية الشعب والانتماء للوطن والأمة، اختار إنقاذ وحماية الدولة والشعب اللبناني على حماية وإنقاذ حكومته. وعلى هذه القاعدة، لم يكن الجيش في يوم من الأيام جيشاً انقلابياً، حتى في أوج فترة صعود ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم الثالث. والمحاولة الانقلابية التي وقعت سنة ١٩٦١، لم يشارك فيها سوى عدد قليل جداً من العسكريين الحزبيين المنتمين إلى الحزب الذي قام بتلك المحاولة الفاشلة.

إذا كانت معركة المالكية في فلسطين سنة ١٩٤٨، المعركة الهجومية الوحيدة التي خاضها الجيش اللبناني بأوامر من السلطة الوطنية وعلى قاعدة التضامن العربي ودرء الأخطار المشتركة، فلقد استمر وفي أحلك الظروف وأشد الأوقات صعوبة في الدفاع عن أرض الوطن ببطولة وفداء كاملين، رغم التفاوت الهائل في ميزان القوى مع العدو الإسرائيلي. وكان موقفه في التصدي للاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٧٢ مثار إعجاب العالم. وكان لضراوة المعارك أن أطلق عليها الصحافيون الاجانب صفة «اليوم السابع لحرب الأيام الستة». وقدم الجيش ما يزيد عن ثلاثين شهيداً في هذه المعارك دفاعاً عن أرض الوطن. **وسيتكرر هذا الموقف الدفاعي البطولي للجيش أمام كل محاولة للإسرائيليين لاجتياح أراض لبنانية والتعدي على شعبه.**

وإذا تجاوزنا الحالة الشاذة التي عاشها لبنان خلال الحرب العبثية التي مر بها، فبإمكاننا ملاحظة دور الجيش الهام منذ عودة السلم إلى البلاد ونجاحه الكبير في القيام بكافة المهام الأمنية وغيرها، التي كلفته بها القيادة السياسية، بانضباط وحزم وحسن تنفيذ.

إن جيشاً مدركاً للواقع اللبناني، رافضاً الانزلاق وراء مصالح السياسيين، مميزاً بدقة بين المصالح العليا للدولة والشعب ومصالح الأفراد أو الجماعات على اختلافها، واضعاً نصب عينيه حماية الدولة ومؤسساتها وشعبها، إن جيشاً كهذا وكما أثبتت التجربة التاريخية، لن يكون فقط أحد دعائم الدولة بل سياجاً يحميها ويحمي شعبها من كل المخاطر الخارجية والداخلية.

العقيدة وحرية المعتقد (*)

صالح حاج سليمان (**)

لقد أنعم اللـه على لبنان بموقع فريد متميز، وهيأه لكي يكون صلة وصل أبدية بين الدول والشعوب، كما اختاره بقعة جميلة تتزاحم فيها الزرقة والخضرة، ويقفز السحر من رمل شاطئه إلى ثلج قممه، قاطعاً الأحمر والأصفر والبنفسجي من الزهر والنبات وتلك هي الحالة الأولى من الوفاق بين الألوان التي طبعت أبناء هذه البلاد بطابعها المتنوع والمزركش.

وقصد الكثيرون لبنان، من قريب المسافات ومن بعيدها، إعجاباً بتنوعه، وإيماناً بانفتاحه الثقافي، وسعياً إلى التمتع بحريته في الحياة وفي التفكير والتعبير، كما توزعت مراكبه في عرض البحار في هجرات لم تكن نهايته على الإطلاق مهما طالت وبعدت، إذ كان المهاجرون، في معظمهم، يعودون إلى الوطن من وقت إلى وقت مجددين النهل والرشف من تراث الأجداد، مطمئنين إلى حال الآباء، لاثمين أيدي الأمهات، واعدين الجميع باللقاء بعد طول الغياب.

ذاك التنوع، وتلك الحرية، هما علة وجود لبنان، ومنهما استمد مواطنوه طباعهم وصفاتهم، كما أنهما مستمران باستمرار الوطن، هما يذكران بذكره، وهو بدوره لا يوصف إلا بهما، اللهم ما لم ننس صفة الجمال، وهي النعمة الأولى.

في ما ورد، وجب أن تكون في لبنان جهات فكرية وفرق اجتماعية وقوى سياسية متنوعة... وأن يكون فيه جيش واحد، فقط لا غير. هذا في بساطة الأمور وفي وضوح التفسيرات. أما البديل، لا سمح اللـه، فهو جيش خاص بكل من القوى السياسية المذكورة... وعدّ عندها، إن كنت قادراً على العد، جيوشاً وفصائل!

إذن، للجميع جيش واحد، عقيدته واحدة، لا تتعارض مع باقي المعتقدات الوطنية في النقاط الأساسية التي تؤكد على وحدة الوطن بشعبه وأرضه، وضرورة الحفاظ على ترابه، وحماية حرية الرأي فيه، وتأكيد التنوع، وضمان أمن المواطن، وتحديد كل من الصديق والعدو (وإسرائيل هي العدو بكل وضوح)، وتأكيد الانتماء إلى المحيط العربي (ولبنان هو من مؤسسي جامعة ذلك المحيط)، ونبذ الإرهاب ومكافحته، وعدم الارتهان للغير كائنة ما كانت الضرورات المادية.

هذا الجيش الواحد يؤسس خطوات أبنائه على تلك العقيدة الوطنية الواحدة التي رسّخها الزمن على مدى تاريخ غير قصير، والتي رافقت استقلال الوطن في مسيرة طويلة تحتمت فيها مواجهات عديدة وتحديات مختلفة كان أصعبها التهديد الإسرائيلي الذي هجّر الفلسطينيين، في قسم كبير منهم، إلى لبنان، والذي كانت ذروته في الربع الأخير من القرن الماضي حين تمكن العدو من ضرب المجتمع اللبناني والتأثير على وحدته وتضامنه، إلى أن استعاد

(*) نشرت في مجلة «الدفاع الوطني» العدد ٥٩، ١/١/٢٠٠٧.

(**) مدير التوجيه، وعميد ركن في الجيش اللبناني.

الوفاق الوطني عافيته.

في ذلك كله، أنّى لهذا الجيش أن يكون جيش فريق من دون آخر، وجميع الفرقاء أخوة له، وروافده هي من أهلهم وبيوتهم وقراهم وأحيائهم؟ وأنّى له أن يتبنى عقيدة هذا الفريق، ويهمل عقيدة ذاك؟ وأنّى له أن يتخلى عن احتضانه للجميع وحمايته لهم، وهو رمز لوحدتهم؟ وأنّى له أن يتلهى بالتجاذبات السياسية التي حصر لها، والتحالفات التي تتغير في كل يوم، وتتبدل؟ **وأنّى له ألاّ يضع التهديد الإسرائيلي في طليعة أولوياته خصوصاً وأن تعديات الدولة العبرية متواصلة على هذا الوطن، من هجوم واجتياح، إلى قصف وتفجير واستباحة للأجواء؟**

إن الجيش اللبناني هو لجميع أبناء الوطن، وعقيدته تظلل كل المعتقدات، وهي ترتكز على الإرادة الوطنية الجامعة. وهذه المؤسسة العسكرية لا تبتعد عن أبنائها، مدنيين أو عسكريين، ولا تهمل قضاياهم، وهي على مسافة واحدة من كل منهم، وعلى المحبين أن يطيلوا التفكير قبل أن يسدوا النصائح إليها.

الاستراتيجيا بين العسكري والسياسي (*)

أحمد علّو (**)

الاستراتيجيا: مفاهيم وتعريفات

تطور مفهوم وتعريف كلمة «استراتيجيا» عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقاً لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية.

لقد اشتقّت كلمة استراتيجيا أصلاً من الكلمة اليونانية (strategos) **التي كانت تعني فن قيادة القوات**، وهو فن مارسه بمهارة بعض القادة العسكريين القدماء مثل الإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر من دون أن يدونوا خبرتهم عنه، ولهذا ساد اعتقاد لفترة طويلة من الزمن أن الاستراتيجيا مجرد فن يمارسه القادة الموهوبون عن حدس وعبقرية، وأنه ليست له قواعد ونظريات علمية. ومع تقدم قوى الإنتاج الصناعي وازدهار العلوم الطبيعية وسيادة الفلسفة العقلية في أوروبا القرن الثامن عشر، بدأت دراسة الحرب على أسس علمية، وبدأت محاولات دراسة الإستراتيجيا بصورة علمية. **وقد قدم كلاوزفيتز تعريفاً للاستراتيجيا بأنها «نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب. وقد وضع هذا التعريف للاستراتيجيا في ضوء مفهومه الأساسي عن الحرب من حيث إنها «استمرار للسياسة بوسائل أخرى»**، أي أنه كان يرى أن الاستراتيجيا هي النظرية التي تدار بها المعارك في صورتها العامة لتحقيق الهدف السياسي للحرب.

أما الكاتب العسكري البريطاني **ليدل هارت** فقد عاب على تعريف كلاوزفيتز للاستراتيجيا أنه يدخلها في مجال السياسة، وأنه بذلك التعريف يخلط بين الاستراتيجيا العسكرية والاستراتيجيا العليا للدولة، ثم قدم تعريفه الخاص للاستراتيجيا فقال إنها **«فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة»**، وهو يعتقد أن الهدف من الاستراتيجيا ليس البحث عن المعركة «بل البحث عن وضع استراتيجي ملائم لمعركة تأتي بعده وتنتزع النصر حتماً».

ويقدم الجنرال **اندريه بوفر** الاستراتيجي الفرنسي المعاصر تعريفاً يقول إن الاستراتيجيا هي **«فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها»**. وذلك على أساس أنه يعتقد أن هناك وسائل أخرى في ظروف معينة تؤدي إلى تحقيق هدف الاستراتيجيا بدون استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة.

ويقدم **ماو تسي تونغ** تعريفه الخاص للاستراتيجيا فيقول **«حيثما كانت حرب، يوجد وضع كلي للحرب، ودراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في وضعها الكلي، هي مهمة الاستراتيجيا»**.

(*) نشرت في مجلة «الجيش»، الأعداد ٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ (ديسمبر/ فبراير ٢٠٠٦).

(**) باحث أكاديمي حائز على الدكتوراه، وعميد متقاعد في الجيش اللبناني.

أما الفكر العسكري الأميركي فقد قدم بواسطة هيئة أركان حرب القوات المسلحة عام ١٩٥٩ تعريفاً للاستراتيجيا بأنها **«فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها».**

ويقدم الفكر العسكري السوفييتي على لسان المارشال سوكولوفسكي تعريفاً للاستراتيجيا بأنها عبارة عن **«نظام المعلومات العلمية حول القواعد القياسية للحرب كصراع مسلح يخدم مصالح طبقية معينة. وعلى أساس دراسة خبرة الحروب والموقف العسكري السياسي، والإمكانات الاقتصادية والمعنوية للدولة، والوسائل الجديدة للصراع المسلح ونظريات العدو المحتملة، تقوم الاستراتيجيا بدراسة أحوال وطبيعة الحرب المقبلة. وفي الوقت نفسه هي ميدان النشاط العملي للقيادة السياسية ـ العسكرية العليا، والقيادة العسكرية العليا، الذي يهدف إلى تجهيز الدولة والقوات المسلحة للحرب وإدارة الصراع المسلح في ظروف تاريخية معينة».**

ومن الواضح أن القاسم المشترك الأعظم بين التعريفات المختلفة للاستراتيجيا هو أنها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل. **وقد كشف استقراء التاريخ العسكري عن وجود مجموعة من القواعد التي تحكم لعبة الاستراتيجيا يمكن إيجازها في المبادئ التالية:**

١ ـ المحافظة على حرية العمل.
٢ ـ الاقتصاد في القوى.
٣ ـ الحصول على المبادأة.
٤ ـ تحقيق المفاجأة.
٥ ـ قوة الحشد.
٦ ـ خفة الحركة.
٧ ـ بساطة المخطط الاستراتيجي.
٨ ـ تحقيق التعاون والتنسيق.
٩ ـ توحيد القيادة.

وتكتسب القواعد العامة للاستراتيجيا نوعية خاصة وفقاً لظروف التطبيق المختلفة، ووفقاً لاختلاف وتطور طرق إدارة الحرب (وهي وسائل وكيفية استخدام معدات وتشكيلات القتال المختلفة) التي ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي والتقني والعملي السائد، ولهذا كان لكل عصر طريقته الخاصة في إدارة الحرب.

هذا وتختلف طبيعة المخططات الاستراتيجية، رغم وحدة المبادئ الأساسية التي تحكمها، وذلك تبعاً لاختلاف نوعية الوسائل العسكرية المتوافرة، وظروف الزمان والمكان، وأهمية الهدف، وطبيعة الظروف الدولية ومدى اتساع حقل حرية العمل العنيف. ونتيجة لهذا التباين في الظروف المحيطة بتنفيذ أو وضع الاستراتيجيا فقد تكون الاستراتيجيا المطبقة استراتيجية إفناء وتدمير سريع، أو تكون استراتيجية إنهاك طويل الأمد...

وترتبط الاستراتيجيا بالتكتيك وفن العمليات باعتبار أنهما أداتها في تنفيذ مخططاتها في مختلف ساعات القتال الجزئية، ومن ثم فإن الاستراتيجيا الناجحة لا يمكن أن تكون منفذة عملياً بدون اختيار واستخدام تكتيكات ملائمة واتباع فن عمليات سليم. **وترتبط الاستراتيجيا أيضاً بالسياسة** نظراً الى أنها تستهدف أصلاً تحقيق أهداف السياسة وليس العكس. **وهي ترتبط بالظروف الاقتصادية التي يجري في ظلها الصراع**، ذلك أن طاقات الصناعة وحجم الموارد الاقتصادية والبشرية المختلفة ومصادر الطاقة المحركة وطرق المواصلات وقدرات النقل المختلفة، كلها عوامل تؤثر على طبيعة الاستراتيجيا المطبقة. والخلاصة أن مضمون الاستراتيجيا لا يتحدد

فقط بنوع المبادئ الاستراتيجية التي تدخل في عملية إنشاء وتنفيذ المخطط الاستراتيجي، وإنما يتحدد أيضاً بتأثير العوامل السياسية والمعنوية والعوامل الاقتصادية والجغرافية والتاريخية التي تحكم الصراع القائم بين قوتين معينتين، كما يتحدد أيضاً بطبيعة الحرب المتوقعة أو الدائرة فعلاً، ومدى تطور طرق إدارتها وتكتيكاتها، وبطبيعة النظريات الإستراتيجية الخاصة بالعدو، ولذلك لا يظل مضمون الاستراتيجيا الحربية ثابتاً بدون تغيير، ولكنه يتطور ويتغير تبعاً لتغير الظروف المحيطة بالصراع وحجم الإمكانات المادية والمعنوية الموضوعة تحت تصرف الاستراتيجيا.

الاستراتيجيا العليا: حشد الطاقات لدعم القطع المحاربة

هي فن إعداد الحرب وإدارتها لتحقيق نصر لا يتعارض مع بناء سلم مزدهر في المستقبل. وتشمل هذه الاستراتيجيا جميع الأعمال والتدابير والإعدادات الرامية إلى حشد ومضاعفة الإمكانات الاقتصادية والقوى البشرية المادية والمعنوية للدولة بغية دعم القطعات المحاربة، وتنظيم الأدوار والقوى وتوزيعها بين مختلف المرافق والصناعات والفعاليات.

وتعتبر القوة العسكرية عاملاً واحداً من عوامل الاستراتيجيا العليا التي تستخدم قوة الضغط السياسي والدبلوماسي والمعنوي والمالي والتجاري لتحطيم إرادة الخصم وتصميمه على الصمود.

وإذا كان مدى الاستراتيجيا محدوداً بربح الحرب نفسها، فإن الاستراتيجيا العليا تنظر إلى السلم الذي يعقب الحرب. وهي لا تكتفي بتحقيق التوافق بين مختلف وسائل الحرب، بل تنظم استخدامها، آخذة بعين الاعتبار ضرورة تلاقي ما يمكن أن يؤذي السلم المقبل، الذي ينبغي أن يكون ثابتاً، ويؤمن للطرفين المتحاربين حياة أفضل.

استراتيجيا التسلح: القدرة على مواجهة أي عدوان

تشكل استراتيجيا التسلح، على مستوى الدولة الواحدة، الصورة المجسمة للعلاقة بين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية. فالتسلح الحديث يعني استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان، وتأمين حماية مستمرة للأرض والسكان والثروات المادية والمكتسبات المعنوية، فهو من هذه الوجهة حق من حقوق الدول الحديثة، يحميه القانون الدولي، ويمليه مبدأ المساواة بين الدول. **وبالتالي فقد أصبح من مقتضيات الدفاع الوطني أن تكرس لصالح قضية التسلح كافة وسائل الإنتاج في الدولة وكافة مواردها الاقتصادية والعلمية والتقنية**، وأصبح من مقتضيات السياسة الخارجية للدولة تحديد ارتباطاتها مع الدول الأخرى على أساس ما يتطلبه الدفاع الوطني والخطط الاستراتيجية المرسومة للدولة.

بالمقابل فإن متطلبات الدفاع الوطني والسياسة الخارجية تتشابك وتتعقد بشكل خطير، وقد تتعارض أحياناً بدلاً من أن تتفق، وعلى الدولة أن تختار وأن تفضل متطلبات أحد هذين العاملين على متطلبات العامل الآخر. ولا شك في ان من يمتلك قدرات صناعية كبيرة، وموارد اقتصادية ومالية متنوعة، وكفاءات صناعية وتقنية مناسبة، يستطيع أن يقلص إلى حد بعيد اعتماده على الآخرين، وبالتالي يحقق أفضل الشروط للتوفيق بين السياسة الخارجية والدفاع الوطني. **وعندما يصبح التسلح نشاطاً اقتصادياً متناسباً ومتكاملاً ووطنياً، لا مجرد صفقات تجارية عادية تبرم مع دول أجنبية، تكون الأمة قد ثبتت أقدامها عملياً في مواقع القوة** وامتلاك الحد الأقصى من

حرية العمل. غير أن سعي الدول جميعاً إلى التسلح مع اختلاف أهدافها ووسائلها ومصادرها وعلاقاتها بالدول الأخرى يؤدي إلى خلق تناقضات متنوعة، فتصبح قضية التسلح جزءاً من النشاط السياسي العام بحيث تملي الظروف والتطورات الدولية أشكال التسلح وأحجامه وأساليب الحصول عليه. والواقع أنه بمقدار ما تترك الدولة لنفسها في هذا المجال من حرية التصرف يكون التسلح مجدياً وفعالاً وقادراً على أداء مهمته، وإلا فإن التسلح يصبح قيداً محكماً يضغط على حرية العمل ويقضي على روح المبادرة، وعلى الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية وبسياسة الدفاع.

إن إستراتيجيا التسلح تساعد على تفهم الاعتبارات المتشابكة التي تتوضح فيها نقاط الالتقاء ونقاط الابتعاد والنقاط الوسط التي يمكن أن يحدث فيها التوفيق بين متطلبات الدفاع الوطني والسياسة الخارجية لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة للسلاح.

استراتيجيا الحرب المحدودة: حرب المعنويات

أدى ظهور السلاح النووي وخطر التدمير الشامل والانتحار المتبادل في أية حرب نووية إلى تطور الاستراتيجيا نحو المجابهات المحدودة التي تشكل جوهر المجابهات المسلحة التي اندلعت بعد الحرب العالمية الثانية. والحقيقة أن الحرب كانت دائماً وعلى مر العصور حرباً شبه محدودة. إذ كانت الأطراف المتصارعة تسعى دائماً إلى تحديد الجهد، وتخفيضه حتى الحد الأدنى اللازم للحسم. وكان عملها عبارة عن «رد مرن» حتى قبل أن تصاغ نظرية «الرد المرن» من قبل الجنرال ماكسويل تايلور.

وكانت الحرب تصعد عملها إلى الحدود القصوى عندما تجد أن الحسم بالوسائل المحدودة غير ممكن عملياً. ولكن هذا التصعيد كان يحاول عدم تجاوز «العتبة» التي يغدو العمل العسكري فيها غير متناسب مع الهدف السياسي للصراع، بيد أنه تم تجاوز هذه العتبة خلال الحروب النابليونية، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، الأمر الذي أدى إلى تعرض البشرية لكوارث هائلة، ولكن ظهور الأسلحة النووية جعل هذا التصعيد مستحيلاً وجنونياً. كما أن ارتفاع مستوى التأطير الثوري أفقد ظاهرتي تدمير الجيوش النظامية واحتلال البلاد قسطاً كبيراً من أهميتها، **وصار من الضروري اللجوء إلى استراتيجيا الحرب المحدودة التي تختلف عن استراتيجيا الحرب التقليدية في أنها تستهدف تبديل قناعات الخصم وإلحاق الهزيمة به معنوياً بدلاً من الانتصار عليه عسكرياً** وتدميره مادياً، وخصوصاً أن هذا الانتصار العسكري صار بحاجة الى تصعيد الوسائط المستخدمة بشكل كبير وخطير أكثر مما ينبغي.

والمبدأ الأساسي للحرب المحدودة، على الصعيد المادي، هو أنها حرب غير محدودة على الصعيدين النفسي والمعنوي. وتصعيد إلى الحدود القصوى بشكل آخر، وانتقال من المفهوم المادي للحرب الى مفهومها النفسي. ويمكن القول إن الاستراتيجيا السابقة التقليدية كانت استراتيجيا عسكرية مباشرة تبحث عن الحسم النفسي عن طريق استخدام الوسائل العسكرية. أما استراتيجيا الحرب المحدودة فهي استراتيجيا عسكرية غير مباشرة، **تبحث عن الحسم النفسي عن طريق استخدام الوسائل النفسية، كالدعاية وتسميم السياسة والاقتصاد، والضغط الدولي، والتفتيت الداخلي، واستخدام القوة العسكرية لأغراض الدعاية المسلحة.**

وتستهدف استراتيجيا الحرب المحدودة تفتيت معنويات العدو والحفاظ على معنويات الأصدقاء. وهي تستخدم أسلوب الحرب الثورية، وتخضع لثلاث دفعات: تتمثل **أولاها** في الحفاظ على الأمل وخلق الثقة بالنصر مهما طال الصراع. وتتمثل **الثانية** في تثبيط همة العدو حتى يتحقق الحسم النفسي. أما **الثالثة** فتتمثل في ردع

العدو ومنعه من استخدام وسائله العسكرية المتفوقة.

ويتم تحقيق الدفعة الأولى عن طريق طرح فكرة سياسة متماسكة مفعمة بالأمل الذي يبرر التضحيات. وتكون هذه الفكرة عادة دينية او وطنية او ايديولوجية اجتماعية. ولا يكفي طرح الفكرة السياسية الجيدة، بل لا بد من الحفاظ على الثقة وتجديدها باستمرار. ويمكن الوصول الى ذلك اذا أمكن تحقيق نجاحات جزئية يتم استغلال تأثيراتها النفسية المتراكمة بمهارة.

والدفعة الثانية مهمة للنجاح، ولا يمكن أن يتحقق الحسم بدونها. ويتم الوصول إليها عبر حرمان العدو من كل أمل بالنجاح، وخلق الملل بين صفوفه، وبذر بذور الخلاف داخل معسكره. وأفضل الوسائط المستخدمة لتحقيق هذه الغايات هي الحرب طويلة الأمد التي تجبر العدو على اللهاث فترة طويلة من الزمن.

ويتم الوصول الى الدفعة الثالثة عن طريق ردع العدو ردعاً غير نووي. ويلعب الردع النووي دوره في منع المجابهة بين البلدان النووية. **ويعتمد الردع هنا على سلسلة من التهديدات المتناوبة مع العمليات، الأمر الذي يشل ردود فعل العدو.** ولا ينجح التهديد في تحقيق أهدافه إلا اذا كان المهدِّد قادراً على تنفيذه، الأمر الذي يكسبه المصداقية الضرورية لشل العدو. ويصل التهديد إلى أقصى درجات تأثيره وأشدها خطورة عندما تتشكل لدى العدو قناعة بقدرة المهدد على القيام بعمليات لاعقلانية. ولكن من المؤكد ان كل تهديد يفقد فاعليته عندما ينتقل الى حيز التنفيذ. وتقتصر فاعليته في هذه الحالة على قيمته العملية.

ولذا فإن أكثر التهديدات فاعلية هي التهديدات المعنوية (اللجوء الى الرأي العام، اللجوء الى الأمم المتحدة).

أما التهديدات ذات الطابع المادي (القصف، العمليات الانتقامية.. الخ) فقد أثبتت مجابهات ما بعد الحرب العالمية الثانية خطورتها وعدم فاعليتها، خصوصاً ضد خصوم تمت تعبئتهم سياسياً، ويدافعون عن قضية يؤمنون بعدالتها، ويعملون تحت لواء قيادة تعمل على توقع مبادهات العدو وإحباط نتائجها المادية والمعنوية بشكل مسبق.

الاستراتيجيا الذرية: أربع طرق

أفادت الاستراتيجيا عموماً من آثار السلاح النووي، فأحدثت انقلابات هامة في مفهوم استخدام القوى للحرب أو للحفاظ على السلم، **وأدى ظهور الأسلحة النووية واحتمال استخدامها في أية حرب مقبلة الى تطبيق الاستراتيجيا الذرية التي تتضمن أربع طرق:**

- **التدمير الوقائي للأسلحة المعادية:** هذه الطريقة وسيلة هجومية مباشرة تعني الهجوم على مراكز أسلحة العدو الذرية أو النووية وتدميرها.
- **ملاقاة الأسلحة الذرية أو النووية وتدميرها وهي في طريقها الى أهدافها:** ويدخل في هذا المجال الصواريخ المضادة للصواريخ التي اخترعها الاتحاد السوفييتي، ثم أقامها البرنامج الأميركي لإنشاء شبكة من الصواريخ المضادة عابرة القارات، وهذه الطريقة وسيلة دفاعية.
- **الوقاية المادية ضد آثار الانفجارات الذرية:** وهذه الوسيلة وسيلة دفاعية.
- **التهديد بالانتقام:** وهذه وسيلة هجومية غير مباشر. وقد استغلت هذه النماذج الأربعة لأغراض مختلفة، وانتهت بأن امتزجت مع بعضها ضمن إطار من الصيغ الاستراتيجية الكثيرة التعقيد.

إن لعبة الحرب الحديثة لعبة استراتيجية أساساً تحكمها السياسة بصورة أوثق من ذي قبل. وقد ابتعد العالم تدريجياً عن النزاع الشامل. ونظرة إلى حسم أزمة الاستراتيجيا الذرية المباشرة في كوبا تعطي الدليل

على أن الأزمات ستحل في مجال الاستراتيجيا غير المباشرة، وفي مجال الحرب المحدودة.

«إنّ أفدح الأخطار التي تواجهها أمتنا، يقع على تقاطع الطرق ما بين الأصولية والتكنولوجيا. وأعداؤنا أعلنوا بوضوح أنهم يسعون بقوة للحصول على أسلحة الدمار الشامل، والوقائع تدل أنهم يقومون بذلك بكل تصميم. لذلك فالولايات المتحدة الأميركية لن تسمح لهذه الجهود بأن تنجح... والتاريخ سيحاسب بقسوة هؤلاء الذين رأوا هذا الخطر المقبل وفشلوا في وقفه، ففي هذا العصر الجديد الذي ندخله، لا نملك الاّ طريق الفعل والتصرف لأنه الطريق الوحيد نحو السلام والأمن» - **الرئيس جورج ف. بوش ١٧ أيلول ٢٠٠٢**.

وجهة نظر الولايات المتحدة حيال خطر استعمال أسلحة الدمار الشامل

تعتبر الولايات المتحدة أن أسلحة الدمار الشامل (WMD) النووية والبيولوجية والكيماوية في حوزة الدول العادية والإرهابيين تمثل أحد أهم تحديات الأمن القومي الاميركي، وعليها أن تتابع استراتيجية شاملة لمقاومة هذا التهديد في جميع أبعاده، ذلك ان **استراتيجيا فعالة لمحاربة هذه الأسلحة (سواء في استعمالها أو انتشارها) هي ركن أساسي في منظومة الأمن القومي الأميركي**. وكما هي الحرب على الإرهاب، فإن الاستراتيجية الأميركية لحماية الأرض الأميركية ومفهومها الجديد للردع يختلف عن الماضي في محاربة أسلحة الدمار الشامل. ولضمان نجاح هذا المفهوم، ترى الولايات المتحدة الأميركية أن عليها:

١ - أن تستفيد من تطور الإمكانيات المتاحة اليوم، بما فيها التكنولوجيا الحديثة.

٢ - تطوير وسائل الاستعلام والتحليل.

٣ - تقوية وتعزيز علاقات التحالف مع الدول وإقامة شراكة جديدة مع أخصامها السابقين.

إن أسلحة الدمار الشامل، كما ترى الولايات المتحدة يمكن أن تسمح لأخصامها بإحداث أذى شامل على صعيد الولايات المتحدة، وعلى قواتها على أرض الوطن وفي الخارج، وعلى أصدقائها وحلفائها. إن بعض الدول، بما فيها تلك التي دعمت ولا تزال تدعم «الإرهاب» (بالمفهوم الأميركي) والتي تمتلك أسلحة دمار شامل أو تسعى لامتلاك إمكانيات أكبر كوسائل ضغط وتهديد، والتي لا تعتبر هذه الإمكانيات بالنسبة لها كأسلحة الملاذ أو الخيار الأخير، ولكنها ترى فيها أسلحة يمكن استعمالها لإخضاع تفوق الدول الأميركية في مجال الأسلحة التقليدية ولردع الولايات المتحدة من الرد على الاعتداء على أصدقائها وحلفائها في مناطق ذات أهمية حيوية لمصالح أميركا. كما يمكن إضافة أن المجموعات الإرهابية تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الناس في الولايات المتحدة والدول الصديقة والحليفة، بدون إنذار، وبدون تأنيب ضمير. كذلك ترى الولايات المتحدة في نظرتها لمحاربة مخاطر أسلحة الدمار الشامل أنها لن تسمح للأنظمة الأكثر خطراً في العالم وللإرهابيين بتهديد أمنها بالأسلحة «الأشمل تدميراً»، لذلك ترى أن عليها أن تأخذ المبادرة لحماية أرض وشعب الولايات المتحدة، وحماية قواتها، وحماية أصدقائها وحلفائها من وجود وتطور التهديد المتمثل بأسلحة الدمار الأشمل.. كيف ذلك؟

أعمدة الاستراتيجيا القومية الأميركية

يمكن إدراج الاستراتيجيا القومية للولايات المتحدة لمحاربة أسلحة الدمار الشامل في ثلاثة محاور رئيسة:

أ - **محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل** (Counterproliferation).

ب - **تعزيز وتقوية عدم الانتشار** (Strengthened Nonproliferation).

ج - **إدارة وتدبير النتائج والعواقب الناتجة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل:** (Consequence Management to respond to WMD Use).

محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها: أدركت الولايات المتحدة الأميركية من التجارب أنها لن تنجح في تجنب واحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل الى دول معادية أو منظمات إرهابية، لذلك فعلى القوات المسلحة الأميركية والوكالات المدنية المتخصصة أن تمتلك الإمكانيات العملانية اللازمة لمواجهة تهديد استخدام هذه الأسلحة سواء جاءت من دول أو منظمات عدوانية ضد الولايات المتحدة وقواتها العسكرية، أو أصدقائها وحلفائها، وذلك من خلال الوسائل الآتية:

١ - **المنع** (Interdiction): يشكل المنع أو «الاعتراض الفعّال» قسماً مهماً في استراتيجية الولايات المتحدة لمحاربة أسلحة الدمار الشامل وتوزعها، ولذلك فهي ترى ان عليها تعزيز إمكانيات قواتها المسلحة، وأجهزة مخابراتها، وتقنيات وقوانين مؤسساتها الوطنية لاعتراض ومنع حركة ومواد وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل وخبرائها من الوصول الى أيدي الدول «المعادية» لها وللمنظمات الإرهابية.

٢ - **الردع** (Deterrence): تعتبر الولايات المتحدة الاميركية ان التهديدات التي تتعرض لها اليوم أكثر اختلافاً عن الماضي، ولكنها مما يصعب التنبؤ به، فالدول المعادية (لها ولأصدقائها وحلفائها) أظهرت تصميمها الحثيث للوصول الى أهدافها بالحصول على أسلحة دمار شامل، وهي تتابع ذلك بشكل عدائي (كما ورد في النص) وكنتيجة لذلك فهي تحتاج الى طرق جديدة للردع، وتشكل سياسة معلنة وقوات مسلحة فعالة، عناصر أساسية قوية في موقفها الردعي المعاصر، وبالموازاة مع الاستخدام الأقصى للوسائل السياسية لإقناع الأخصام بعدم امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

كذلك فالولايات المتحدة ستُظهر بما لا يدع مجالاً للشك أنها تحتفظ بحقها في الرد، وبـ«قوة ساحقة» واستخدام خياراتها كافة في حال الاعتداء عليها أو على أصدقائها وحلفائها.

٣ - **الدفاع وتخفيف النتائج** (Defence and Mitigation): تفترض الاستراتيجيا الأميركية انه في حال فشل الردع، وبسبب النتائج المدمرة التي تكمن في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد قواتها وشعبها ان على هذه القوات والوكالات المتخصصة أن تمتلك الإمكانيات الضرورية للدفاع ضد استخدام مثل هذه الأسلحة، وهذا يتطلب تدابير وقائية، وإمكانيات تعطيل وتدمير مصادر وأصول ووسائل استخدام أسلحة الدمار الشامل العدوة وذلك قبل استخدامها أو انطلاقها.

كذلك فإن إنجاز تدابير الدفع الفعّال، والسلبي، والتخفيف من وقع النتائج وتنفيذ تدابير معالجة وتهدئة وقع النتائج المترتبة على استخدام هذه الأسلحة يجب أن تحظى بأولوية تسمح للقوات المسلحة الأميركية والهيئات المتخصصة المدنية باتمام مهماتها ومساعدة الحلفاء والأصدقاء عند الحاجة. إن الدفاع الفعّال أو «الدفاع النشط» يمكن أن يعطّل، يعيق أو يدمر أسلحة الدمار الشامل وهي في طريقها الى أهدافها، وهذا يشمل سلاح جو قوياً وصواريخ ذات فعالية عالية للاعتراض. أما «الدفاع السلبي» فيجب أن يتركز على مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل كلّ على حدة، والولايات المتحدة قامت منذ القديم بالاهتمام بوسائل الرد على التهديد البيولوجي والكيميائي على الرغم من الفوارق بينها، وهي تسعى دائماً لتأمين وتطوير وسائل دفاعها

ضد الأسلحة البيولوجية. ويمكن إيجاز هذه الفقرة وخلاصتها بأن الولايات المتحدة تسعى للرد على أي عدوان يقع عليها فوراً وبالوسائل المتاحة من خلال ردعه أولاً أو تعطيله قبل انطلاقه أو خلال ذلك، كما انها ترى وضع مخطط لما بعد النزاع وذلك بالقيام بعمليات لتدمير وتفكيك الإمكانيات المتبقية من هذه الأسلحة لدى الخصم، دولة كان أو شبكة إرهابية، وهي ترى أن ردها يجب ألاّ يمحو مصدر خطر هذه الأسلحة فقط، بل يجب أن يتمتع بالقوة التي تردع الأعداء الآخرين الذين يملكون، أو هم في طريق الحصول على مثل هذه الأسلحة، عن التفكير بالقيام بعمل مماثل في المستقبل...

عدم الانتشار

يشكل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (Nonproliferation) العمود الثاني في الاستراتيجيا القومية لأمن الولايات المتحدة الأميركية، وذلك وفق المقتربات الآتية:

١- دبلوماسية حيوية وفعّالة لتحقيق عدم الانتشار: ترى الولايات المتحدة انه يتوجب عليها الاعتماد على دبلوماسية فعّالة، ثنائية ومتعددة الأطراف للوصول الى هذا الهدف، وذلك بإقناع الدول المولة بالعدول عن المشاركة في برامج الدول الناشرة لهذه الأسلحة، كذلك حث هذه الدول على إنهاء برامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل او الصواريخ، وستعتبر الولايات المتحدة هذه الدول مسؤولة عن الوفاء بتعهداتها. كذلك فهي ستتابع جهودها لبناء تحالفات لدعم هذه المبادئ والمساعي الهادفة الى تعزيز ودعم سياسة عدم الانتشار ومنع خطر البرامج النووية. وفي كل الأحوال، ترى الولايات المتحدة انه في حال فشل خطة عدم الانتشار، فإن من واجبها ان تمتلك هامشاً مطلقاً من الإمكانيات العملانية للدفاع ضد إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل.

٢ - المنظمات المتعددة الأطراف: تلعب المنظمات، مثل منظمة عدم الانتشار ومنظمة مراقبة التسلح دوراً مهماً في استراتيجية الولايات المتحدة، لذلك فهي تدعم هذه المنظمات التي تبذل جهودها بقوة لإنجاز مهماتها بفعالية وكفاءة، كما انها تسعى لإنجاز اتفاقات وتفاهمات تخدم أهدافها في عدم الانتشار، ورغبتها في الحصول على مناخ ملائم لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولذلك فهي تركز جهودها على النقاط الرئيسية الآتية:

الأسلحة النووية:

- تعزيز ودعم معاهدة عدم الانتشار (NPT) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بما فيها تصديق البروتوكول الإضافي للدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار تتعهد فيه بالخضوع التام لتدابير الحماية والأمن التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).
- المفاوضات لعقد معاهدة لوقف المواد الانشطارية، مما يعزز مصالح الأمن الاميركية.
- تعزيز وتقوية مجموعة الدعم النووي ولجنة زانجر.

الأسلحة الكيماوية والبيولوجية:

- تفعيل عمل منظمة تحريم الأسلحة الكيماوية.
- تعزيز التدابير الفعالة والبناءة للحد من أخطار الأسلحة البيولوجية.
- تعزيز مجموعة استراليا.

الصواريخ:

- تعزيز منظومة مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) بما فيها دعم التزام دولي عالمي لمنع انتشار الصواريخ البالستية.

٣ - عدم الانتشار والتعاون لتخفيف الخطر: تتابع الولايات المتحدة مروحة واسعة من البرامج لتخفيف خطر الانتشار خاصة تلك الناتجة عن تهديد الانتشار الناجم عن بعض الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق، وحجم أسلحة الدمار الشامل لديها او المواد المتعلقة بها او الخبراء الذين كانوا لديها، لذلك تسعى الولايات المتحدة لتقديم دعم حثيث وفعال لروسيا وللدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق، كما تتابع تشجيع أصدقائها وحلفائها لزيادة مساهمتهم، خصوصاً من خلال شراكة الدول الصناعية الثماني (G 8) لمحاربة انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل، كذلك ستقوم مع الدول الأخرى بتدابير تحسين درجة الأمان والحماية لأسلحتها ذات التدمير الشامل والمواد المتعلقة بهذه الأسلحة.

٤ - مراقبة المواد النووية: ستتابع الولايات المتحدة الأميركية إعاقة عملية التخزين العالمي لمادة البلوتونيوم وتخفيض استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، كما ستعمل بسياسة الطاقة القومية وبالاشتراك مع شركائها الدوليين لتطوير عملية معالجة النفايات النووية، وتقنيات الوقود النووي، لتصبح أنظف وأكثر كفاية، أقل تلوثاً، وأكثر مقاومة للانتشار.

٥ - مراقبة الصادرات الأميركية: ترى الولايات المتحدة أن تطبيق المراقبة على صادراتها يجب أن يتجاوز ويعزز أهداف استراتيجيتها في عدم الانتشار وأمنها القومي، ولا سيما مع وعيها لأهمية وحقائق واقع نجاحات التجارة الأميركية وتنامي سوق العولمة التجاري لصالحها، ولذلك فهي ترى ان عليها تفعيل قوانينها التجارية الحالية وتحسينها لتوازن بين تنمية الصادرات التجارية وأهدافها في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة الى تلك الدول التي ترى فيها دولاً معادية.

٦ - فَرض العقوبات: ترى الولايات المتحدة الأميركية أن فرض العقوبات هو عامل قيّم في استراتيجيتها ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد أظهر الزمن ان تطبيق العقوبات كان قليل الفعالية وقليل المرونة، لذلك فهي ستسعى لتطوير سياسة عقوبات شاملة لتأمين تكاملها مع استراتيجيتها العامة، وذلك بالتعاون مع الكونغرس بغية إيجاد تشريعات جديدة تنسجم مع هذه السياسة.

تدبير وإدارة نتائج استخدام أسلحة الدمار الشامل

.. تناقش استراتيجية الولايات المتحدة لأمنها القومي برامج الحكومة للتعامل مع النتائج المترتبة على استخدام أسلحة كيماوية، بيولوجية، إشعاعية او نووية داخل الولايات المتحدة، وتجمع أكثر هذه البرامج على ضرورة التدريب والتخطيط ومساعدة الولايات والحكومات المحلية؛ ولمضاعفة فعالية هذه التدابير، فهي بحاجة لأن تكون شاملة ومتكاملة. إن أول ردات الفعل هي المتعلقة بوسائل الحماية والوسائل الطبية وأدوات المعالجة اللازمة. مكتب البيت الأبيض للأمن القومي سيتولى تنسيق الجهود الفدرالية لتحضير وتخفيف نتائج هجوم الإرهابيين

داخل أراضي الولايات المتحدة، كذلك سيعمل هذا المكتب عن كثب مع الولايات والحكومات المحلية لضمان تخطيطها وتدريبها وتأمين متطلبات تجهيزاتها. كذلك فإن مكتب مجلس الأمن القومي لمكافحة الإرهاب ينسق ويساعد في تحسين جهود الولايات المتحدة للرد ولتدبير وسائل شفاء المتضررين من الاعتداءات خارج الولايات المتحدة. ثم ان وزارة الخارجية الأميركية ستقوم بتنسيق جهود مختلف الوكالات للعمل مع الأصدقاء والحلفاء لتطوير جهوزيتها للطوارئ وامكانياتها لمعالجة النتائج السيئة.

ويسمح عدد من الأدوار المهمة والحرجة بتكامل أركان الاستراتيجيا الاميركية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل والتي سبق شرحها، وهذه المهمات هي:

١ ـ **تحسين عملية جمع المعلومات وتحليلها:** إن الفهم الدقيق والكامل للمدى الكلّي لتهديد أسلحة الدمار الشامل كان وسيبقى من بين أوائل اهتمامات المخابرات الأميركية، وذلك لمنع الانتشار والردع والدفاع ضد اولئك الذين يرغبون باستخدامها ضد الولايات المتحدة. كذلك تحسين أهلية الأجهزة الأميركية الأمنية للحصول على المعرفة الآنية والدقيقة لإمكانات الأعداء الهجومية والدفاعية، ومخططاتها، فمعرفة نوايا «الأعداء» تشكل مفتاحاً مهماً في سياسة التصدي الحيوي والفعال.

٢ ـ **البحوث والتطوير:** وذلك لإيجاد تقنيات جديدة وفعالة تكشف وتحلل وتسهّل وسائل الأعراض، والدفاع، والغَلَبَة، وتخفيف نتائج استخدام أسلحة الدمار الشامل.

٣ ـ **تعزيز التعاون الدولي:** انسجاماً مع هذه الاستراتيجيا ترى الولايات المتحدة ان على المجتمع الدولي ان يعمل بشكل وثيق لدرء خطر هذه الأسلحة وانتشارها، خاصة لدى بعض الدول التي تسعى لامتلاكها، وعليها مجتمعة ان تعمل لمنع وصولها الى أيدي المنظمات الإرهابية لأن وصولها اليهم يعني خطراً شاملاً على العالم، والولايات المتحدة تخلص في نهاية مخطط استراتيجيتها لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، الى انها ستقوم بكل ما يلزم لتطبيق هذه الاستراتيجيا لأنه ليس لديها خيار آخر.

ملاحظات على الاستراتيجيا الأميركية

تتميز هذه الاستراتيجيا بأعمدتها الواردة سابقاً، بكونها سلبية (Passive) بمعناها السياسي، أي تركز على الجانب العسكري فقط من ردع ومنع وعدم الانتشار، واستخدام عناصر القوة والتفوق لدى الولايات المتحدة بمفرداتها المتعددة، من تكنولوجيا وقوى عسكرية وأسلحة مختلفة، ومن مخابرات ومراقبة ووسائل التخفيف من آثار استخدام الأسلحة ذات الدمار الشامل، مضافاً اليها وسائل الضغط المادية والمعنوية عبر الطرق الدبلوماسية على الدول والمنظمات صاحبة العلاقة.

لم تضع الولايات المتحدة في حساب استراتيجيتها مبادئ أو وسائل لمعالجة أسباب انتشار هذه الأسلحة ودوافعه لدى بعض الدول، خاصة تلك التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها، او تلك الجماعات التي تطلق عليها لقب «الإرهابية»، او محاولة معرفة هواجس هذه الدول على أمنها، او حقها في استغلال الطاقة الكافية في الأسلحة النووية، خاصة لأهداف مدنية، او معالجة مطالب وحقوق تلك الجماعات الموصوفة بالإرهابية، ورغبتها في الحصول على حياة كريمة من خلال الحصول على هذه الحقوق.

وهكذا تسعى الولايات المتحدة لاقتلاع الخطر من دون معالجة أسبابه، وتصوره وكأنه شر مطلق «يهدف فقط الى تدمير الولايات المتحدة بدون سابق إنذار وبدون ضمير»، كما تصفه.

اذا كان مدى الاستراتيجيا محدوداً بربح هذه الحرب، فإن الاستراتيجيا العليا يجب أن تنظر الى السلم الذي يعقب الحرب، وكيفية التوفيق بين مختلف الوسائل المستخدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تلافي ما يمكن ان يؤذي السلم المقبل، الذي ينبغي ان يكون ثابتاً ويؤمن للأطراف المتحاربة حياة أفضل، وهذا ما لم تضعه الولايات المتحدة في حساب استراتيجيتها لمحاربة أسلحة الدمار الشامل، ولكن من قال إن حرباً بأسلحة دمار شامل اذا اندلعت ستقضي على العدو المفترض للولايات المتحدة وحده؟! وهذا ما دفع بأحد الضباط الأميركيين للقول أثناء الحرب الباردة «علينا أن ندرك ان العدو الحقيقي في أية حرب نووية تندلع هو الحرب النووية نفسها». او كما قال الرئيس الأسبق للولايات المتحدة رونالد ريغان «إن اي حرب نووية، لا يمكن لأحد ان يخوضها، لأنه لا يمكن لأحد ان يربحها».

فأين الولايات المتحدة اليوم، وهي تتربع على عرش القوة في العالم، من التعامل بعدالة ومساواة وتفهم لحاجات ومطالب الدول والجماعات في العالم ورغبتها في الحفاظ على عناصر قوتها وسيطرتها ومصالحها؟

التاريخ قد يَدُلُّ على المستقبلْ!!

استراتيجية دفاعية مقترحة للبنان: وجهة نظر (*)

ياسين سويد (**)

كيف يمكن وضع استراتيجية دفاعية لبلد مثل لبنان، محدود القدرة العسكرية والإمكانات والموارد، الذاتية والخارجية؟

العمود الفقري لوضع أية استراتيجية عسكرية، هجومية أكانت أم دفاعية، هي الجيش، يعاونه اختصاصيون من مختلف مرافق الدولة وإداراتها، ومن الفئات الشعبية المقاومة، إن وجدت. هذا إذا كانت الاستراتيجية المطلوب وضعها، شاملة، او عامة، وفقاً لأوضاع العدو الذي توضع تلك الاستراتيجية لمواجهته. ومن البديهي القول ان الاستراتيجيات العسكرية أضحت اليوم، جميعها، شاملة او عامة، تشترك فيها مختلف مرافق الدولة، على تنوعها.

والاستراتيجية تعبير حديث العهد في العلم العسكري وسائر العلوم الإنسانية، تعود، بأصلها اللغوي، الى اليونانية «ستراتيغوس» (Strategos) او «فن إدارة الحرب»، ثم أصبحت، مع تطور ذلك الفن، وغيره من الفنون البشرية، ذات معنى عام يشمل كل معاني الإعداد لعمل مستقبلي منظم، حتى أضحت تعني «أن تضع استراتيجية ما، هو ان تنظر لبعيد فتستدرك».

وقد عرف العلم الحديث أنواعاً عديدة من الاستراتيجيات، عسكرية، وغير عسكرية، كما عرف العديد من الاستراتيجيين العالميين النابهين الذين أثروا هذا العلم بأفكارهم، مثل: مارلبورو (القائد البريطاني الشهير) وماكسويل تايلور (المفكر العكسري الأميركي) وكلاوز فيتس (المفكر البروسي الذي كان رائداً في وضع أسس لهذا الفن)، وليدل هارت (المفكر الاستراتيجي البريطاني الشهير) والجنرال اندريه بوفر (القائد الفرنسي المعروف)، والمارشال سوكولوفسكي (المفكر الاستراتيجي السوفياتي)، وغيرهم.

سقنا هذه المقدمة للقول ان الاستراتيجية، **بمفهومها البدئي العام، هي عسكرية أولاً، إلا أنها اضحت تشمل كل المرافق العامة في الدولة، فهي شاملة** (حسب تعبير الجنرال بوفر) او عامة (حسب تعبير ليدل هارت) بحيث تشمل «جميع الأعمال والتدابير والإعدادات الرامية الى حشد ومضاعفة الإمكانات الاقتصادية والقوى البشرية المادية والمعنوية للدولة، بغية دعم القطعات المقاتلة، وتنظيم الأدوار والقوى وتوزيعها بين مختلف المرافق والصناعات والفعاليات. وتعتبر القوة العسكرية عاملاً من عوامل هذه الاستراتيجية العليا، حسبما يراها ليدل هارت.

ولا حاجة للقول، بعد هذه المقدمة، ان الاستراتيجية الدفاعية التي يحتاجها لبنان للدفاع عن نفسه تجاه الخطر الإسرائيلي والأطماع الإسرائيلية، لا بد ان تكون في هذا المستوى من الشمول والعمومية.

ويتطلب وضع استراتيجية دفاعية للبنان ما يلي:

(*) نشرت في «السفير» في ١٧ و٢٩/٦/٢٠٠٦.

(**) لواء ركن متقاعد.

أولاً: معرفة العدو: (الذي هو إسرائيل)

وذلك يعني استخدام كل الوسائل المتاحة للتعرف الى إمكاناته العسكرية وقدراته القتالية، بما في ذلك عديد جيشه في حالتي السلم والحرب، والأسلحة والمعدات التي يملكها، والتي يستطيع ان يمتلكها من مصادر خارجية، وقدراته التقنية في استخدام هذه الأسلحة، ثم معرفة: نواياه ومخططاته الانية والمستقبلية، وعلاقة هذه النوايا بلبنان ومصيره، ثم التعمق في دراسة المجتمع الإسرائيلي واستعداداته النفسية للحرب والقتال.

١ ـ القدرات العسكرية: تمتلك اسرائيل جيشاً يعتبر من أقوى جيوش منطقة الشرق الأوسط عديداً وعدة وعتاداً، وهو مدعوم ومعزز من قوى خارجية كبرى تمده بكل ما يحتاجه للحفاظ على قوته. ووفقاً للإحصاءات الواردة في نشرة **الميزان العسكري** (*Military Balance*) عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ يبلغ عدد سكان إسرائيل ٦,٢٧٦,٨٨٣ نسمة وعدد الطائفتين الخاضعتين للتجنيد (اليهود والدروز) [١] ٥,٢٧٢,٥٨٢ نسمة، ويكاد يبلغ عديد الجيش الإسرائيلي، عند الاستنفار العام، ستمئة الف مقاتل (٥٧٦٣٠٠ مقاتل) من الرجال والنساء (١٦٨٣٠٠ في الجيش النظامي و٤٠٨٠٠٠ في الاحتياط)، موزعين في تشكيلات قتالية من فرقتين مدرعتين (١٥ لواء) و٤ فرق مشاة (١٢ لواء) و٨ الوية مظليين و١٢ فوجاً من مدفعية الميدان والمدفعية الذاتية الحركة. **وهو مجهز بالأسلحة البرية والبحرية والجوية بشكل يجعله متفوقاً على الجيوش العربية كافة،** فهو يمتلك ٣٦٥٧ دبابة قتالية رئيسية من مختلف الانواع، و٤٠٨ مركبات استطلاع، وعشرة آلاف و٤١٩ ناقلة جند مدرعة، و٥٤٣٢ مدفعاً وقاذفة صواريخ من مختلف العيارات (بما فيها ٦٢٠ مدفعاً ذاتي الحركة و٢٢٤ قاذفة صواريخ متعددة الفوهات)، وأكثر من أربعة آلاف مدفع هاون من مختلف العيارات (٤١٣٢ مدفع هاون)، مع كميات ضخمة من الصواريخ (ساغر ودراغون: ١٢٢٥ صاروخاً، وتاو٢: ٣٠٠ صاروخ، وقاذف غير مرتد RCL: ٢٥٠ قاذفاً، وسام ١٢٥٠ صاروخاً، واستراتيجي: ١٠٠ صاروخ). **ويمتلك سلاح البحرية الإسرائيلية ثلاث قواعد في كل من حيفا وأشدود وايلات،** كما يمتلك ٣ غواصات دولفن و٣ مراكب بحرية من طراز «إيلات»، و٥١ خافرة سواحل، ومركبي إنزال، و٥ طائرات هليكوبتر بحرية و٣٠٠ عنصر كوماندوس بحري.

ويعتبر سلاح الجو الإسرائيلي أقوى اسلحة العدو وأكثرها حداثة، وقد اعتمد العدو على هذا السلاح في معظم معاركه مع العرب الى درجة يصح معها القول انه مدين، في انتصاراته، لهذا السلاح.

وتمتلك إسرائيل أكثر من اربعمئة طائرة قاذفة ومقاتلة وقاذفة مقاتلة (٤١٤ طائرة) تجتمع في ١٤ سرباً، كما تمتلك طائرات استطلاع (١٣ طائرة) وطائرتي إنذار مبكر وطائرات حرب الكترونية (٣١ طائرة) وطائرات بحرية للاستكشاف (٣ طائرات) وطائرات تمون وقوداً في الجو (٥ طائرات) وطائرات نقل (١٦ طائرة) وطائرات اتصال (٣٢ طائرة) وطائرات تدريب من مختلف الأنواع (٢٦٠ طائرة)، وطائرات استطلاع بدون طيار (٤٩٤ طائرة).

وتمتلك إسرائيل كذلك سلاحاً للهليكوبتر قوامه ٢٦٦ طوافة (منها ٩٥ طوافة للهجوم و٥ طوافات ضد الغواصات و١٦٦ طوافة دعم وخدمات)، ولدى هذا السلاح عدد كبير من صواريخ أرض أرض وصواريخ ارض جو من مختلف الأنواع والعيارات. ولدى اسرائيل عدد كبير من المدافع المضادة للطائرات (٨١٥ مدفعاً) من أنواع وعيارات مختلفة.

وتمتلك إسرائيل سلاحاً استراتيجياً هو كناية عن مئتي رأس نووي، وصواريخ لرمي هذه الرؤوس النووية (صواريخ اريحا ١ حتى مسافة ٥٠٠ كلم، وصواريخ اريحا ٢ من ١٥٠٠ حتى ٢٠٠٠ كلم).

وقد بلغت ميزانية الدفاع الإسرائيلية للعام ٢٠٠٥: ٧ مليارات و٨٧٠ مليون دولار أميركي، يضاف اليها مساعدات عسكرية خارجية (من الولايات المتحدة الأميركية) بلغت ٢ مليار و٢٠٠ مليون دولار اميركي، فيكون مجموع ميزانية الدفاع الإسرائيلية لعام ٢٠٠٥ ما يزيد على عشرة مليارات دولار أميركي.

---

(١) لا تخضع باقي الطوائف للتجنيد الإجباري، بل يمكن لعناصرها التطوع في الجيش.

ويجب ان لا يغرب عن بالنا ان هذه الترسانة العسكرية الضخمة في إسرائيل لا تفتأ تتزود، عند الحاجة، وعند ضرورات القتال، بكل أنواع السلاح الغربي، الأميركي خصوصاً، وبأحدث تلك الأنواع.

٢ ـ النوايا والأطماع: مخطئ من يظن ان اسرائيل ترغب، حقاً، ان تعيش، بين ظهرانينا، بسلام وأمن، دون ان تحقق مشروعها الأصلي «اسرائيل الكبرى»، واذا كانت هي، اليوم، في وضع «استراحة المحارب»، فذلك لأنها تعمل، جاهدة، للقضاء على أية مقاومة عربية حولها، وفي جوارها، فنحن نرى، مثلاً، انها:

استطاعت ان تحطم «الطوق» الذي زعمت «دول الطوق العربية» إطباقه عليها، فاذا بمصر تسقط في «كامب دايفيد»، ويلحق بها الأردن في «وادي عربة»، وتنشغل سوريا بمشاكلها الداخلية والخارجية، الاقليمية والدولية، فتتغاضى عن احتلال اسرائيل للجولان طوال أربعة عقود، ولا تظهر علامات تدل على سعيها لتحريره، أما لبنان، فهو الجناح الأضعف في هذه المعادلة، وقد زادته حربه الأهلية، طوال خمسة عشر عاماً، ضعفاً وهزالاً، وزاد على ذلك ما ابتلي به من ضياع وانقسام بعد أحداث عام ٢٠٠٥ (اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وما تبع ذلك من أحداث).

ورغم ان العراق كان يخضع لحكم رجل ربما لم يفكر يوماً بفلسطين هدفاً يسعى لتحريره، فان اسرائيل كانت ترى فيه، وبقواته المسلحة التي تكاد تبلغ، عند الاستنفار العام، نحو مليون رجل، مع نخبة من العلماء كادوا يبلغون عام ١٩٨١ اكتشاف سر صنع القنبلة النووية، لولا ان أقدمت اسرائيل، نفسها، على الحؤول بينهم وبين ذلك، عندما قامت بتدمير المعمل الذي أنشأوه لهذا الغرض (عام ١٩٨١).

والخليج العربي واقع في قبضة الأميركي، الحليف الثابت لاسرائيل، والمغرب العربي بعيد عن ساحة المعركة، جغرافياً وقومياً، كأنما القضية لا تعنيه إطلاقاً، بالاضافة الى أنه، في بعض بلدانه، ساحة لنشاط اميركي واسرائيلي مريب.

وهكذا سقط «الوطن العربي» سقوطاً ذريعاً، وبقي العراق شوكة في حلق اسرائيل، يثير فيها المخاوف اذا ما اهتدى، يوماً، للطريق الى فلسطين. وكانت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الاميركية على العراق، بعد أحداث ايلول عام ٢٠٠١ تعبيراً حقيقياً عن تلاقي المصالح الأميركية الإسرائيلية في إخراج العراق من دائرة الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

بعد كل ما تقدم، نستطيع القول ان الطريق اضحت مفتوحة، واضحت الأبواب مشرعة، امام الأطماع الصهيونية الأساسية، فالعرب عاجزون، وروسيا الحديثة التي ورثت الاتحاد السوفياتي (الحليف القديم للعرب) اضحت ترى مصالحها مع العالم الغربي، الاميركي خصوصاً، أكثر مما تراها مع العرب، ولم يعد للعرب، في الشرق والغرب، حليف قوي وثابت يعتمدون عليه. فمن، وما الذي يمنع اسرائيل، اذاً، من تحقيق أطماعها التوسعية على حساب الدول العربية المجاورة، ومنها لبنان؟

في الثمانينيات من القرن المنصرم، وكنت في لجنة الهدنة اللبنانية ـ الاسرائيلية، بسط الضابط، رئيس الفريق الاسرائيلي، أمامنا وامام فريق لجنة الهدنة، خارطة لبنان، وقد رسم عليها، بالاحمر، خطاً غليظاً يمتد على طول نهر الليطاني، بحيث يفصل الجنوب عن لبنان، وقال: **هذه حدودكم، وأية دورية عسكرية من جهتكم لا يمكنها ان تخترق هذه الحدود الا بالاتفاق معنا، وبرفقة دورية اسرائيلية.**

كان ذلك من عشرين عاماً.

ترى، من الذي تغيّر واضحت الحلول تجري لصالحه، نحن العرب ام اسرائيل؟ وما الذي يدفع بالعدو الصهيوني، امام هذا التهافت والتخاذل العربيين، لأن يتخلى عن طموحاته وأهدافه السياسية؟ بالأمس القريب، كان العدو يسعى لان يقاسمنا مياه الوزاني، وكاد ينجح في الاستيلاء عليها، كاملة، **لولا المقاومة**، وقبلها، كان يدخل، في الجنوب، الى حيث شاء، فيروع السكان، ويرهب الاهالي، ويخطف من يخطف، ويقتل من يقتل، ويعود الى الأرض المحتلة دون ان يلاقي اية مقاومة، ودون ان يتكبد اية خسائر، أما اليوم، فهو يحسب، لدخوله الى أرض لبنان، ألف حساب، **وذلك بفضل المقاومة.**

٣ ـ **المجتمع الإسرائيلي**: المجتمع الاسرائيلي مجتمع عسكري بامتياز، فاليهودي، ما ان يترك بلده الأصلي ويصل الى فلسطين المحتلة حتى تتلقفه الدولة العبرية وتعده لكي يكون مقاتلاً أولاً، وبعدها مواطناً، حتى بلغ عدد الاحتياطي الاسرائيلي، هذا العام ٤٠٨ آلاف مواطن (من اصل ٦،٢٧٦،٨٨٣ نسمة هو عدد سكان اسرائيل حالياً)، ويشكل اليهود نسبة ٨٢ ٪ من هذا العدد، اي ان عدد اليهود، في الدولة العبرية، يبلغ ٥،١٤٧،٠٤٤ نسمة، مع العلم ان باقي المواطنين غير اليهود، من حاملي جنسية الدولة العبرية (من عرب وشراكسة) يؤدون الخدمة العسكرية، إلا ان هذه الخدمة إجبارية على اليهود والدروز فقط، اما بالنسبة للمسلمين والمسيحيين والشراكسة فهي اختيارية، ومدة الخدمة العسكرية الإلزامية، في هذه الدولة، تبلغ: ٤٨ شهراً للضباط، و٣٦ شهراً لغير الضباط، و٢٤ شهراً للنساء.

واللافت في الأمر ان المهاجر اليهودي، ما ان يصل الى «أرض الميعاد» ويستقر في منزل تعده له الدولة، حتى يكون قادراً على حمل السلاح، الى جانب «أخيه اليهودي» من اي بلد أتى، ليقاتل العرب اينما كانوا، كجندي، في خدمة وطنه الجديد اسرائيل. وهو ما لا نجده في أية دولة عربية.

ثانياً: معرفة النفس

يتميز لبنان بأن لا أطماع لديه في اي شبر من أراضي الدول المجاورة له، وانه ينشد السلام والاطمئنان بعد حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً، ودمرت معظم مرافق الحياة فيه، وكان يسعى، جاهداً، لإعادة بنائها مدماكاً فوق مدماك، لولا ان داهمته الأحداث المؤلمة عام ٢٠٠٥.

١ ـ **القدرات العسكرية**: كان الجيش اللبناني، قبل الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ واستمرت حتى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ يختزن قوة معنوية عالية، ويمتلك من السلاح والاعتدة الحربية ما اتاح له مقارعة الجيش الاسرائيلي في معارك عديدة، لرد اعتداءاته المتكررة، وخصوصاً في أعوام ١٩٤٨ (**المالكية**) **ومعركة العرقوب الاولى** (في ايار عام ١٩٧٠) **ومعركة العرقوب الثانية** (في شباط عام ١٩٧٢) **ومعركة القطاع الأوسط في الجنوب** (ايلول ١٩٧٢)، الا ان الحرب الأهلية في لبنان جعلت الجيش ينقسم على نفسه فيتقاتل اخوة السلاح والدم بسلاحهم نفسه، حتى فني السلاح، واستعادت اخوة السلاح رونقها وصفاءها، بعد درس أليم يجب ان لا ينسى، إلا ان الجيش لم يستعد قدراته بعد.

وفقاً للإحصاءات الواردة في نشرة **الميزان العسكري** (*Military Balance*) عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ يمتلك لبنان جيشاً من ٧٢ **ألف مقاتل**، (بمن فيهم مجنّد وخدمة العلم) يتشكلون في ١٣ **لواء (مشاة)، و١٠ أفواج (باقي الأسلحة)**، وفي هذه الوحدات: ٣١٠ دبابات من مختلف الأنواع، و٦٠ مركبة استطلاع مدرعة، و١٢٥٧ ناقلة جند من مختلف الأنواع، ١٤٧ مدفعاً ميدانياً من مختلف العيارات، و٣٦٩ مدفع هاون من مختلف العيارات. و٢٥ قاذفة صواريخ متعددة العيارات، و٧٠ صاروخاً ضد المدرعات. و٢٠ صاروخاً ضد الطائرات وبعض المدافع المضادة للطائرات. وتوجد قاعدتان بحريتان في بيروت وجونية، وأسطول بحري من ٣٢ خافرة سواحل، ومركبتا إنزال دبابات، و٦ طائرات هوكر هنتر مقاتلة قاذفة، و٨ طائرات تدريب، و٤٠ طائرة هليكوبتر من مختلف الأنواع. وقد بلغت ميزانية الدفاع اللبنانية عام ٢٠٠٥: ٥٣٠ مليون دولار، من دون مساعدات خارجية، على غرار اسرائيل.

٢ ـ **النوايا والطموحات**: لم يحمل لبنان، في تاريخه، نوايا عدوانية ضد جيرانه، باستثناء العدو الصهيوني الذي خاض لبنان ضده معارك عديدة، دفاعاً عن الحق الفلسطيني المعتدى عليه اولاً (عام ١٩٤٨)، ثم دفاعاً عن حدوده أخيراً، ولم يكن لبنان، في تاريخه، طامعاً بأي أرض سوى أرضه، بل هو طامح دوماً لان يحمي هذه الأرض ويدافع عنها، بالغالي والنفيس. وبعكس اسرائيل، لا يستطيع لبنان ان يعتمد، عسكرياً، على اية دولة، عربية كانت ام اجنبية، لذا، فهو إن خاض الحرب ضد هذا العدو، فإنما يخوضها لوحده، من دون اي سند.

٣ ـ المجتمع اللبناني: يبلغ عدد سكان لبنان حالياً ٣,٨٢٦,٠١٨ نسمة (وفقاً لنشرة **الميزان العسكري** للعام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)، موزعين كما يلي: مسلمون (سنة وشيعة) ٦٠٪، ومسيحيون ٣٠٪، ودروز ٦٪، وأرمن ٤٪.

منذ أن شكّل الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ ووضع له المحتلّ الفرنسي دستوراً طائفياً نصّت مادته الخامسة والتسعون على أنه «بصورة مؤقتة، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف، بصورة عادلة، في الوظائف العامة الخ...»، وظلت هذه المادة «المؤقتة» سارية المفعول طوال نصف قرن، الى ان وقعت «الحرب الاهلية»، التي استمرت خمسة عشر عاماً وانتهت باقتناع عام لدى جمهور اللبنانيين، واتفاق بين مسؤوليهم (على اختلاف طوائفهم) على «إلغاء الطائفية السياسية» (المادة ٩٥ من دستور عام ١٩٨٩)، وها قد مر خمسة عشر عاماً على تطبيق الدستور الجديد من دون ان يبذل اي جهد لتنفيذ هذه المادة.

وعندما اجتاح العدو الإسرائيلي لبنان عام ١٩٨٢ ناصره لبنانيون وقاتله آخرون. وفي مقاومة إسرائيل لإخراجها من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، قاتلتها الاحزاب الوطنية اولاً، ثم انحسرت لتفسح المجال امام فئة شكلت، لوحدها، مقاومة، **فكان ما سُمّي «بالمقاومة الاسلامية» التي قاتلت العدو الاسرائيلي وأهرقت الكثير من دماء شبابها ورجالها، حتى حققت، للبنانيين والعرب حلماً لم يستطع العرب تحقيقه على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن، وهو الانتصار على العدو الصهيوني وإكراهه على الانسحاب من أرض عربية.**

وها نحن اليوم، بعد زلزال شباط عام ٢٠٠٥ نقف، من جديد، امام مرحلة مصيرية، اذ يصطف اللبنانيون في معسكرين متواجهين: معسكر يقف الى جانب المقاومة، يدعمها ويصر على إبقاء سلاحها لحماية كيان لبنان واهله، وآخر يطالب بنزع سلاحها باعتبار ان لا سلاح يرتفع في لبنان غير سلاح الشرعية.

يرى الفريق الاول أن نزع سلاح المقاومة هو تعرية للبنان من قوته الحقيقية التي حققت، له وللعرب، أول انتصار على العدو الصهيوني، ويرى الفريق الثاني ان سلاح المقاومة قد أدّى قسطه للعلى، ولم يعد لبنان بحاجة إليه، وان اتفاق الهدنة مع العدو الصهيوني، مشفوعاً بقوات دولية، وبضمانة من الدول الكبرى، كافٍ لمنع اي عدوان اسرائيلي.

انه انقسام «لبناني» وليس انقساماً طائفياً، ومع ذلك، يظل الأمر على قدر كبير من الخطورة، بحيث يتطلب، منا جميعاً، الحكمة والروية وبعد النظر، ذلك ان فريقاً كبيراً من اللبنانيين لا يشعر بالأمان والاطمئنان إن بقي السلاح بأيدي فئة واحدة (او طائفة واحدة) من اللبنانيين، مما يدعوه الى التفكير بالتسلح، فتتسلح الفئات (او الطوائف) الاخرى، مقابل ذلك. فما العمل إذن؟ وماذا نحن فاعلون؟

ثالثاً: الحلول المفترضة: وجهة نظر

تتعدّد الحلول المطروحة لمعالجة هذا الوضع، ونحصرها بما يلي:

الحل الأول: الجيش هو القوة الوحيدة للدفاع عن لبنان

رغم أن ذلك أمر بديهي ومرغوب، الا انه يتعذّر تحقيقه، في لبنان، للأسباب التالية:

١ ـ ان الجيش، بوضعه الحالي، وبسبب ما مرّ به من ظروف، خلال الحرب الاهلية، أفقدته معظم أسلحته وعتاده الحربي.

٢ ـ ان الوضع المالي للدولة وما هي عليه من عجز ومديونية يمنعها من إعادة تجهيز الجيش بما يحتاجه لتأمين حماية كافية للوطن.

٣ ـ إن الدول العربية والصديقة التي ترتع في بحبوحة من القدرات المالية لا تبدي اي استعداد لمدّ الجيش اللبناني بحاجاته الدفاعية، مع علمها الاكيد ان لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي لا تزال حدوده مفتوحة، بسبب نشاط المقاومة الإسلامية ومختلف الفصائل الفلسطينية العاملة على الأراضي اللبنانية والسورية، مما يجعل القوات المسلحة اللبنانية المسؤولة،

دستورياً، عاجزة عن الحفاظ على أمن لبنان وأهله، بالوسائل العسكرية المتوافرة، لديها، وان توافر العزم والإرادة.

٤ ـ لكي يتمكن الجيش اللبناني من الصمود أمام اي اعتداء اسرائيلي واسع النطاق على حدوده، أو مدمّر للبنى التحتية في مدنه وبلداته، او لثكناته العسكرية الموزعة في كل أنحاء لبنان، عليه أن يقيم توازناً دقيقاً بين قدراته الفعلية (بالسلاح والمعدات والرجال) وبين قدرات هذا العدو (المتفوق في العديد والعدّة والسلاح)، وذلك أمر صعب المنال، بل مستحيل، للأسباب التي سبق أن ذكرنا.

الحل الثاني: المقاومة الشعبية هي القوة الوحيدة للدفاع عن لبنان

وهذا الحل مرفوض رفضاً مطلقاً، إذ لا يمكن لدولة، اية دولة، مهما كانت ضعيفة، ان تلغي جيشها وتعتمد، للدفاع عن كيانها وشعبها، المقاومة الشعبية فحسب. **ذلك ان الأصل، في الدفاع عن اي وطن، هو الجيش، فهو السياج الواقي لهذا الوطن والمدافع عن حياضه والحامي لحدوده، وتظل المقاومة الشعبية رديفاً له، مهما كانت قوته.** ويبقى على الدولة ان تعزز جيشها وتقوّيه بالسلاح والعتاد والرجال، ليكون في مستوى المهمة، بالتنسيق والتعاون مع المقاومة الشعبية، عندما يتعرّض الوطن لاعتداء يصعب على الجيش صدّه بقواه الذاتية.

ورغم أن «المقاومة الإسلامية»، التي تجسّد «المقاومة الشعبية» في لبنان، قامت بدورها في تحرير الجنوب والبقاع الغربي، بكفاءة باهرة، وهي قادرة على الاستمرار في هذا الدور لتحرير ما بقي محتلا من ارض لبنان (مزارع شبعا وتلال كفرشوبا)، فليس من المنطقي، ولا من الطبيعي، اجتماعياً ووطنياً، وفي بلد متعدد الطوائف والاديان ان تظل المقاومة حكراً على طائفة، او فئة، معينة، خصوصاً ان الكثير من اللبنانيين لا يفتاون يرددون ذلك، وان هؤلاء المرددين هم أنفسهم الذين كانوا يتفرّجون على هذه المقاومة، وهي تقاتل العدو لوحدها، فتقتلعه من الارض اللبنانية، شبراً فشبراً، وكانت تدفع، لأجل اقتلاعه، أثماناً باهظة من دماء شبابها وأرواحهم، وأحياناً كثيرة من ممتلكات شعبها وأرواح بنيه، في كل من الجنوب والبقاع الغربي، من دون أن يقوم الاخرون باية بادرة تنمّ عن رغبتهم في المشاركة بعمليات التحرير لأرض هي جزء من وطنهم، ولشعب هو جزء منهم.

الحل الثالث: دمج المقاومة بالجيش

وهو، في نظرنا، أسوأ الحلول، ذلك أن هذا الدمج يُحيل المقاومة الى جيش. ويختلف تكتيك المقاومة، في القتال، عن تكتيك الجيش، بأن المقاومة تقاتل مستترة والجيش يقاتل علانية، مما يجعل من السهل، على جيش عدوّ متميز بقوته، ان يدمر جيشاً ضعيفاً، وخصوصاً ان جيش العدو الإسرائيلي متميز بامتلاكه ترسانة من الاسلحة البرية والبحرية، والجوية خصوصاً، لذا، فهو يستطيع ان يدمر جيشنا الذي يفتقر الى السلاح المضادّ للطائرات، اهم الأسلحة المضادة للسلاح الفاعل لدى هذا العدو، وهو: الطيران.

الا ان المقاومة، التي تعمل خفية وبطريقة سرية تماماً، ودونما مواجهة مع العدو، الا لماماً، ولا تعمد الى مواجهته الا اذا كانت متأكدة من أنها ستتغلّب عليه، هذه المقاومة تعتمد تكتيك السرية والمفاجأة، وهي مفاجأة بالمناورة وبالسلاح معاً، بينما يعجز العدو عن اكتشاف ذلك التكتيك كي يستطيع القيام بتكتيك معاكس.

وللمقاومة أسلحتها المختلفة عن أسلحة الجيش، فهي تمتلك آلافاً من الصواريخ المختلفة الأنواع (اكثر من ١٢ الف صاروخ) التي تصل، في مداها، الى قلب الكيان الصهيوني، فتهدّد كل مرافق الحياة فيه، كما ان بإمكانها ان تجعل الحياة صعبة في المستوطنات اليهودية المنتشرة في شمال فلسطين المحتلة، وكذلك في مطاراته وثكناته العسكرية ومرافقه الاجتماعية (صواريخ فجر ٣ حتى ٤٥ كلم وصواريخ فجر ٥ حتى ٧٥ كلم، وصواريخ زلزال ٢ الايرانية، التي تطال بئر السبع في صحراء النقب جنوب فلسطين المحتلة)، من دون أن يتمكّن العدو الصهيوني من اكتشاف مرابض هذه الصواريخ، كما ان تكتيك «اضرب واهرب» الذي تعتمده المقاومة، لا يمكن اعتماده، اطلاقاً، من قبل أي جيش نظامي.

يُضاف الى ذلك أن بإمكان المقاومة ان تحصل على السلاح من مصادر لا تطالها الدولة.

الحل الرابع: نزع سلاح المقاومة واعتماد الهدنة مع العدو الاسرائيلي

وهو ما لا يمكن القبول به على الإطلاق، ذلك أن الاطمئنان الى عدو طامعٍ وغادر، كالعدو الاسرائيلي، أمر فيه الكثير من السذاجة، إن لم يكن من الغباء، وقد سبق أنٍ برهنا أن لاسرائيل أطماعاً في أرض لبنان، وان الظروف العربية والدولية ملائمة لتنفيذ ما ترغب في تنفيذه من هذه الاطماع، وان الركون الى هدنة مع هذا العدو كمن يضع رأسه في فم التنين او كمن يسلّم عنقه للجلاد. ولدينا من الشواهد على الغدر الاسرائيلي في زمن الهدنة، ما نعجز عن جمعه في صفحات معدودة، وكان ذلك في زمن كان العرب، ولبنان منهم، يشدون أزرهم بحليف قوي هو الاتحاد السوفياتي، فكيف سيكون وضع الهدنة، اليوم، ولبنان يفتقر الى جيش قوي يستطيع الرد على اي اعتداء، والعرب أضحوا غرباء، تماماً، عن قضيتهم الاساسية، قضيةٍ فلسطين، فمنهم من اعترف بالكيان الصهيوني صراحة وأقام معه علاقات ديبلوماسية، ومنهم من اعترف به ضمناً، رغم انه لم يقم معه مثل هذه العلاقات، والكل سادرون لاهون عنه، بل يحذرون القيام بأي ممارسات يمكن أن تجرّهم الى نزاع معه.

غير ان احتفاظ المقاومة بسلاحها يستوجب تحقيق شرط لازم وحتمي، وهو أن يتغير شكل المقاومة وعنوانها.

الحل الخامس (وهو الحل المقترح): جيش قوي، بالتنسيق مع مقاومة وطنية قوية، وسلطة وطنية قوية

هذا هو الحلّ الطبيعي الذي يُرضي اللبنانيين جميعاً، وهو يقوم على ثلاثة أسس:

الأساس الأول: الدولة القوية والقادرة والمتحررة من كل ضغط أجنبي، إقليمي أو دولي، والتي تضع، نصب عينيها ان أمن لبنان وأهله فوق كل اعتبار.

والأساس الثاني: الجيش الذي يجب أن يُعزّز ويقوّى ويسلّح بأحدث أنواع الأسلحة وأكثرها كفاية لردّ اي عدوان مسلح.

والأساس الثالث: مقاومة وطنية قوية ومتماسكة وقادرة على استيعاب كل لبناني راغب، حقاً، بالقتال ضد العدو الصهيوني، ومستعدّ لبذل الدم والنفس فداء للوطن، الى اي حزب او اية فئة او طائفة انتمى.

وذلك يتطلب ما يلي:

١ ـ ان تبدأ الدولة بالسعي للانتقال من حال «الشراكة الطائفية» الى حال «الوطن» وذلك يتطلّب:

أ ـ **ضبط التربية الوطنية في مختلف المدارس الرسمية والخاصة، بحيث تفرض على هذه المدارس منهاجاً موحداً، يتعلّم** فيه الجميع العلم نفسه وينهلون من ثقافة واحدة لا ثقافات متعددة، وهو ما قصرت عنه الدولة منذ ان اقرت الدستور المنبثق عن وثيقة الطائف (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) حيث نص الدستور (في مادته الخامسة والتسعين) انشاء هيئة «لإلغاء الطائفية السياسية»، كما نص (في مادته الثانية والعشرين) انشاء «مجلس نيابي لا طائفي»، ومجلس شيوخ «يراعي حقوق الطوائف»، وكانت هذه الخطوة هي أولى الخطوات للانتقال بلبنان من مفهوم الشركة الطائفية الى مفهوم الوطن، باعتبار أن لبنان وطن الجميع، متساوين متكافئين، من دون تمييز بين طائفة واخرى.

ب ـ **تعميم ثقافة المقاومة لدى جميع المواطنين، بحيث يقتنع الجميع أن الشعب، بكلِ أحزابه وفئاته وطوائفه، هو** الرديف الحقيقي للجيش في حال الاعتداء على لبنان، وأن الانخراط في صفوف المقاومة لاداء هذا الواجب الوطني جزء من المهمة الوطنية الجامعة.

ج ـ **تعميم الاقتناع بان اسرائيل عدو حقيقي للبنان**، وان الإعداد لمواجهتها يتطلّب إجماعاً وطنياً مبنياً على قناعات ثابتة

لا تقبل الشك ولا التردّد ولا التكاذب، والسعي لتعميم هذا الاقتناع بمختلف الوسائل التربوية والتثقيفية والإعلامية.

٢ ـ أن تبدأ الدولة بإعداد جيش قوي، عديداً وعدّة وسلاحاً، وذلك يتطلب:

أ ـ **استكمال عديد الجيش**، سواء عن طريق التجنيد الإجباري، ام عن طريق التطويع الاختياري، ورصد الموازنات الخاصة لذلك.

ب ـ **تعزيز الجيش بمختلف أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية ومن مختلف المصادر**، والسعي لإنشاء مصادر ذاتية لذخائر اي سلاح يمتلكه هذا الجيش، كي لا تتحكم الدولة المصدرة للسلاح بذخيرته وفقاً لأغراضها السياسية، بحيث لا تعود للسلاح اية قيمة إن فُقدت ذخيرته.

ج ـ **ترسيخ ثقافة المواجهة لدى العسكريين كافة**، جنوداً ورتباء وضباطاً، تدريباً وتوجيهاً، بحيث يرسخ في أذهان العسكريين جميعاً، على اختلاف رتبهم، ان الجيش ليس وسيلة ارتزاق بقدر ما هو دعوة ورسالة واداء واجب وطني مقدّس.

د ـ **ترسيخ ثقافة المقاومة لدى العسكريين كافة**، مما يؤمن تعاوناً كاملاً بين جناحي الدفاع: الجيش والمقاومة.

هـ ـ يضع الجيش، وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة، استراتيجية دفاعية، بالتنسيق مع المقاومة، وبإشراف من الدولة.

٣ ـ ان تتحول المقاومة، في الشكل والمضمون، من مقاومة فئوية او مذهبية او دينية (المقاومة الإسلامية) الى مقاومة وطنية، وذلك يتطلب:

أ ـ اقتناع المقاومة الحالية (المقاومة الإسلامية) بهذا التحول الجِذري في بنيتها الحاضرة، بحيث تصبح مؤهلة لقبول الآخر في صفوفها، مهما كان المعتقد الديني او الحزبي لهذا الآخر، اذا كان لبنانياً صادق الوطنية، وصادق الإيمان بالانتماء الى المقاومة.

ب ـ يفترض هذا التحول للمقاومة، في الشكل والمضمون، تغييراً في «التشكيل الهرمي للمقاومة»، بحيث تقوم «قيادة جماعية» هي مزيج من لبنانيين مختلفي المذاهب والطوائف والعقائد (الحزبية)، شرط ان يكون المنتمي صادقاً في انتمائه، وربما يشكل تحوّل المقاومة هذا أول مدماك تضعه المقاومة في صرحِ لبنان الجديد: لبنان الوطن لا الشراكة الطائفية.

ج ـ تضع المقاومة، لنفسها، استراتيجية عمل، وفقاً للعدو: نواياه، وأسلوب عمله، وسلاحه، والاهداف التي يتوخاها من اي اعتداء يفكر في القيام به، على ان تكون متلائمة مع الاستراتيجية العامة للدولة، ومع الاستراتيجية الدفاعية التي يضعها الجيش.

د ـ تلتقي الاستراتيجيات الثلاث: الاستراتيجية العامة للدولة، والاستراتيجية الدفاعية للجيش، واستراتيجية العمل المقاوم، تلتقي جميعها في **استراتيجية دفاعية عليا** تقوم على التالي:

١ ـ التنسيق والتكامل بين الجيش والمقاومة في أمور الدفاع، وبإشراف من الدولة نفسها، بحيث تشكل منظومة دفاعية هي عبارة عن هرم من ثلاثة أركان: الدولة والجيش والمقاومة.

٢ ـ مع الكثير من حرية العمل لكل من الجيش والمقاومة، وفي أمور الدفاع نفسها، على ان لا يخرج ذلك عن الاستراتيجية العامة للدولة.

هذه هي الاستراتيجية الدفاعية المقترحة للبنان، من وجهة نظرنا، الا أن ذلك لا يمكن ان يتم ويؤتي ثماره الا بشروط هي: الجدية في العمل، والاقتناع بالأخطار، والصدق في التعامل بين الاركان الثلاثة، وإلغاء التمايز الطائفي ومنطق المشاركة بين الطوائف، من عقولنا وقلوبنا، بحيث تغلب الكفاءةُ الانتماءَ الطائفي.

من خط الهدنة إلى الخط الأزرق: معضلة الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلّة (*)

منذر جابر (**)

تغني حالة اللبنانيين عامة، وعدم «تصديقهم» ما كان يحصل من انسحاب إسرائيلي، وما كان يحصل من ترسيم حدود، ومن تراجع إسرائيل عن أراض كانت قد اقتطعتها وضمتها على امتداد خمسين عاماً ابتداء من هدنة ١٩٤٩، وتراجعها عن خروقات حدودية تقاس بالأمتار القليلة، أو حتى بالمتر الواحد، تغني حالة اللبنانيين هذه، الباحثين والاكاديميين عن تصوير حجم ما شهدته منطقة الجنوب اللبناني منذ فجر الرابع والعشرين من أيار الماضي (٢٠٠٠).

الحدود الجنوبية: لزوم ما يلزم!

ظلّ انسحاب إسرائيل من لبنان رهاناً خاسراً على امتداد الاحتلال الإسرائيلي بدءاً من سنة ١٩٧٨، إذ ليس من عادة محتل، قوي بامتياز، التسليم بقضاء الانسحاب، فكيف إذا كان هذا المحتل على موعد دائم مع نفسه «شعباً مختاراً»، يحلّ ويستحلّ أراضيَ وشعوباً ما وسعت حاجاته الأمنية أو السياسية أو التوراتية «التاريخية».

ولكن مقاومة اللبنانيين، المتصلبة يوماً بعد يوم، أكرهت القيادة الإسرائيلية على «بطولة» الانسحاب، وأخرجتها من سكرة قوّتها وطموحاتها، وأعادتها إلى أرضية احتلالها: خسائر يوميّة جارحة، وحركات تململ داخلية مع مواجع خسائره البشرية، واختباء دائم وهروب لسكّان المستعمرات الشمالية وانتقام إسرائيلي ملجوم دوماً بتوازن «رعب الكاتيوشا».

ويبدو أن هذه الخطوة الإسرائيلية فاجأت في لبنان عامة الأفراد والأقلام والأحزاب «كلّها». كان يكفي اللبنانيين، أن يعرفوا أن إسرائيل في حدّهم الجنوبي لكي يبرأوا من جهلهم بخطوط هذا الحد.

أما الاقلام والأحزاب والقيادات السياسية، فلم تلتفت إلى الحدود الجنوبية مرّة، لا قبل مؤتمر مدريد (١٩٩١) ومباشرة المفاوضات العربية الإسرائيلية ولا من بعدها، وترى فيها تعليمه أو ترسيمة وطنية تشكّل بنداً من قضايا الوطن لدى هذه الأحزاب، أو بنداً من مواقعها ومواقفها وحواراتها المتبادلة في معارضاتها أو في موالاتها مع سياسات الحكومات القائمة. ولولا أعمال ما زالت يتيمة للدكتور عصام خليفة حول الحدود الجنوبية في موازين الصراع الدولي وفي موازين القوى المحلية وفي موازين المياه، لظلّت الأدبيات اللبنانية خلوّاً من مواضيع الحدود، وظلّت أبحاث الحدود غشيمة سائبة، وظلّت فاكهة مقالات صحافية قصيرة تدور مع مروحة المواقف والاحداث، قاسية عاصية أم لينة مسايرة، وفي الحالين دون كبير علم في الأمر، ولا تفرّق غالباً ما بين «بعير» القرار ٤٢٥ وما بين «ناقة» القرى السبع. ولا يبتعد الفنيون الجغرافيون عن مثل هذه الحالة، فهذه خارطة لبنان السياحية، وفي طبعتها الخامسة عشرة والصادرة سنة ١٩٩١، توقع قرية «النبي يوشع» إحدى القرى السبع، المرفوع طلب استعادتها من إسرائيل، علماً في رأسه نار، توقعها داخل

(*) نشرت في مجلة «الدفاع الوطني»، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١).
(**) أستاذ جامعي.

الأراضي اللبنانية الحالية، على خط المواصلات الذي يصل ما بين «عيترون» و«بليدا» (راجع خارطة رقم ١).

ولكن القراءة الرسمية اللبنانية للقرار ٤٢٥، إبان المداولات الدولية التي رافقت خطوات الانسحاب الإسرائيلي، شكّلت مع الموقف الثابت للحكم اللبناني بضرورة الوصول كاملاً إلى الحدود الدولية تعويضاً عن التباطؤ السياسي السابق في توضيح الحدود الدولية كما يطالب القرار ٤٢٥. ويعد ذلك إنجازاً كبيراً بحدّ ذاته، مع التبديلات والتغييرات الطبيعية التي كانت إسرائيل قد أحدثتها في هيئة المساحات المقتطعة والمضمومة، من غرس بساتين إلى إزالة العلامات الحدودية «الدولية» التي تدلّ، على الأرض، بين ما هو «فلسطيني محتل» وبين ما هو «لبناني».

الحدود التي «لا تعرف حداً»

لا يبدو الخلاف حول الحدود الدولية اللبنانية ـ الفلسطينية، واستطراداً الحدود اللبنانية مع «إسرائيل» حالة فاردة في النزاعات الحدودية الدولية. فالخلافات الحدودية تغطّي علاقات الدول جميعاً، لا بل إنها تعشش أحياناً داخل مكونات بعض الدول [1].

ولكن فرادة الحالة هنا، تأتي من فرادة الكيان الإسرائيلي عينه. فهو كيان هجين مغروس، شاءت صدفة الميثولوجيا وصدفة التوازن الدولي أن يكون على أرض فلسطين، بعدما كانت الصهيونية نفسها تتأرجح في خياراتها، وتداول غير منطقة من كرتنا الأرضية، لتكون محطّة الدولة الصهيونية الموعودة: في قبرص أو في جانب من أميركا الجنوبية (زاوية من بلاد الأرجنتين الواسعة)، أو في جانب من القارة الأفريقية (أرض غينيا).

وتأتي فرادة الحالة كذلك، من أيديولوجيا هذا الكيان: صهيونية ممتدة في تخيّرها على شعوب الأرض، وممتدة في شكواها وتظلّمها: فالشعب اليهودي يبقى دوماً شعباً مختاراً، والسبي يبقى سبياً وإن تقادم لآلاف السنين، والمحرقة تبقى محرقة، تزداد اشتعالاً وتعويضات وتنتقل أوزاراً من جيل إلى جيل.

وتأتي فرادة الحدود ثالثاً، من كون **سياسة إسرائيل باب شر وعداوة دائمين، لا علاقة لحالتي السلم والحرب بتحديد هذه الحالة أو تلك من حالات التجاور. فقضايا الاقتصاد والأمن والمياه والأراضي الخصبة والمشرفة استراتيجياً، وانتزاع كل ذلك ونزعه عن حقوق الجوار، كانت عصب مداولات السياسة الدولية، بضغط من أوساط الصهيونية، في تحديدها الأبعاد الجغرافية لهذا الكيان**. بمعنى أن هذه المداولات بشأن هذا الكيان العتيد، وقد افتقد الأساس التاريخي في رسم حدود له، بادرت إلى أرضية الحاضر أو المستقبل في الاقتصاد والأمن لرسم حدوده. وهذا ما تمثّله أصدق تمثيل كلمة غولدا مائير لصحيفة «معاريف» ١٩٧٢: «نريد تغييراً في حدودنا، في كلّ حدودنا، من أجل بلادنا».

وتأتي الفرادة رابعاً، في بقاء حدود هذا الكيان مفتوحة غير مضبوطة. **فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم، التي لم تضع «حداً» لحدودها**. وهي حالة استدعت من هيئة الأمم المتحدة، عندما تقدّمت إسرائيل منها بطلب انتساب إلى عضويتها، إشارة وشرطاً فريداً لقبولها، لم يطل غيرها من الدول. فقد ربطت عضويتها بشروط وردت في مقدمة قرار الموافقة: «...ومع الأخذ بعين الاعتبار إعلان دولة إسرائيل أنها سوف تقبل دون تحفظ التزامات الأمم المتحدة التي نصّ عليها الميثاق، وتقيّدها بواجباتها، منذ اليوم الأوّل الذي تصبح فيه عضواً في هذه المنظمة».

ومع الأخذ بعين الاعتبار «التصريحات والشروح التي قدمها ممثلو حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الدائمة، والتي تعهّدوا فيها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتّخذة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨ (المتعلّقة بالحدود) وفي الحادي عشر من كانون الأوّل ١٩٤٨ (التقسيم أو التعويض عن اللاجئين) فإن الجمعية العامة تقرّر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة» [2].

(١) نسوق على سبيل المثال الخلافات الحدودية ما بين الإمارات العربية المنضوية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
(٢) عصام خليفة، «لبنان، المياه والحدود»، بيروت، ١٩٩٦، ص ٨١.

وعلى هذا، يكون لكلّ حجر حدودي ما بين لبنان و«إسرائيل» حسابات ليس في موازين العلاقة ما بين الدولتين وحسب، بل بين إسرائيل والمدى الإقليمي المحيط كاملاً. وليس هذا بجديد فمراجعة المداولات البريطانية والفرنسية، وهي أساس أيّ حوار حدودي حالي، لا تخرج بغير هذه القناعة، حول تشابك «صغائر» الجغرافيا من ضفّة نهر أو نبع أو تلّة أو مرج صغير، مع قضايا العلاقات الاستراتيجية الحاسمة في السياسة والعسكر والاقتصاد. ولنا في مساحة «طابا»، الصغيرة أو في البعد أو القرب أمتار قليلة عن شاطئ «طبريا»، أو في مساحات صغيرة في «وادي عربة»، أسانيد قاطعة في ذلك.

انطلاقاً من هذه الفرادة الإسرائيلية في رؤية حدودها، تتعدى منطقة الجنوب الحدودية، بأهميّتها، مساحتها الجغرافية، وتكتسب موقعاً بارزاً في مخططات الأمن والاستيطان الإسرائيليين . وهي، وإن كانت لا تفي إلا بالقليل من طموحات الحركة الصهيونية، فإنها تشكّل خطوة في سبيل تزخيم الحدود الشمالية لكيان إسرائيل. فهذه المنطقة في حدّها الشمالي، خطّ الهدنة مع لبنان، تشكّل شريطاً أمنياً أوّلاً، لأنها تضمّ سلسلة من المرتفعات والتلال في الأراضي اللبنانية وتطلّ على عمقها غالباً، كمرتفعات «المنارة» (٩٥٠م) و«مسكاف عام» (٩١٠م) وجبل «عداثر» جنوبي قرية «رميش» (١٠٠٦م)[٣]، و«قلعة الراهب» في منطقة «الشعب» (٧٣١م)، «المطلة» (٥٢٥م) «المالكية» (٨٩٠م)، إضافة طبعاً إلى بعض مرتفعات إصبع الجليل التي هي امتداد لمرتفعات «جبل الشيخ».

وإدراكاً من المخططين الصهيونيين لأهميّة هذه المنطقة، راحوا يبنون باكراً مستعمراتهم في محاذاة خطّ الانتداب أو في داخله في الجهة الشمالية (داخل لبنان)، وفي سنوات سابقة على قيام الكيان الصهيوني، ومن أهم هذه المستعمرات في «الجليل الغربي»: «عين عيرون» (١٩٣٤)، «حانيتا» (١٩٣٨)، «الون» (١٩٣٨)، «متسوفا» (١٩٤٠). وفي «الجليل الشرقي»: «المطلة» (١٨٩٦)، «كفار جلعادي» (١٩١٦)، «بيت هيلل» (١٩٤٠)، «راميم» (١٩٤٤) ، «راموت نفتالي» (١٩٤٥)[٤].

ومع هدنة ١٩٤٨ عملت إسرائيل على توسيع احتلالها لمناطق حدودية لبنانية جديدة عندما اجتاز لواء «كرملي» الإسرائيلي خط الحدود أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، «وسيطر على القرى الواقعة غربي طريق المنارة والبالغ عددها ١٧ قرية... ووصلت قوات اللواء إلى «دوبا» (وادي دبي يقع غربي قرية بلدة حولا) في الغرب وإلى نهر الليطاني في الشمال»[٥].

وفي السنة الأولى من قيامها، سارعت إسرائيل إلى بناء مستعمرات عديدة في الجليل منها: بيتست، اينان، تساهال، شلومي، شومرا، كفار روش هانيكرا، ملكياه، ميرون، يرؤون، يفتاح، يوفال. كذلك لم تتأخّر في مباشرة ملء مناطق الجليل بالمستعمرين الجدد فور إنجاز الاحتلال: «.. قلت له أن يرسل عشرة آلاف مهاجر إلى قرى الجليل... بيد أن الوقت ثمين فعليه أن يعجّل في توطين عشرة آلاف يهودي في الجليل...»[٦]

وقد أظهرت حرب ١٩٤٨ الأهمية العسكرية لهذا الشريط الحدودي الجليلي، إذ شكّل بالنسبة إلى الفريق العربي نقطة تجمّع لجيوشه، النظامية منها أو المتطوعة المتمثّلة في جيش الإنقاذ. فقد تجمّعت، على سبيل المثال، في معركة «المالكية» الثانية (٥ ـ ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨) قوات عسكرية زاد عديدها على ثلاثة آلاف مقاتل من الجيوش اللبنانية والعراقية

---

(٣) لفت إشراف هذا الجبل نظر رحالة القرن التاسع عشر: «وفي الشمال الشرقي على الصعيد الذي يفصل مياه «الحولة» عن البحر المتوسط يقع جبل عداثر، وهو قمة مخروطية الشكل، منعزلة عن البحر جنوبي رميش». راجع: إدوار روبنصون، «يوميات في لبنان»، ج ١، بيروت، دار المكشوف، ١٠٤٨، ص ١٨٦.

(٤) راجع: أنيس صايغ ، «بلدانية فلسطين المحتلة»، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٨، (الأسماء مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية).

(٥) راجع: «حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الرسمية الإسرائيلية»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٦٠. وتتابع الرواية الرسمية الإسرائيلية أن «إسرائيل في مفاوضات الهدنة اللاحقة حاولت الحصول على تنازلات من سوريا لقاء إخلاء هذه القرى، دون ان تصيب أي نجاح». راجع: ص ٧٠٥.

(٦) راجع: بن غوريون، «يوميات الحرب (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)»، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة وسمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٦٧٣.

والسورية ومتطوّعي جيش الإنقاذ، بالإضافة إلى فصيل من المتطوّعين اليوغسلاف[٧]. وقد عرفت هذه المنطقة إلى المعارك العسكرية الشرسة في «كامب يوشع» و«المالكية»[٨] مجازر دموية ليست من حماة العمل العسكري، وإنما من حمّى العدوانية والقتل الصهيونيين، كما حدث في «قديثا» و«صلحة»، في الجانب الفلسطيني.

ومثل هذا جرى في «حولا» يوم ٣١ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٨، أي بعد عشرة أيام بالضبط من «الصف» في «صلحة». فقد دخل الإسرائيليون «حولا»، بعد انسحاب مشبوه لجيش الإنقاذ، دخلوا متنكّرين بلباس هذا الجيش وشاراته، ووقع في أسرهم من أهالي القرية خمس وثمانون رهينة، جُمعوا في ثلاثة بيوت، إلا من استخلصته من أيدي الإسرائيليين قوات هيئة الامم المتحدة. أعدموا جميعاً، ولم ينج منهم إلا ثلاثة. وكانت الحصيلة نحو سبعين شهيداً أو ما نسبته ٨٢٪ من أهالي القرية[٩].

كذلك كان التدمير الكلّي نصيب جميع القرى العربية في الجليل الأعلى المحاذية للحدود مع لبنان. والخريطة التي ينقلها غازي فلاح عن القرى العربية التي دُمّرت في الجليل سنة ١٩٤٨، لا تبقي سوى قريتين قائمتين على الحدود مع لبنان في الناحية الجنوبية قبالة «علما الشعب»، بينما الدمار يمحو القرى جميعاً في إصبع الجليل بدءاً من الحدود اللبنانية حتى الحدود السورية من جهة الشرق[١٠]. اما القرى الباقية في قلب الجليل وعلى مسافة من الحدود اللبنانية، «فقد أحيطت... من كل جهة بحزام من المستوطنات اليهودية» ونجد من الزاوية الجيوبوليتيكية أن هذا الحزام من المستعمرات وقف حاجزاً يحول دون اتصال القرى العربية المتبقية في إسرائيل بنظائرها خارج الحدود في الدول العربية المجاورة[١١].

أخيراً تبقى كلمة بن غوريون هي الأكثر دقة في التعبير عن موقع الجليل والشريط اللبناني في استراتيجية الاستيطان الصهيوني: «لا ينبغي الظن أن الجليل لنا، بعد الاحتلال العسكري. وليس هناك إمكان لأن يكون في أيدينا جليل خالٍ ومقفر. فإذا لم نسارع إلى استيطان الجليل الأعلى فهذه ستكون هزيمة سياسية. ينبغي إقامة سلسلة من المستوطنات على امتداد شاطئ البحر حتى «رأس الناقورة» وعلى امتداد حدود لبنان كلّها وفي ضواحي «صفد» أيضاً. وينبغي استقدام مهاجرين جدداً لهذا الغرض والطلب من الهيئات الاستيطانية إرسال مرشدين، وإذا كان هؤلاء في الجيش فيجب إخراجهم، لان للاستيطان هذا قيمة عسكرية»[١٢].

ترسيم الخط الأزرق

تميّزت عمليّة ترسيم الخط الأزرق الوهمي بمفارقات غير مسبوقة. فالانسحاب الإسرائيلي والبحث في الحدود هما من السوابق في العلاقات العربية الإسرائيلية. فالانسحاب تمّ بلا مفاوضات، وحتى من دون لقاءات تنسيق ميدانية، وترك للأمم المتحدة، وليس لاعتبارات الأمن الإسرائيلي، مهمّة تصوّر خط أزرق للحدود، مع ان حدود «مصالح» إسرائيل كانت دائماً خطوطاً حمراء لمواقعها وحدودها.

---

(٧) راجع: هاني الهندي ، «جيش الإنقاذ (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٤، آب/أغسطس، ١٩٧٣.

(٨) بشأن معركة «المالكية» راجع: فايز حسن الريس ، «القرى السبع الجنوبية» (بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨٥)، ص ١٠١ وما بعدها. كذلك راجع: وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٥٥٣ وما بعدها.

(٩) لمزيد من التفصيلات وأسماء الضحايا، راجع: حسن قاسم، «حولا قرية منسية»، رسالة أُعدت لنيل شهادة الجدارة (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، ملحق رقم ٢. راجع كذلك: كاتيا سرور، «شهادات من جبل عامل». جريدة «السفير»، ٢٥/٢/١٩٨٣.

(١٠) راجع: غازي فلاح، «الجليل ومخططات التهويد» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٢٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٢) بن غوريون، المصدر السابق ، ص ٦١٠.

إن مقارنة سريعة مع قواعد الانسحابات الإسرائيلية من أراض عربية كانت قد احتلتها سابقاً في مصر والأردن، ترينا حجم الإنجاز اللبناني. ففي الاتفاقات المصرية الأردنية، كان يقابل الانسحاب الإسرائيلي «انسحاب» مقابل لمصر والأردن من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. **أما في الحالة اللبنانية، فإن الانسحاب الإسرائيلي تمّ دون أي التزام لبناني مقابل يطال أوجه الصراع العربي ـ الإسرائيلي القادمة**، في مواقف محايدة في لواحق أيام هذا الصراع، وفي كافة مستوياته السياسية أو العسكرية. لا بل إن هذا الانسحاب الإسرائيلي، تزامن مع خطاب سياسي لبناني، رسمي هذه المرة، وعلى لسان أعلى المراجع المسؤولة، يؤكّد على تلازم الموقف اللبناني، من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مع الجوانب الممتدة لهذا الصراع على المسار السوري، وعلى مسار مستقبل الشتات الفلسطيني وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

يخالف الانسحاب الإسرائيلي من لبنان إذن، مجمل التوجهات السياسية الإسرائيلية التي طالما حاولت أن يكون «الحوار» ثنائياً ما بينها وبين كلّ دولة على حدة من دول الطوق العربية، ومن بعد ذلك يتمّ الالتفات إلى المنظمات والهيئات الدولية لتشكّل تغطية وضماناً لاحقاً، لأيّة اتفاقات في حال حصولها. والجديد في الانسحاب الإسرائيلي من لبنان أن إسرائيل أعلنت، وبعد ٢٢ سنة من الرفض السياسي والعملي، قبولها قراري مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و٤٢٦. أي أنها اندفعت في مسار سياسي مقلوب، مقارنة مع سياساتها السابقة. والبديهي هنا أن هذين القرارين بضمانتهما الدولية يعنيان، في التطبيق العملي، تراجع إسرائيل إلى خط الهدنة ما بينها وبين لبنان، أي إلى الحدود الدولية، باعتبار أن خط الهدنة هو الخط الذي التزمته إسرائيل حدوداً دولية، وبكفالة الأمم المتحدة، مع توقيع اتفاقية «رودوس» سنة ١٩٤٩. وهذا هو أقصى «الاعتراف» السياسي الذي استطاعت إسرائيل «إنجازه» من انسحابها من الأراضي اللبنانية المحتلّة. والوجه الجيو سياسي لهذا «الإنجاز»، أي العودة إلى توازن الهدنة، هو توصيل إسرائيل فعلاً إلى الإذعان لمعاهدة باريس ١٩٢٠ وترسيمها ١٩٢٣، وهو موقف لم تستجب له مرّة إسرائيل، في نظرتها إلى الحدود مع لبنان، انطلاقاً من أسانيد توراتية حيناً، وحيناً انطلاقاً من أسانيد المعطيات التي كان الساسة الصهاينة يرونها في العشرينات والثلاثينات والأربعينات، ومن بعدهم كان يراها الساسة الإسرائيليون منذ أواخر الأربعينات، ضرورية لأمن «دولة إسرائيل» [١٣].

ويزيد في ألق هذا الإنجاز وتاريخيته أنه أطاح بمخططات إسرائيلية لترسيم حدودي لبناني يتناسب مع طموحاتها الاستراتيجية. وهو ما يجهر به صراحة «موشيه برافر» حين يكتب: «وقد يقتضي بروز مثل هذا الوضع إعادة تخطيط الحدود مع السلطات اللبنانية الجديدة...ولا نرى أن هناك ما يمنع من إعطاء الجانب الاستراتيجي الأهميّة الأولى في تخطيط الحدود» [١٤].

كان هذا الجانب الاستراتيجي الإسرائيلي يحتج بضرورة إجراء «بعض التعديلات الصغيرة أو المحلية على الحدود الكثيرة الانحناءات والالتواءات فوق الطبيعة الجبلية، من أجل جعلها مستقيمة وتقصيرها إلى أبعد حدّ ممكن» [١٥]. ولكن «شد» الحدود وتجليسها في العرف الإسرائيلي كان يشكّل مظلّة لما هو أدهى في آثاره على التماسك الوطني اللبناني: و«يمكننا الافتراض هنا أن إسرائيل لن تستطيع التغاضي عن المصير الذي قد يخبئه القدر للقرى الحدودية المسيحية اللبنانية، وأنها قد تعمد إلى طرح فكرة استبدال حدودها السياسية الحالية مع لبنان، تلك الحدود العرقية اليهودية العربية إلى حدود سياسية عرقية من لون جديد، بحيث تكون من الجانب الإسرائيلي حدوداً عرقية إسرائيلية مسيحية، وعلى الجانب الآخر حدوداً عربية إسلامية (شيعية)».

جاء الإنجاز الأكبر في مواجهة هذه الاستراتيجية الحدودية الإسرائيلية من الرد الوطني اللبناني «باستقامة

(١٣) حول هذه الرؤى الصهيونية والإسرائيلية، راجع: عصام خليفة، المصدر السابق، ص ٦١ وما بعدها.
(١٤) برافر، موشيه، «حدود أرض إسرائيل»، دار الجليل، عمان، ١٩٨٢: ص ٢١٣.
(١٥) برافر، موشيه، ص ٢١٢.

وشد» الحدود الداخلية السياسية والاجتماعية لدى هيئات المجتمع اللبناني كافة بالتأكيد على الاستقرار السياسي والتوازن الوطني والالتفات حول قيامة الدولة الجامعة.

وفي ميدان الإنجاز اللبناني يأتي اتخاذ الموقف والثبات عليه: «المسألة ليست مسألة أمتار بل مسألة مبدأ والذي لا يحافظ على حقّه لا أحد يحترمه. الحقّ حق وليس بحجمه» [١٦]. **وهذا الموقف هو الذي أدّى إلى استرجاع أراض لبنانية كانت محتلّة مع تحديد عام ١٩٤٨**، كما هي حال الـ٢٣٠٠ دونم التابعة لبلدة «هونين»، أو محتلّة ما بعد هذا التحديد بقليل بوضع اليد الإسرائيلية عليها، كما هي حال الـ١٨٠٠ دونم قرب مستعمرة «المنارة»، والتي جعلت من هذه المستعمرة بعد انسحاب إسرائيل على بعد ٦ أمتار فقط من الحدود [١٧]. أو أراض مستحلة في عمليات الضم والاقتطاع التي كانت إسرائيل تمارسها على امتداد سيطرتها بالنار أو بالاحتلال المباشر للشريط الحدّي. **وقد بلغت هذه الأراضي المسترجعة ١٧ مليون متر مربع** [١٨] (١٧،٦٧٦،٦٠٠م٢ تماماً). **وهي مساحة لا يعرف سرّها إلاّ أبناء الحدود أنفسهم، فهي إما مرتفعات مشرفة استراتيجية، وإما أنها تمثّل الصفوة من الأراضي الزراعية المنبسطة، بين منفرجات وتلال وهضاب المنطقة الحدّية مع فلسطين.**

حدود الخط الأزرق: دفعة على الحساب

طرح الانسحاب الإسرائيلي إشكالية فعلية، فكان اختراع الخط الأزرق حلاً فذاً لفضّ «الاشتباك» وما بين القراءة اللبنانية للحدود الدولية، والتي يرى لبنان ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل إليها من دون قيد أو شرط، كما ينصّ على ذلك القرار ٤٢٥، ومن دون أية اتصالات أو محادثات ثنائية مباشرة أو بالواسطة عبر طرف ثالث، وبين القراءة الإسرائيلية للحدود الدولية التي ستنسحب إليها. وقد جاء الخط الأزرق، أو الخط العملي في تسمية ثانية، قراءة ثالثة على ذمّة الأمم المتحدة هذه المرّة، لخط الانسحاب الإسرائيلي، وهو خط لا يختلف برأي الجانب الدولي عن خط الحدود الدولية لعام ١٩٢٣ إلا «في حدود العشرة بالمائة فقط، وفي مساحات لا تتعدى الأمتار القليلة» [١٩]. وقد جاء على قاعدة بأنه يجب للأمم المتحدة «أن تحدّد مادياً الأجزاء المعنية من هذا الخط ميدانياً من أجل ان تستطيع القيام بمسؤولياتها المتعلقة بالتحقق من الانسحاب الإسرائيلي» [٢٠].

ولم تعد ذات بال الاختلافات ما بين النظرتين اللبنانية والإسرائيلية إلى هذا الخط [٢١]**، ما دام الموقف اللبناني الثابت من هذا الخط، بأنه لا يعني حدوداً دولية بين لبنان وإسرائيل، وهذا ما أقرّت به الأمم المتحدة.** «عليّ ان اشدّد على أننا لا نرسم الحدود، أنها مسألة تتعلّق بالدول وليس بنا. ان أيّ خط يصادق عليه مجلس الأمن، بهدف التحقق من الانسحاب سيكون دون مساس قانوني بأيّ اتفاق مستقبلي حول الحدود بين الدول المعنية...» [٢٢]. ويجدر هنا ان نشير إلى ان هذا الموقف للمبعوث الدولي (لارسن) لم يكن هدية مجانية للبنان، وإنما جاء بعد احتجاج لبناني شديد على ما حاولت الأمانة العامة للأمم المتحدة تصويره من أن الخط الأزرق هو خط حدودي دولي، ويتمثّل وجه الاحتجاج بعدم وجود مثل هذا الخط الحدودي لا في الخرائط التي يملكها لبنان، ولا في تلك التي تملكها الأمم

(١٦) من كلام رئيس الجمهورية، راجع: «السفير»، ٢٢/٧/٢٠٠٠.
(١٧) صحف ٢٢/٧/٢٠٠٠.
(١٨) راجع: «النهار»، ٢٢/٧/٢٠٠٠.
(١٩) صحف ٨ تموز ٢٠٠٠.
(٢٠) صحف ٦ أيار ٢٠٠٠.
(٢١) ٦ نقاط يعتبر لبنان أنها تشكل انتهاكاً للحدود الدولية. وهناك ٧ نقاط في عرف إسرائيل. صحف ٨ تموز ٢٠٠٠.
(٢٢) صحف ٨/٧/٢٠٠٠.

المتحدة، ولا حتى تلك الموجودة لدى دولتي الانتداب. ثم ان موقع التساؤل يأتي حول حق الأمم المتحدة في أن تجيز لنفسها ترسم حدود وهمية بين دولتين وتعترف بها، وتتجاهل حدوداً دولية موثقة سبق وأقرّتها واعترفت بها منذ ان كان لبنان تحت الانتداب إلى حين الإعلان عن قيام دولة لبنان الكبير بحدوده المعترف بها دولياً.

إن ما حصل إذن هو انسحاب إلى خط أزرق. وهو خط في عرف الأمم المتحدة يمثّل نظرياً أقرب المسافات إلى خط الحدود الدولية. ولكن الإجابة عن «ماذا تبقّى لنا» تفترض بداهة جواباً واحداً: الوصول إلى الحدود الدولية وصولاً كاملاً غير منقوص بخرق أو بفتق. ولكن هذه الإجابة تستتبع سؤالاً آخر: «هل الحدود المتعارف عليها «دولية» ما بين لبنان وفلسطين بموجب ترسيم نيوكومب ـ بوليه ١٩٢٣/٣/٧، والتي أكّدها اتفاق هدنة ١٩٤٩/٣/٢٣ حدوداً «دولية» ما بين لبنان وإسرائيل، هي فعلاً الحدود التي كان اتفاق باريس ١٩٢٠/١٢/٢٣، قد عرّفها حدوداً دولية والتي جاء على أساسها الترسيم اللاحق مع لجنة نيوكومب ـ بوليه؟

إن الوقائع والظروف السياسية الدائرة راهناً تخرج الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية في ميزان العلامات القائمة عن الاعتبارات الدولية التي تحكّمت في ترسيمها الأوّل، وهي اعتبارات تنبع أساساً من المصالح البريطانية والمصالح الفرنسية وخططهما السياسية من منظور السيطرة على المنطقة. كانت هذه الترسيمات إذن تنبع من «تقنيات» التوازن السياسي الدولي والسياسي المناطقي والمحلّي، أي أنها تنبع من حدود توازن مزدوج أو مثلث، ونقطة التوازن هذه هي بالقطع، وراء التباين القائم بين القراءة البريطانية والقراءة الفرنسية لحدود اتفاقية ١٩٢٠.

إلى هذا التوازن والتباين نضيف عوادي الطبيعة، وعوادي تقصّد إزالة ترسيمات الحدود وعلاماتها والمحدّدة بـ٣٨ معلّماً رئيسياً و٩٨ معلّماً وسيطاً و١١ معلّماً مساعداً، وفقاً لاتفاقية نيوكومب ـ بوليه عام ١٩٢٣ واتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩. ذلك أنه عند ترسيم الحدود وفقاً لاتفاق ١٩٢٣ «وضعت حجارة ونوع من الأسمنت على الأرض وتمّ انتقاء مواقع لحسن الرؤية وعند الانعطافات الحدودية. وقد زالت الأعمدة مع مرور الزمن والتغير البيئي». أما «الأعمدة اللبنانية»، كما يلاحظ الجنرال سيرنيان [٢٣] «فكانت مثبتة على قمم الجبال والوهاد وما لبثت أن اختفت بسبب عمليات التخريب أو تمّ تدميرها عام ١٩٧٨. كما اقتلع بعضها من إسرائيل وثبتت محلها مراكز إسرائيلية. و«لاحظت» يتابع الجنرال «أنه لم يبق منها سوى عمود واحد» [٢٤].

والآن وقد تمّ ترسيم الخط الأزرق خطاً مؤقتاً بانتظار ترسيم نهائي للحدود، فإن المحذور الذي كان يحكم السياسة اللبنانية، وحتى لسنوات قليلة من تاريخ الانسحاب الإسرائيلي، فتح الملف الحدودي خوفاً من طموحات إسرائيلية باتجاه الشمال، أي باتجاه الجنوب اللبناني، هذا المحذور زال إلى غير رجعة.

وعلى هذا الواقع المستجد أن ينتقل بالموقف اللبناني من رؤيته الحدودية الترسيمية إلى واقع أكثر جذرية، **أعني المطالبة بالعودة إلى الحدود الدولية الفعلية والصحيحة**، كما تحددت في اتفاقية باريس ١٩٢٠/١٢/٢٣، والمطالبة بترسيم دقيق وصارم لتلك المعاهدة، التي هي في أساس أي ترسيم لاحق، والتي ارتكبت باسمها كل التجاوزات اللاحقة المتمثلة في تحويرات تطالها انطلاقاً من توازن المصالح الفرنسية والبريطانية اللصيقة بالمصالح والمشاريع الصهيونية لمستقبل فلسطين.

وما سنحاوله في الصفحات التالية، هو الإطلالة على التحديد الدقيق لمعاهدة باريس، وترسيماتها المغلوطة في اتفاقية نيوكومب ـ بوليه، وهذا ما يوصلنا فعلاً إلى ما يتوجب علينا العمل لاستعادته من خلال العودة **أوّلاً** إلى هذا الترسيم الصحيح، **وثانياً** من خلال تأكيد لبنانية «مزارع شبعا»، **وثالثاً** من خلال إقفال اللهفة الإسرائيلية للمياه اللبنانية باستثمار مياه أنهره الجنوبية خير استثمار.

(٢٣) معاون قائد اليونيفل.
(٢٤) راجع صحف ٨ تموز ٢٠٠٠.

أولاً: الحدود الدولية بين المرسوم والترسيم

لقد ارتبطت الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية (واستتباعاً الحدود السورية الفلسطينية)، منذ ولادتها بتعقيدات المواقف المتقابلة ما بين الانتدابين البريطاني والفرنسي، وخططهما المعلنة والخفية في السيطرة على المنطقة. إضافة إلى الطبيعة الجغرافية من أودية ومنحدرات وجبال والذي تمر فيها هذه الحدود، إلى كثافة الوجود البشري على الجانبين الفلسطيني واللبناني، والذي يكفي لتأكيده القول بأن **القرى الحدودية اللبنانية، في الخط الحدودي، أو القرى الخلفية القريبة والمواجهة للجليل الفلسطيني (الغربي) أو المواجهة «لإصبع الجليل» (الحدود من الشرق)، تزيد في تعدادها على المائة قرية وبلدة**، أي بمعدل تجمع سكاني معتبر مقابل لكلّ كلم حدودي طولي [٢٥]. ويزيد من تشابك هذا الأمر، **العلاقات التاريخية الممتدة ما بين تجمعات هذا «الجليل الفلسطيني» (الجليل الأعلى)، والجنوب اللبناني المعروف تاريخياً «بالجليل الأسفل»، وهي صفة ما تزال محفوظة في التسمية التي تأخذها بلدة «قانا» الجنوبية مع توصيفها بـ «قانا الجليل»**.

وبالعودة إلى تاريخية الترسيمات الحدودية نرى فلسطين الإنكليزية في اتفاقية «سايكس ـ بيكو»، كانت خارج حوض منطقة «الحولة» التي كانت من حصة المنطقة الفرنسية، كذلك كانت مدينة «صفد» ومنطقتها. وهذا يعني أن الخط الجنوبي لمنطقة الانتداب الفرنسي كان يصل ما بين «رأس الناقورة» والطرف الجنوبي لمنطقة «صفد».

وبالنظرة إلى اتفاقية ١٩٢٠/١٢/٢٣، وإلى ترسيماتها في اتفاقية ١٩٢٣/٣/٧، نطرح السؤال التالي: كيف تحدد حدود ما بين لبنان وفلسطين، بموجب هذه الاتفاقية؟

انطلاقاً من المادة الأولى في «تعيين الحدود»، ترسم اتفاقية باريس ١٩٢٠ الحدود اللبنانية الفلسطينية وفقاً للخط التالي:

«... ومن هناك (من بانياس) سترسم الحدود باتجاه الغرب حتى «المطلة» التي ستبقى ضمن الأراضي الفلسطينية، وسيقتفي أثر هذا الجزء من الحدود بشكل يضمن معه للمنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، مواصلات سهلة داخل المنطقة بأكملها مع مناطق «صور» و«صيدا»، وكذلك استمرار الطريق الواصلة ما بين غرب وشرق «بانياس»، ومن «المطلة» ستصل الحدود حتى الخط الفاصل بين «وادي الأردن» و«حوض الليطاني». ومن هنا ستتبع هذا الخط باتجاه الجنوب، وبعد ذلك ستتبع بشكل أساسي الخط الفاصل ما بين «وادي فارة حورون» و«كركرة»، التي ستبقى تحت الانتداب البريطاني «ووديان «الدبلة» و«العيون» و«الزرقة» التي ستبقى تحت الانتداب الفرنسي وستصل الحدود البحر الأبيض المتوسط في ميناء «رأس الناقورة»، سيبقى في المنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي [٢٦]».

اتفاقية ١٩٢٠/١٢/٢٣ الحدودية إذن، والتي وقّعت في «باريس» ما بين اللورد «هاردينغ أوف بنشورات» والفرنسي «ليغيس»، **كانت ترجمة جديدة لتوازن ما بعد الحرب، وترجمة أكثر وضوحاً للسياسة البريطانية في تكبير حدود انتدابها المرصود، في مقبل الأيام، كإطار سياسي لوعد «بلفور» اللاحق**. وقد شكّلت هذه الاتفاقية أساس المسح التفصيلي للحدود، والذي قامت به لاحقاً لجنة حدودية عُرفت باسم رئيسيها «نيوكومب وبوليه» (S.F. Newcomb and N. Paulet)، والتي كان تشكيلها تنفيذاً للمادة الثانية من معاهدة باريس الانفة. لقد كانت اجتماعات نيوكومب ـ بوليه، اجتماعات «تسليك» حدود لتعريف ١٩٢٠/١٢/٢٣، أي أنها كانت تهدف بالأساس إلى إزالة بعض الصعوبات المتعلقة بانتقال السكان، وباستثمارهم لأراضيهم الواقعة على جانبي الحدود. لذلك كان لها اجتماعات مع أعيان القرى. وقد توصّلت اللجنة إلى وضع تقريرها المفصل في ١٩٢٢/٢/٢٣، والذي لم تصدّق عليه بريطانيا إلا بعد ما يزيد على السنة من

(٢٥) تكاد الحدود المصرية ـ الفلسطينية (٢١٠ كلم) أن تكون خلواً من أي وجود بشري ثابت، اللهم سوى عدد محدود جداً من قبائل متنقلة عبرها ما بين نقطتي «رفح» و«خليج العقبة». كذلك فإن الحدود الفلسطينية مع الاردن ٦٢٤ كلم، لا تعرف وجوداً بشرياً ذا كثافة، إذ لا تزيد التجمعات السكانية على طول الخط الحدودي الفلسطيني الأردني على الـ٧١ تجمعاً، جلّها هيئات قروية صغيرة العدد.
(٢٦) نيلس يان، «تعيين الحدود الشمالية لفلسطين في الأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠». مجلة «شؤون فلسطينية»، عدد ٥٢، ك ١، ص٩٢.

تداوله، أي في ١٩٢٣/٣/٧. وقد أصبح هذا الترسيم الحدودي شرعة دولية بدءاً من سنة ١٩٢٤، أي بعد إقراره في «عصبة الامم»، والتي عاودت سنة ١٩٣٤ تأكيد قرارها الآنف. كذلك تكرس هذا الاتفاق شرعة دولية مع تأكيد هيئة الأمم المتحدة في القرار ١٨١ (قرار تقسيم فلسطين) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، على الحدود الدولية لفلسطين. حيث جاء في الجزء الثاني من القرار: «يحد منطقة الدولة العربية في «الجليل الغربي» من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من «رأس الناقورة» إلى نقطة شمالي «الصالحة». كذلك تكرّست هذه الحدود، شرعة دولية في اتفاقية الهدنة الموقّعة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣/آذار/١٩٤٩، عندما حددت الاتفاقية في البند الأوّل من المادة الخامسة خط الهدنة الدائمة هو «خط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين».

ومن جديد ارتفدت هذه الخطوط بشرعية إضافية، من مراكز القرار الدولية هذه المرة، عندما أذاعت كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في ٢٦ أيار ١٩٥٠، بياناً أعلنت فيه تمسّكها بالوضع القائم في الشرق الأوسط، ودعت إلى المحافظة على خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، وحذّرت من أنها ستتدخل عسكرياً في حال إحداث تغيير في هذه الحدود.

إن قراءة الاتفاقية الآنفة تقودنا إلى تسجيل ملاحظات عدّة نكتفي منها باثنتين تتعلقان بطرفي الحدود: الحد الغربي من طرف البحر، والحد الشرقي قبل نقطة الانطلاق شمالاً طوال إصبع الجليل.

١- إن وادي «كركره» يمر جنوبي قرية «البصة» (خارطة رقم ٢). وهو وادٍ شتوي يبتدئ تجمّعه بالقرب من «تربيخا»، ويمر بخربة كركره التي ينسب إليها... ثم ينتهي في البحر جنوب «مينة المشيرفة» على بعد كيلومترين من رأس الناقورة [٢٧].

إن تسمية هذا الوادي حداً جنوبياً لمنطقة الانتداب الفرنسي يعني أن قرية «البصة» الواقعة في الكتف الشمالي لهذا الوادي تقع حكماً داخل الحدود اللبنانية، وهذا ما كانت عليه هذه القرية حتى مطلع الأربعينات. فقد لاحظ أكرم زعيتر أن قرية «البصة» التي تقع على الحدود الشمالية «ومع أنها من فلسطين - والاستدراك هنا لأكرم زعيتر - إلا أن سور «تيغارت» الشائك قد فصل نصفها عن فلسطين، وأقيم بطرف القرية من جهة الجنوب الغربي باب حديدي يفتح في أوقات معيّنة لدخول أهل القرية من بابه إلى فلسطين، وهناك عند الباب أقيم معقل للبوليس البريطاني لحراسة الباب. ويسمى هذا المعقل «كمب نمرة واحد» يرأسه شاويش بريطاني. ومن هناك تمتدّ الطريق الشمالية المحاذية للشريط الشائك سريعاً حتى تصل إلى الحولة» [٢٨].

إن شريط «تيغارت» [٢٩]، وموضعه الحدودي جنوبي قرية «البصة»، يشكّل مرجعية حدودية أساسية، كونه «ماركة» بريطانية الصنع. فالمعروف أن هذا الشريط شكّل عازلاً على امتداد الحدود اللبنانية - الفلسطينية، طيلة عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، وقد أقامته سلطات الانتداب البريطاني قطعاً للمدد الذي كان يصل إلى فلسطين من لبنان، إبان ثورة الشيخ عز الدين القسّام ١٩٣٦ / ١٩٣٩. ومع أن هذا الشريط العازل، لم يقم، باعتراف الأدبيات الحدودية الإسرائيلية، «فوق الخط الحدودي بالضبط بل بالقرب منه» [٣٠]، إلا أن، هذه الأدبيات تتحاشى الإشارة إلى أن الخط الحدودي الذي يطابق امتداد هذا الشريط، كان الخط الذي يجاور التجمعات السكنية أو يخترقها، لأن الهدف الأساسي من إنشائه كان مراقبة هذه التجمعات وإطلاق النار أو اعتقال كلّ من يخترق الحدود دون إذن مسبق. بينما كانت تضاريس الجبال والاودية عوائق طبيعية أو موجبات عسكرية، تمنع تطابق خط الحدود مع أسلاك هذا الشريط. على هذا يمكن القول بأن البوابات القائمة على هذا الشريط وفي مداخل القرى من صوب لبنان أو في مخارجها من الناحية الجنوبية صوب فلسطين هي أقرب نقاط الشريط الشائك إلى الخط الحدودي، سيما وأن هذه البوابات، والتي عرفتها العامة باسم

(٢٧) مصطفى الدباغ، «فلسطين بلادنا»، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ج ٧، قسم ٢، ص ١٦٤، و٣٣٧.
(٢٨) أكرم زعيتر، «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ - ١٩٣٩»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ١٩٨٤، ص ٥٠٣.
(٢٩) «تيغارت» ضابط بريطاني خدم في الهند وقد نجح هناك في القضاء على حركات التمرد بعزلها في مناطق مشرّطة.
(٣٠) برافر، ص ١٣١.

كامب (كامب نمرة واحد قرب «البصة»، «كامب صلحة»، «كامب سعسع»، «كامب يوشع»، بوابة أو «بوابة بيسمون») (راجع خارطة رقم ٤)، كانت عبارة عن ثكنات وأبراج عسكرية كبيرة تذكر بقلاع القرون الوسطى.

٢- أما بالنسبة للحد الجنوبي الثاني الذي تحدّده اتفاقية ١٩٢٠/١٢/٢٣، وأعني به «وادي فارة حورون» (خارطة رقم ٣)، فهو الوادي الذي يحمل مياه الأمطار الهاطلة في نواحي «سعسع» و«الجش»، حيث يعرف عندها باسم «وادي المعصمية»، و«فارة» حيث يعرف باسمها. وعند قرية «ديشوم» يأخذ اسم «وادي الحنداج»، وينتهي في بحيرة الحولة عند قرية «تليل»، بعد أن يمر بقرية «الحسينية». تجري مياهه في أكثر أوقات السنة.

إن اتخاذ هذا الوادي حداً جنوبياً تقف عنده منطقة الانتداب الفرنسي يعني أن قرية «فارة»، في الكتف الشمالي لوادي «فارة»، أو على الأقل قرية «صلحا» وهي إحدى القرى السبع، الواقعة شمالي قرية «فارة»، تدخل، بموجب تعريف اتفاقية باريس ١٩٢٠/١٢/٢٣ في منطقة الانتداب الفرنسي.

الحدود الدولية و«حد الزعرورة» الإسرائيلية

نسارع هنا إلى القول بداية بأن الحديث من قِبل باحثين لبنانيين عن ترسيمات حدودية خاطئة جرت على قاعدة تطبيق خاطئ على الارض (نيوكومب - بوليه) لاتفاقية باريس ١٩٢٠/١٢/٢٣ يبدو وكأنه قفزة في فراغ القراءات الدائرة حول الحدود الدولية ما بين لبنان والكيان الإسرائيلي. فالرد السياسي أو التفاوضي (في حال حصوله) على مقولة الخطأ هذه، سوف يكون جاهزاً، وفق الصيغة الشعبية الشائعة: «التوك من المكوك». و«مكوك» الكتابة الوطنية يدفع بالباحث اللبناني إلى مط الحدود إلى «صدر» أراضيه وقياساته وفقاً لقيمة وطموحاته الوطنية.

وعلى هذا، سنحاول في مناقشتنا للترسيم الحدودي أن ننطلق من القراءة الإسرائيلية نفسها، والتي تقرّ بلا مواربة بحقوق لبنانية واسعة، يتوجّب على المفاوض اللبناني أن يركّب عليها أسانيده في الدعوة إلى ترسيم حدودي وإلى ترسيمات دولية ضامنة، وحسب تعريف ومرسوم «الجد» التاريخي لكل الترسيمات الحدودية اللاحقة، أعني معاهدة باريس ١٩٢٠/١٢/٢٣.

سيشكل مؤلف موشيه برافر **حدود دولة إسرائيل** [٣١] مرجعنا في الإطلالة على ترسيمات اتفاقية نيوكومب - بوليه (١٩٢٣/٣/٧)، وقد جاءت قبل أن يكون لمؤتمر مدريد موقعه من العلاقات العربية الإسرائيلية، اي بتعبير آخر، قبل أن تصبح الحدود العربية الإسرائيلية على المحك العملي، وقبل أن توكل المفاوضات القائمة امر هذه «الحدود» إلى السياسيين والخبراء العسكريين الإسرائيليين.

كيف ترى هذه الدراسة الإسرائيلية إلى الحدود اللبنانية - «الإسرائيلية»؟

يقول موشيه برافر إن لجنة نيوكومب - بوليه [٣٢] مارست عملها لمدّة تزيد قليلاً على السنة، إذ أنهت أعمالها مطلع

(٣١) برافر، «حدود دولة إسرائيل. في الماضي والحاضر والمستقبل. الجوانب السياسية والجغرافية»، ترجمة بدر عقيلي، دار الجيل، عمان، ١٩٨٢. وهو الكتاب الإسرائيلي الوحيد الذي يبحث في حدود «دولة إسرائيل». مؤلفه بروفيسور في جامعة تل أبيب. وقد جاء هذا الكتاب، كما يقول مؤلفه «ثمرة معلومات جمعها من هنا وهناك بشق النفس، وقد وضعتها تحت تصرف وزارة الخارجية الإسرائيلية منذ ٣٠ سنة. ولكن الوزارة لم تعرها أي اهتمام. نظراً لأن القضية لم تكن آنذاك مثار أو قيد البحث».
ونحن سنضرب صفحاً عن خلفية الكاتب الصهيونية، ذلك أنه ينطلق من اعتبار «أرض إسرائيل» حقيقة مسلمة غير قابلة للنقاش. ويحاول أن يفسر تصور وضعية «أرض إسرائيل» انطلاقاً من نظريات الحدود المختلفة. فلا مجال للتشكيك «بدولة إسرائيل» وكيفية قيامها والاهداف التي صارت من أجلها، والطبيعة السياسية لعملية إقامة هذه الدولة، بل ينطلق من اعتبار أن «دولة إسرائيل» حقيقة قائمة منذ ما قبل الميلاد، وما زالت حيث مرّت بمراحل مختلفة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، وأن «أرض إسرائيل» التي أُقيم على جزء منها «الدولة» في بعض المراحل هي الاخرى أرض منزلة لليهود منذ القدم وتم «التطاول» عليها في بعض مراحل التاريخ من قِبل الغزاة...!
ولا تخفى المصطلحات التي يوظفها الكاتب في خدمة أغراضه وهو يحاول إثبات حدود إسرائيل، فذلك ما يمكن أن يتجاوزه القارئ. فالاستعاضة عن اسم فلسطين بـ«أرض إسرائيل» لا تخرج عن المألوف في الفكر الصهيوني.
(٣٢) راجع: ص ١٠٩ - ١٣٤. المقاطع بين مزدوجين ماخوذة بحرفيتها، ونشير للصفحات عند الضرورة.

١٩٢٢. وقد حفلت هذه السنة «بمحاولات حثيثة» من قبل بريطانيا لإجراء تعديلات على خط تعريف الحدود. كما جاء في اتفاقية باريس ٢٣/١٢/ ١٩٢٠. وكان ذلك «امتثالاً لعدم الرضى الذي كانت تبديه الحركة الصهيونية بهذا الصدد، وأيضاً من جانب الكادر السياسي في وزارة الخارجية البريطانية، ومن جانب الموالين للحركة الصهيونية» [٣٣]. وهي مطالبات لم تتوقف بالرغم من انتهاء لجنة نيوكومب ـ بوليه من عملها، ورفعها تقريراً مفصلاً إلى دولتيهما المنتدبتين في ٣/٢/١٩٢٢. فقد شرع البريطانيون في عملية مساومة طويلة الامد حول إمكانية إجراء تعديلات جديدة. ولم يصادقوا على التقرير الآنف إلا بعد سنة من تقديمه، أي في ٧/٣/١٩٢٣. «ومن ثمّ مضت سنة أخرى حتى نيسان ١٩٢٤، حتى أصبح الخط الذي تمّ تحديده من قبل (لجنة نيوكومب ـ بوليه) بمثابة الحدود الشمالية والشمالية الشرقية (لأرض إسرائيل)، بعد نقل منطقة تبلغ مساحتها ١٩٢ كيلومتراً مربعاً، بجميع من فيها وما فيها من قرى (حوالى عشرين قرية) من إطار الحكم الانتدابي الفرنسي إلى إطار الحكم الانتدابي البريطاني (أرض إسرائيل) [٣٣]. وقد شملت هذه المساحة مستوطنات «إصبع الجليل»، وتل دان، ومصادر وادي دان...».

«لقد أدخلت تغييرات تكاد تكون جذرية على الحدود التي تمّ الاتفاق عليها بين الفرنسيين والبريطانيين في اتفاقية باريس ١٩٢٠، خلال تخطيط الحدود والتعديلات التي اجرتها لجنة «نيوكومب ـ بوليه» على الحدود الشمالية، والشمالية الشرقية (لأرض إسرائيل)، اضافة إلى تعديلات كبيرة أخرى أدخلت على تلك الحدود منذ عام ١٩٢٤ وحتى انتهاء الحكم الانتدابي البريطاني..» [٣٤].

ويتابع موشيه برافر «تمكّن البريطانيون من زحزحة الحدود من رأس الناقورة نحو الشمال حتى المدخل الجنوبي لمدينة صور. ولو أن اللجنة الحدودية المشتركة تمسّكت باتفاقية عام ١٩٢٠ لوجدنا أن الحدود تبدأ على ساحل البحر الأبيض المتوسط على بعد يتراوح بين كيلومتر واحد إلى اثنين جنوباً» [٣٥].

ويعلو الخط الحدودي من «الناقورة» حتى يصل إلى رأس السلسلة الصخرية هناك، ويسير فوقها حتى يصل بالقرب من قرية لبونه اللبنانية. ويسير ملتوياً من هناك حتى يصل بالقرب من قرية «زرعيت»، موازياً لبعض المعالم الطبيعية البارزة...

وفي هذه المنطقة بالضبط حدث الانحراف عن اتفاقية عام ١٩٢٠، لصالح «إسرائيل» في الجنوب في (رأس الناقورة) وبالقرب من قرية «علما الشعب» لصالح لبنان.

ومن حدود زرعيت، وحتى «افيفيم» خططت الحدود بشكل يتلاءم مع أراضي الفلاحين هناك وخاصة قرية ساسا [٣٦] وبرعام [٣٧] جنوب قريتي (رميش ويارون)...

ومن الجدير بالذكر أن الانحراف في هذا القطاع عن اتفاقية ١٩٢٠ أكبر من الانحراف الذي حدث في القطاع السابق، وغالبيته لمصلحة إسرائيل» [٣٨].

ثم ينتقل برافر للحديث عن الحدود الشمالية الشرقية فيقول إن اتفاقية ١٩٢٠ حددت طريق شمال الجولان (طريق بانياس) حتى ساحل البحر الأبيض، بمثابة عامل توجيه أساسي في رسم الحدود وتخطيطها، وقد أعطيت الأولوية

(٣٣) المصدر السابق: ص ١١٩.

(٣٤) تبلغ هذه الحواضر المأهولة الـ ٣٠ ما بين قرية ومزرعة وهي: «ابل القمح، السنبرية، الخصاص، المنصورة، الزرق التحتاني، الزرق الفوقاني، الخالصة، لزازة، قيطية، العابسية، الناعمة، الدوارة، الصالحية، الزاوية، صلحة، المالكية، قدس، النبي يوشع، هونين، المنارة، المنشية، دفنه، المطلة، خان الدوير، تل حاي، جاحولا، الشوكة التحتا، البويزية، ميس، كفر برعم». راجع: مصطفى الدباغ، «فلسطين بلادنا»، ص ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣٥) برافر، ص ١٢٠. راجع كذلك: ص ١٢٨ و١٢٩.

(٣٦) قرية سعسع، دمرت عام ١٩٤٨. تأسس مكانها كيبوتز من مهاجرين من الولايات المتحدة الأميركية ومن كندا، ولذلك يسمى بالكيبوتز الاميركي. مقابل بلدة رميش. راجع: صايغ، «بلدانية فلسطين المحتلة»، ص ١٧٥.

(٣٧) قرية كفر برعم العربية دُمرت عام ١٩٤٨: وفي مقاطعة صفد بالقرب من الحدود اللبنانية مقابل بلدة يارون. راجع: أعلاه ص ٥٥.

(٣٨) برافر، ص ١٢٣.

لبقاء تلك الطرق في الطرف الفرنسي من الحدود، على جميع الأولويات الأخرى التي يمكنها أن تساعد أو تحول دون رسم الحدود، مثل المعالم الجغرافية والطبيعية وأراضي القرويين.

وعلى ضوء ذلك حدث في بعض الاحيان تقسيم لأراضي «المطلة»، وبقي جزء منها في ناحية، بينما باقيها في الناحية الأخرى من الحدود اللبنانية.

«وبذل البريطانيون جهوداً جبارة للسيطرة في هذا القطاع على موارد مياه نهر الأردن... وقد رفض البريطانيون نسبة الحدود إلى «تل دان» «تل القاضي» [٣٩]، رغم كونه ابرز ما في المنطقة ويمكنه أن يكون ملائماً جداً لهذا الغرض. وأصروا على أن تسير على بعد قليل شماله، كي تقع جميع مصادر نهر (دان) داخل حدود (أرض إسرائيل). متغاضين عن حقيقة كون التل، والاراضي القريبة المحيطة به من أملاك إحدى العائلات اللبنانية [٤٠]. وقد أشارت خرائط تعليم الحدود بوضوح إلى ملكية البريطانيين لتل دان، وجميع الآبار الموجودة بالقرب منه» [٤١].

ولكن الانتهاكات البريطانية في ترسيمها لاتفاقية باريس لم تقف عند حدود ترسيمات ١٩٢٣ أو السنتين التاليتين لهذا التاريخ. فقد ظلّ القضم غير المعلن مستمراً، وكان اكتشافه أو «النوم» عليه، خاضعاً لبارومتر العلاقة بين فرنسا وبريطانيا.

ففي عام ١٩٤٠، كما يرى موشيه برافر، أدى استسلام الفرنسيين لألمانيا إلى خلق نوع من التوتر بينها وبين بريطانيا، ما حدا الطرفين على تشكيل لجنة عسكرية لإعادة دراسة الحدود بين «أرض إسرائيل» ولبنان. واكتشف الفرنسيون يومها «أنه حدث خطأ في تعليم الحدود في المنطقة الواقعة بالقرب من «أفيفيم» بالقرب من قرية «صليحة» حيث أخطأ مخططو الحدود هناك، وعلّموا الخط الحدودي في المنطقة الواقعة بالقرب من «أفيفيم» بالقرب من «صليحة» في غير مكانه الحقيقي. وأدخلوه إلى المنطقة الفرنسية مسافة ٤٠٠ متر شمالاً».

وكان تعديل الحدود في تلك المنطقة يقتضي نقل السيادة من الانتداب البريطاني إلى الانتداب الفرنسي (لبنان) على منطقة تبلغ مساحتها حوالى كيلومترين مربعين. ويضم قسماً من مركز شرطة «صليحة»، وقسماً من الطريق الشمالي الذي شقّه البريطانيون على طول الحدود، وقسماً من الحاجز الشائك الذي نصبوه للحيلولة دون عمليات التسلل اللاشرعية. الأمر الذي كان يمكنه أن يفتح ثغرة واسعة وخطيرة في جهاز الرقابة الذي أنشأه البريطانيون لمواجهة التسلل، لو أعادوا هذا القطاع إلى الفرنسيين.

ونظراً لإدراك الفرنسيين ذلك، فقد اقترحوا بقاء الحدود في هذا القطاع على ما هي عليه، مقابل تحريك حوالي مائتي متر شرقاً في القطاع الحدودي المقابل لقرية «حولا» في «راميم» [٤٢] حيث تقطع الحدود في هذا القطاع طريقاً حيوية هامة جداً، وتعتبر بمثابة شريان مواصلات رئيسي بين مجموعات من القرى اللبنانية...» [٤٣]. «وقد نحا البريطانيون نحو قبول هذا الاقتراح». ولكن الاحتلال الفرنسي لكلٍ من لبنان وسوريا قلّل من الاهتمام لمكان الحدود المذكورة.

أما الخط الحدودي بموجب اتفاقية الهدنة في آذار ١٩٤٩، فقد انطبق، من الناحية النظرية على الاقل، على خط الحدود السائدة إبان الانتداب البريطاني، إذ لم يتلاءم هذا الخط مع خطوط إطلاق النار والمواقع التي كان يتمترس بها الجانبان المتحاربان، والتي كان لواء «كرملي» الإسرائيلي في علمية «حيرام» قد احتلّ شريطاً من القرى اللبنانية في الضفة الشرقية ومن الزاوية الجنوبية من الحدود اللبنانية. وهذا ما يتفرّد به سياق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي عن باقي السياقات العربية، حيث لبثت فيها الأطراف المتحاربة في الخطوط التي كانت تحتلها

(٣٩) منطقة تعرف تاريخياً بتل القاضي. وكان فيها قرية عربية صغيرة اسمها خان الدوير. ترتفع ٥٢٥ متراً عن سطح البحر. راجع: أعلاه ص ١٤٥.

(٤٠) يمتلك أهالي نبع الدان أو اللدان الذي يتفجر نبعاً غزيراً من تل القاضي وهناك لدى عائلات عديدة من شبعا ملكية صادرة عن مأمور التسوية في قضاء صفد، لواء الجليل وعكا، بموجب قانون تسوية «حقوق ملكية» باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والعبرية مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٠، وتل القاضي جزء من عقار مساحته ٤٠٠ دونم تابع لشبعا. راجع: «الحياة» ١٨ أيلول ٢٠٠٠.

(٤١) راجع: ص ١٢٤.

(٤٢) مستعمرة المنارة وكيبوتز راميم أعلى كيبوتز في «إسرائيل». أسسه يهود مهاجرون من ألمانيا وبولندا.

(٤٣) راجع: ص ١٣٢.

مع «هدنة رودوس» ١٩٤٨ـ ١٩٤٩.

ولكن المصادر الإسرائيلية تعود ثانية وتعترف بخرق «حدود» اتفاق الهدنة. ويأتي الإقرار هذه المره على قلم بن غوريون في يوميات حربه، حيث يحدد أن الخرق تمّ على العلامة الحدودية رقم واحد والتي تقع في منطقة «رأس الناقورة»، والذي كان احتلاله يشكل هاجساً عسكرياً إسرائيلياً. فقد وصل لواء «كرملي» إلى مشارفه في ١٩٤٨/٥/١٦. وفي ١٩٤٨/٦/١١ سيطرت قوات العدو على مواقع منه. وقد شكّل بقاء هذه القوات هدفاً سياسياً وعسكرياً بذاته. ففي واحدة من مداولات القيادة الإسرائيلية اقترح ييغيل يادين أن يتخلّى اللبنانيون عن «رأس الناقورة» مقابل أن يتخلّى الإسرائيليون عن خمس قرى لبنانية: «القنطرة» و«دير سريان» و«القصير» و«علمان» و«يارون»، من أصل القرى الـ ١٤ التي كانت لإسرائيل قد احتلتها عام ١٩٤٨ خلال عملية «حيرام».

وبدوره كان موشيه دايان يرهن تطبيق اتفاق الهدنة «بإعادة رأس الناقورة». فها هو يعلن في جلسة الكنيست مساء ١٩٤٨/٣/١٦ «بالنسبة إلى لبنان حسمت بتوقيع الهدنة طبعاً إذا كان لبنان سيعيد رأس الناقورة...»[٤٤].

ومتابعة بقية العلامات الحدودية الـ٣٨ على طول الكيلومترات الحدودية الـ٧٨، تدفع إلى الشبهة بتوقيع العديد من تلك العلامات. فالمسح الجغرافي للحدود الجنوبية قبل توقيع هدنة ١٩٤٩، والذي جرى ما بين ٥ و١٥ كانون الاول/ديسمبر من السنة نفسها يدفعنا إلى القول بتغيير جدي حصل في مواقع العديد من تلك العلامات الحدودية إذ بلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة «أ»، إحدى عشرة علامة. وبلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة «ب» مئة وأربع علامات. وبلغ مجموع العلامات الحدودية المقتلعة تسع علامات[٤٥].

ويبقى أن نشير هنا إلى عدم حسم الخلاف الحدودي البريطاني الفرنسي في ما يتعلّق بالمنطقة ما بين «المطلة» و«الحاصباني». فقد نشب خلاف حول مخططي حدود الهدنة بين إسرائيل ولبنان، في ما يتعلّق بمكان الخط الحدودي الممتد من مرتفع يقع على بعد كيلومتر ومئتي متر من جنوب شرق «المطلة» وحتى ضفّة نهر الحاصباني.

فقد نصّت اتفاقية الحدود الفرنسية ـ البريطانية على أن الحدود في هذه المنطقة تسير بمحاذاة طريق المطلة بانياس وعلى بعد مئة متر جنوباً وقد طرأت منذ عام ١٩٢٣ تغييرات كثيرة على هذه الطريق مما أثار الكثير من الادعاءات والمزاعم إبان تخطيط حدود الهدنة بمكانه الدقيق.

وقد اتفق الطرفان عام ١٩٥٠ على «أن تبقى مسألة تخطيط الحدود في هذا القطاع مفتوحة حتى التوصل إلى تسوية نهائية للعلاقات والقضايا الحدودية المعلّقة بين الدولتين. وقد استخدم الخط الحدودي الذي نصّت عليه وجهة النظر الإسرائيلية عملياً كخط هدنة»[٤٦].

وبعد....

إن الإطلالة على هذه «الاعترافات الأكاديمية» الإسرائيلية في تحوير ترسيمات ١٩٢٣ لاتفاقية باريس ١٩٢٠ تقودنا، ودائماً من منطوق القراءة الإسرائيلية عينها، إلى سوق الملاحظات التالية حول أية ترسيمات حدودية نهائية بين لبنان و«إسرائيل»:

١ـ **اعتراف إسرائيل باقتناص ١٩٢ كلم٢ تضمّ عشرين قرية حدودية من ضمنها القرى السبع لم تنصّ عليها اتفاقية** باريس ١٩٢٠ لتعريف الحدود، وهي تمتدّ على منطقة يتراوح عرضها ما بين ١ـ ٢ كلم.

٢ـ أن المنطقة الممتدّة من «المطلة» إلى «بانياس»، شكّلت محور نزاع بريطاني ـ فرنسي، تمثل أخيراً باستخدام الخط الحديدي الذي نصّت عليه، في هذه المنطقة، «وجهة النظر الإسرائيلية عملياً كخط هدنة». وهذا ما يستتبع أن تكون

(٤٤) راجع: بن غوريون، «يوميات الحرب (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)»، ص ٣٩٧.
(٤٥) راجع: عصام خليفة، «لبنان، المياه والحدود»، ص ٨٥.
(٤٦) برافر، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

الحدود اللبنانية الفلسطينية السورية هي منطقة «وادي العسل»، والتي كان فيها كما يذكر كلّ المعمرين في تلك المنطقة علامات لترسيم الحدود. كذلك فإن هذا التحديد يستتبع أن تكون الحدود اللبنانية ممتدة حتى بلدة «النخيلة» التي تؤكد الوثائق على لبنانيتها[٤٧].

٣ـ أن ملكيات الأراضي التي يقع فيها «تل دان» (تل القاضي) ونبعه والأراضي المحيطة به من أملاك عائلات لبنانية.

٤ـ أنه اكتشف عام ١٩٤٠ خطأ في تعليم الحدود في المنطقة الواقعة بالقرب من مستعمرة «افيفيم» بالقرب من قرية «صلحة»، إذ أدخل الخط الحدودي مسافة ٤٠٠ م داخل المنطقة الفرنسية شمالاً.

٥ـ أن إسرائيل اقتطعت من منطقة «رأس الناقورة» أثناء تحديد خطوط الهدنة ١٩٤٩، تحت وطأة احتلالها لقرى جنوبية حدودية إثر «عملية حيرام» ١٩٤٨ وأقامت عليها مستعمرة روش هانيكرا، وهذا يلغي ما ينقل عن تطابق خطوط الهدنة مع تخطيط ١٩٢٣.

٦ـ أن حقوق المواطنين اللبنانيين في أراضيهم داخل فلسطين المحتلة مصانة بكاملها بموجب ترسيمات ١٩٢٣، واستتباعاً بموجب اتفاق حسن الجوار الذي وقع في ١٩٢٦/٢/٢، والذي اشتمل على سلسلة من الترتيبات حول وظائف الحدود. «وقد سُمح للقرويين في إطار هذه الترتيبات بمواصلة استخدام الطرق إلى قراهم، وحتى ولو اقتضى الامر قطع الحدود، مع الاحتفاظ بكامل الحقوق لفلاحة الارض، وجني المحصول من الاراضي الزراعية واستخدام الموارد المائية (بما فيها من الانهار والقنوات والوديان) واستخدام المراعي، التي كان يملكها أي طرف داخل حدود الطرف الاخر...

كما اتفق على جبي الضرائب من المواطنين التابعين للدولة، إذا كانوا يمتلكون أراضي في حدود الدولة الأخرى...»[٤٨].

وقد كانت حقوق هؤلاء في عبور الحدود الفلسطينية وراء إنشاء بوابات لتنظيم عبور هذه الأعداد الكثيرة في «بيسمون»، و«يوشع» و«صلحا» و«سعسع» و«البصة» كما سبق وأشرنا.

ولا ينطبق الأمر كما يتبادر على ملكيات أهالي القرى السبع وحدهم، فغالبية الحصص في سهل «الحولة» مثلاً، ما زالت تعود ملكياتها إلى أهالي مرجعيون من آل غلمية وبركات وعبله وجبارة وحوراني وندا وفرحة، وهي مساحات واسعة ممّا لم تحرز الشركات اليهودية لشراء الأراضي في فلسطين، نجاحاً في شرائها[٤٩].

٧ـ أن للبنانيين حقوقاً في الصيد في مياه من فلسطين بموجب اتفاقية ١٩٢٣: فقد ورد الاتفاقية ما نصّه بالحرف: «يحق للسكان السوريين واللبنانيين الصيد في بحيرة «الحولة»، وبحيرة «طبريا» و«نهر الاردن» بشكل متساو تماماً مع سكان فلسطين، غير أن مسائل تأمين الملاحة والدوريات الشرطية، في البحيرتين تكون من حق حكومة فلسطين.

ثانياً: في العرقوب

أ ـ في خراج كفرشوبا

لم يتوقف احتلال إسرائيل سنة ١٩٦٧ في العرقوب على «المزارع» وحدها كما يدور الآن في الأذهان، فقد امتدت إلى غير منطقة من العرقوب: (وادي الخنساء، البحاصير، رويسة بيت الراس، رويسة السماق والجبل الاحمر وجبل الروس)، إضافة إلى منطقة «مشهد الطير» التابعة للأوقاف الإسلامية. وهذه المناطق تمتد من خراجات «كفر شوبا» و«كفر حمام» و«شبعا» باتجاه «القنيطرة»، ويأتي «جبل الروس» في طليعة تلك المواقع من حيث الاهمية العسكرية،

(٤٧) حول هذه الوثائق راجع دراسة عصام خليفة، «النهار»، ٢٠٠٠/٦/٢٠.
(٤٨) برافر، المرجع السابق، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٤٩) نذكر هنا الكلمة التي ذهبت مثلاً في الجنوب، حول امتناع الأمير خالد شهاب عن بيع أراضيه من الشركات العقارية الصهيونية، رغم حاجته إلى الأموال: «جاع وما باع».

بجانبه الشرقي التابع لسوريا وبجانبه الغربي التابع للبنان، والذي يشرف على الجنوب اللبناني حتى البحر. وقد شهد هذا الجبل معارك قاسية بين الجيشين السوري والإسرائيلي خلال معارك الثمانين يوماً التي أعقبت حرب ١٩٧٣.

وفي غمرة المواجهة الإسرائيلية السورية سنة ١٩٧٣، اقتطعت إسرائيل في مرتفعات جبل الشيخ العديد من المواقع اللبنانية، أهمها في خراج بلدة شبعا: «جورة العليق وبركة النقار والسواقي وتلّة السدانة»، الواقعة بين شبعا والهبارية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم الذي يطلّ على القطاع الشرقي كلّه، وصولاً إلى محيط «الشقيف» ومنطقة النبطية.

سنة ١٩٧٥ تقدمت إسرائيل شمالي شرق كفر شوبا من جبل «الشميس» الذي يشرف على عموم القطاع الشرقي. وباحتلاله صارت كفر شوبا في وضع عسكري بالغ الحرج، وصارت سائر منطقة العرقوب ومرجعيون تحت التهديد الجدي.

هذه الأراضي المقتطعة من العرقوب (خارج حالة المزارع)؛ كانت قد تكرّست، أمام الدوريات الإسرائيلية، ميداناً حراً بدءاً من سنة ١٩٧٥. صحيفة «السفير» [٥٠] تجعل مساحة هذه المنطقة بطول ٨ كلم وعرض ٣ـ ٤ كلم، وتمتدّ من «تلّة السماقة» حتى مزرعة «شانوح» مروراً ببيادر «حيفا» جنوب شرق «كفر شوبا».

لقد امتدت مزارع شبعا في صيتها أرضاً لم تنسحب منها إسرائيل، لتغطي مساحات واسعة من بلاد العرقوب في خراج كفر شوبا ما زالت إسرائيل تحتلها، وتمتد من «المجيدية» غرباً حتى «جبل الروس» شرقاً.

لم تكن هذه المنطقة شأن «المزارع» ارض احتلال إسرائيلي بدءاً من ١٩٦٧. كانت في قسم منها فقط، وبدءاً من ١٩٧٢، ارض استحلال للتحركات الإسرائيلية العسكرية ومحاولاتها تصفية القواعد الفلسطينية في تلك المناطق.

ويحفظ اهالي كفرشوبا وثائق وأسماء عقارات تلك المنطقة المحتلّة. (وهي التالية: كرم حالا، باب الهوا، المعيصرة، ظهر الحمار، الشمايس، مراح الفحول، جورة الزين، رويسة أحمد يعقوب، المبسوطة، شعاب سعد الدين، كسارة فياض، حفور الحمص، مقلب الخرايب، حاكورة الركيزة، المرج، شعب النقير، عقبة برختا، باب الحجر، مراح فراشة، شعب الهرهر، شعب الخطيب، رويسة اللوزة، خلة القضاب، رويسة عقبة برختا). وهذه بمجملها عقارات كبيرة تقارب في مساحتها الـ ٨ كلم مربع.

ب ـ في مزارع شبعا

شكلت «مزارع شبعا» (١٤ مزرعة) الحلقة الأكبر في مسلسل الضم والاقتطاع الإسرائيليين لأراض لبنانية. وتمتد هذه المزارع في الطرف الشمالي الشرقي لمنطقة العرقوب، على مساحة تبلغ بين ٢٥ ـ٣٠ كيلومتراً مربعاً، (والباقي يتبع للجولان السوري). وقد اجتاحتها إسرائيل مع وقف إطلاق النار بعد حرب حزيران ١٩٦٧، فاستولت في ١٥ حزيران/يونيو على ست مزارع (مغر شبعا، خلة غزالة، ظهر البيدر، رويسة القرن، جورة العقارب، فشكول) وهجّرت معظم سكانها، بعدما قتلت المواطن شحاده أحمد موسى وجرحت العشرات وأحرقت المواسم.

في ٢٠ حزيران احتلت ثلاث مزارع (قفوة، زبدين، رمتا)، وفي ٢٥ حزيران استكملت إسرائيل اجتياحها للمزارع، ثم أقدمت على احتلال مزرعة «بسطرة»، لتبدأ في صيف ١٩٧٢ عملية الضم لـ٨٠ ٪ من مساحة المزارع بعد إحاطتها بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وقد أدت هذه العملية فعلياً إلى تدمير ١٠٧٠ مسكناً في هذه المزارع، وإلى طرد ٤٠٠ عائلة كانت تسكنها بشكل دائم و٥٠٠ عائلة كانت تقيم فيها موسمياً، وأدّت إلى منع ٦٠٠٠ عائلة من استثمار ملكياتها فيها.

وبعدما استكملت إسرائيل ضم هذه المزارع، عمدت في سنة ١٩٨٥ إلى بناء ثلاث مستعمرات، وضع حجر الأساس لها الحاخام الإسرائيلي مئير كاهانا، وقد خصّصت مستعمرتان، الأولى في «رويسة النعمان» والثانية في «زبدين»،

(٥٠) راجع: «السفير»، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٩.

لتوطين اليهود «الفلاشا»، فيما خُصّصت المستعمرة الثالثة في خراج مزرعة «مراح الملول» للسياحة والتزلج.

وقد تمثّلت آخر خطوة إسرائيلية في إحكام السيطرة على كامل «المزارع»، بطرد ما تبقّى فيها من سكان، عن طريق تخييرهم ما بين ترك هذه المزارع وإخلائها قسراً خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام، وبين الموافقة على إمضاء صكوك البيع وقبض التعويضات والمغادرة، مع بلاغ حاسم في هذا الأمر: «سواء قبضتم أم لم تقبضوا. إسرائيل قررت ضم «المزارع». فقد صدر قرار عن القيادة العسكرية يقضي بضم «المزارع». جوبه هذا العرض برفض قاطع. وفي صباح ١٢نيسان ١٩٨٩ نفّذت إسرائيل تهديدها وجمعت القلة الباقية من السكان (٦٠ عائلة) في حدود الـ ٣٠٠ شخص. كرر القائد الإسرائيلي موقف إسرائيل طالباً منهم الموافقة على عرضه السابق، بضرورة القبول بالبدل المالي عن أملاكهم. رفض الأهالي مجدداً، وعلى وقع إطلاق النار، غادر الأهالي على البغال إلى «شبعا» عبر مسالك جبلية وعرة، دون أن تنفع في ردّهم تحركات وزارة الخارجية التي أرسلت تعليماتها إلى مندوب لبنان الدائم بضرورة الاتصالات لتأمين ضغط دولي من أجل وقف الإنذار، حتى «لو استلزم الأمر دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد وبصورة طارئة في حال تم ذلك».

لكن الأمر تمّ، واستتم لاحقاً، وبالرغم من شكوى عاجلة ثانية ضد إسرائيل، فقد تابعت خطواتها بضمّ مزرعتي «بسطرة» و«فشكول» آخر حبات «مزارع شبعا»، وإدخالهما مع غيرهما من المناطق البتراء من العرقوب، ضمن الحزام الذي يزنّرها بدءاً من قرية «الغجر» «المجيدية» وصولاً إلى امتداد الطرف الغربي لمزارع شبعا مروراً بخراج بلدة «الماري».

ومما يتوجب الإشارة إليه في الحديث عن مزارع شبعا، هو أنه مع إقدام إسرائيل باكراً على احتلال هذه المزارع، ومنذ العام ١٩٦٧، فإن الإشارة الرسمية الأولى عن احتلالها كانت في الكتاب الذي أعدّته وزارة الإعلام عام ١٩٨٢ **لبنان، مأساة وصمود**. على هذه القاعدة من تناسي الدولة، كان أهالي المزارع يتابعون تحرّكهم في اتجاهين: الأوّل ويهدف إلى الحصول على اعتراف من الدولة اللبنانية بأن «مزارعها» محتّلة، وبأنها بالتالي مشمولة بقرارات الامم المتحدة الداعية إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة وتحديداً القرار ٤٢٥ [٥١].

أما اتجاه العمل الثاني في لقاءات أهالي «المزارع» مع المسؤولين اللبنانيين، فهو تأكيد ملكيتهم لمزارعهم. وكانت ثمرة ذلك أن طلبت السلطات اللبنانية بعدما باشرت إسرائيل بمسح هذه «المزارع» وطرد السكان منها، من كل من له أملاك فيها، أن يبلغ أسمه والمساحة التي احتلّت من أملاكه واسم هذه الأراضي، وفتحت لذلك سجلات في مخفر درك «شبعا». استمرّ المخفر في تسجيل الأسماء وإجراء الإحصاءات تلك حوالى ٣ أشهر... وقد «ثبت أن أصحاب هذه «المزارع» لديهم شهادات قيد لأملاكهم من أمين السجل العقاري في صيدا. ويعود تاريخ هذه الملكيات إلى العهد العثماني وإلى سنوات ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٦» [٥٢].

إن الوثائق اللبنانية المقدمة من قبل الحكومة اللبنانية، بصفة رسمية، والتي تحاول فيها أن تبلغ الأمم المتحدة عن لبنانية هذه «المزارع»، وأهم هذه الوثائق الكتاب الموجه من قبل رئيس الحكومة السابق سليم الحص إلى الامين العام لهيئة الأمم المتحدة كوفي أنان [٥٣]، هذه الوثائق أصبحت اليوم غير ذات وزن في مهمتها تلك، بعد البلاغات السورية وتأكيدها لبنانية هذه المزارع. ويأتي في مقدمة هذه البلاغات، ما ورد على لسان الرئيس السوري في خطابه في مؤتمر القمّة العربي المنعقد في القاهرة في تشرين الأول ٢٠٠٠. وآخرها كانت المذكّرة السورية التي رفعها في ٢٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٠ السيّد ميخائيل وهبه، مندوب سوريا في الأمم المتحدة. **وهي أوّل وثيقة رسمية تصل محفوظات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وقد جاءت رداً على رسالة إسرائيلية وجهت إلى مجلس الأمن في السابع من تشرين الأول تضمّنت تهديداً مبطّناً إلى سوريا، إثر أسر حزب الله الجنود الإسرائيليين الثلاثة في مزارع شبعا.**

إن الصيغة المباشرة التي تطرح فيها هذه الوثيقة، انتساب المزارع إلى الحدود اللبنانية، لا تترك حول هذا الأمر شكوكاً

(٥١) راجع: «الكفاح العربي»، العدد ٢٤٥، ص ١٩ وما بعدها. العدد ٣٥٠، ص ١٦ وما بعدها. و«بيروت المساء»، ١/٥/١٩٨٥، ص ٢٥. و٢٦/٨/١٩٨٥. و«النهار»، ٢/ ٤/ ١٩٨٢، و«السفير» ٢٨/ ٤/ ١٩٨٩ و٣/٥/١٩٨٩. وكذلك صحف ١٢/٧/١٩٩٧.

(٥٢) «السفير»، ١٦/٣/١٩٩٦.

(٥٣) راجع صحف ٢٠/٥/٢٠٠٠، وحول بعض الوثائق المتعلقة بمزارع شبعا انظر «السفير»، ١٦/٥/٢٠٠٠ ودراسة عصام خليفة في «السفير»، ١٩/٥/٢٠٠٠.

أو لبوساً، إذ تقول: «إن الذي يهدّد الأمن والسلم في المنطقة هو استمرار تجاهل إسرائيل قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قرارا مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وعدم استكمال انسحابها من الجنوب اللبناني إلى الحدود المعترف بها دولياً، بما في ذلك «مزارع شبعا»، واستمرار احتلالها للأراضي العربية بالقوة منذ حزيران ١٩٦٧» (٥٤).

إن عدم الانسحاب الإسرائيلي من «مزارع شبعا»، لا يجد قواعده في ترسيمات بعض الخرائط الجغرافية الموجودة، والتي تجعل هذه المزارع تتقلّب ما بين جانبي الحدود اللبنانية والسورية، وهو أمر يبدو بالمطلق، وكأن لا دخل لإسرائيل في الوقوف عنده.

ومن جهتها، لا ترى الأدبيات الحدودية الإسرائيلية، والتي جاءت على أقلام أكاديميين «إسرائيليين» ما يُبعد منطقة المزارع عن حدّها اللبناني. لنقرأ ما يكتبه البروفيسور الإسرائيلي موشيه برافر حول خط الحدود «الإسرائيلي»، اللبناني، السوري:

«في إحدى الخرائط المرسومة عام ١٩٣٢ يبدو مكان التقاء الحدود الإسرائيلية السورية اسفل جبل الشيخ، على بُعد مئات من الامتار شمال قرية «بانياس»، ويمتدّ من هناك في خط مباشر تقريباً لمرتفعات الجبل.

وعلى ضوء هذه الخريطة، فإن المناطق الواقعة بين مجرى نهر الحاصباني، وبين جنوب جبل الشيخ تعود جميعها للسيادة اللبنانية. في حين أن هناك خرائط أخرى تؤكد على أن هذه المنطقة تعود للسيادة السورية، الأمر الذي أثار الكثير من الشكوك والخلافات بين الدولتين حول مكان الحدود الدقيق بينهما، وإثر حصولهما على الاستقلال...

وفي أعلى جبل «دوف» يتجه الخط الحدودي شرقاً، متسلّقاً حتى ارتفاع ألفي متر حتى يلتقي بخط فصل القوات، الذي هو الآن خط الحدود الحالية بين «إسرائيل» وسوريا ويصل إلى خط الحدود الإسرائيلي اللبناني هنا إلى أقصى طرفه الشمالي.

وباستمرار سير الحدود نحو الشمال، يصبح بمثابة حدود بين لبنان وسوريا، والتي تصل حتى أعالي جبل الشيخ على ارتفاع ٢٨١٤ متراً وتسير على طول المنطقة المائية العازلة بين الوديان المندفعة غرباً نحو الحاصباني ونهر الأردن، ونهر الليطاني، وتلك المتدفقة شرقاً نحو حوض دمشق.

ويبلغ طول هذا القطاع الحدودي الممتد من نهر الحاصباني وحتى نقطة التقاء الحدود السورية الإسرائيلية الحالية فوق أعالي جبل الشيخ إلى حوالى ٢٢ كلم. بشكل يجعل طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية يصل بشكل شامل إلى حوالي مائة كيلومتر (٥٥)».

إن عدم الانسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا لا يجد قواعده في ترسيمات بعض الخرائط الجغرافية أو في بعض الاعتبارات المتداولة والتي تجعل هذه المزارع متقلبة ما بين جانبي الحدود اللبنانية والسورية، وهو أمر لا دخل لإسرائيل، بالمطلق بالوقوف عنده أو توليه. إن عدم الانسحاب هذا هو رغبة جامحة في البقاء في بورصة العلاقات الإقليمية بأسهمها الاستراتيجية والمائية والأمنية ليس غير.

ثالثاً: استعادة «شريعة» المياه

يبدو الحديث في إسرائيل والمياه لزوم ما لا يلزم في الحديث عن المطامع التوسعية الحدودية الإسرائيلية. وهي مطامع لم تتأخر في الظهور منذ أواخر القرن الماضي، وقد دامت حتى أواخر القرن الحالي ترويسة في المواقف السياسية الإسرائيلية، حتى باتت هذه الأطماع، في عرف اللبنانيين، في موقع القضية المفتوحة على الدوام في حالتي السلم والحرب، إن على مستوى الصراع في المنطقة و«فراغ العين» الإسرائيلية الدائم إلى المياه، أم على المستوى المحلّي اللبناني، والمتمثل

(٥٤) «المستقبل»، ٢١/١١/٢٠٠٠ و٢٣/١١/٢٠٠٠.
(٥٥) برافر، «حدود أرض لإسرائيل»، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

بتجميد خطط الدولة لاستثمارها نهر الليطاني. وقد بات أي عدوان عسكري إسرائيلي، **أو حتى أي تحرك عسكري، يقوم في نظر الكثيرين من اللبنانيين على قاعدة الحاجة الإسرائيلية إلى المياه أكثر منه جزءاً من منظومة عدوانية إسرائيلية تتحكم بموقع إسرائيل من قضايا المنطقة عموماً، وقد تشكّل المياه واحدة من عوارضها الحية المباشرة.**

وبدورها كانت الوقوعات والأحداث الحاصلة بدءاً من ١٩٧٨ تزيد من مخاوف اللبنانيين عموماً، والجنوبيين خصوصاً. نسوق على سبيل المثال لا الحصر، اكتشاف ثغرة تمتد على مسافة ١٠ كلم في مواجهة منطقة «الخردلي» لا تشغلها قوات الطوارئ، وهي تقابل النقطة الأقل عرضاً ما بين مجرى الليطاني وخط الحدود الجنوبية (٥٦). وكذلك تسييج إسرائيل لنهري الحاصباني والوزاني ومحاصرة مجاريهما. وإقدامها في أوائل عدوانها ١٩٨٢، «ولدى وصولها إلى «بحيرة القرعون»، على الاستيلاء على كافة المعلومات عن سد القرعون والطقس ومجرى النهر وأخذها» (٥٧). وإنشاؤها مديرية لنهر الليطاني (٥٨). وطلبها من المزارعين اللبنانيين بعد اجتياح آذار ١٩٧٨، عدم فتح آبار ارتوازية من دون إذنها. ثم يأتي الموضوع الأخير، الذي ظل مادة تداول سياسي وإعلامي لسنوات، أعني به ما تردد عن حفر النفق اللازم لجر مياه الليطاني باتجاه بحيرة طبريا.

تقودنا هذه الملاحظات والمتابعات إلى القول بضرورة «اكتشاف» الأنهر اللبنانية (الليطاني والحاصباني والوزاني)، لسحبها من بورصة التداول المائي في المخططات الإسرائيلية، والتي أبرزتها تكراراً في مداولاتها في مؤتمرات الدول المتعددة ومؤتمرات «الشراكة المتوسطية» في الرباط وعمان والدوحة، او كما برزت مطلع التسعينات مع طلب «البنك الدولي» من لبنان الموافقة على بيع إسرائيل من مياه الليطاني ما مقداره ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل ٥/٧ من طاقة النهر، مقابل ٨٥ سنتاً أو دولار واحد للمتر المكعب الواحد. «هذا وتكمن المناورة في تخطيط الحكومة الإسرائيلية لبيع المتر المكعب الذي تشتريه بهذا الثمن البخس من القطاعات الخاصة في إسرائيل، وهذه القطاعات مستعدة لدفع مبلغ يصل إلى ١٦$ للمتر المكعب الواحد، فتكون الحكومة الإسرائيلية أمّنت بذلك ربحاً تجارياً وافراً... لقد وضع لبنان نفسه في مأزق صعب، إذ أعطى للإسرائيليين الحرية في تقدير سعر مياهه وحجمها. وفي حين تطلب الحكومة اللبنانية مساعدات مالية من البنك الدولي وسواه من مصادر التمويل التابعة لحكومات البلدان الصناعية لبناء ما هدمته الحرب، والقيام بمشاريع إنمائية شاملة، فإنها، أي الحكومة اللبنانية، لن تكون في وضع يسمح لها برفض أي عرض يقدمه الاميركي أو الإسرائيلي أو غيرها بدفع ٥٠٠ مليون $ في العام، لقاء ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه، من دون النيل من صدقية الحكم اللبناني» (٥٩).

نقول بإعادة اكتشاف هذه الأنهر والتثبت منها، لأن مياهها، في مجاريها داخل الأراضي اللبنانية أو في مصباتها اللبنانية (الليطاني)، أو الفلسطينية (الحاصباني والوزاني)، تكرج بلا سدود مانعة، وبلا فائدة او مردود اقتصادي مبرمج، **وبقاؤها خارج أية سياسة مائية اقتصادية واجتماعية مدروسة، يشكل «شاطئ الأمان» الذي تستلقي عليه إسرائيل في مطالبتها اقتسام مياه الليطاني، دفعاً لشحّ يلوح من بعيد، سوف يجفف عروق اقتصادها وزراعتها وعروق سكانها، والذي لن تجد له الدواء الناجع إلا بترياق الليطاني وروافد الجولان ومرتفعات شبعا ومزارعها، بمياهها المهدورة جميعاً عند أقدام** مصباتها، والتي لا تزيد في فائدتها عن بلل شفاه المواطنين اللبنانيين القريبين من ضفافها ليس غير. أي أن هذه الأنهار لا تلزم للبنان، إلا في الحد الأدنى من الاستثمار.

وعلى هذا الواقع يقوم الادعاء الإسرائيلي الدائم «بحقوق» في هذه المياه.

(٥٦) تم كشف هذه الثغرة أواخر سنة ١٩٨١ من قبل العميد ريمون اده.
(٥٧) راجع جو ستورك، «المياه واستراتيجية الاحتلال الإسرائيلي» دراسة منشورة في «ميريت ريبورت»، عدد آب، ١٩٨٣، «السفير»، ١٢/٨/١٩٨٣.
(٥٨) الاكسبرس، نقلاً عن «السفير»، ١٤/٨/١٩٨٣. كذلك راجع: رياض أبو ملحم، «السيطرة على المياه خطة إسرائيلية قديمة»، «الحياة»، ٢٥/٨/١٩٩٦.
(٥٩) راجع: فيليب زغيب، «النهار»، ٢٦/٢/١٩٩٦. راجع كذلك: شريف موسى، «البنك الدولي ومياه الليطاني»، «الحياة»، ٢٥/٩/١٩٩٦.

إن بعث نهر الليطاني من جديد، مصدر حياة ريانة في الاقتصاد والاجتماع اللبنانيين [٦٠]، وليس كما هو الآن، وكما يرى محقاً، جعفر شرف الدين، وزير الموارد المائية والكهربائية الأسبق «مشروعاً لإنتاج وبيع الكهرباء يوازن موازنته ويسدد ديونه ليس إلاّ» [٦١]، بعث هذا المشروع يثبت كم هي حاجة لبنان لكلّ نقطة من مياه هذا النهر، وهذا ما يشكل الرد العملي على ما يتوجب على لبنان تحقيقه لاستعادة «الليطاني» من أحلام الترسيمات الحدودية الإسرائيلية «لأرضها ومياهها»، والتي ستكون بلا شك مادة أولى في موائد أية مفاوضات مقبلة للوضع النهائي ما بين لبنان (وسوريا) وإسرائيل.

ويجدر هنا أن نشير إلى إعلان مصلحة الليطاني أنها قد أنجزت في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٣ مخططاً عاماً لتجهيز حوض الليطاني، وهو مشروع يضع حداً لحرب المناسيب (ما بين منسوب ٦٠٠ م و ٨٠٠ م) و«نقارها» الذي طالما أورث، إلى فقر التمويل، توقفاً وإحجاماً عن التنفيذ. وتتراوح مدّة تنفيذ هذا المشروع ما بين الـ٥ إلى ١٠ سنوات بكلفة إجمالية تصل إلى ٨٧١ مليون دولار. «وقد أصبح هذا المخطط في عهدة مجلس الوزراء، وكان من المتوقع أن ينطلق تنفيذه معوضاً غياب ٢٠ سنة» [٦٢].

العودة إلى الترسيم أم العودة عن مواقع

إن المطالبة بترسيم جدي ودقيق للحدود الجنوبية بموجب الاتفاقات الدولية هو ما يجب أن يكون في لب المطالبة اللبنانية. أي أنه يجب أن تكون الحدود كحالة جغرافية سياسية مترابطة كاملة، لا أن تكون المطالب الحدودية مطالب على «القطعة»، سواء أكانت هذه «القطعة» على قدر موقع أو تلّة أو كانت كبيرة على مساحة «القرى السبع» أو «مزارع شبعا»، أي أنه لا ينبغي علينا قراءة الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، بموجب الاقتطاعات من الأراضي اللبنانية التي حصلتها إسرائيل بعد قيامها، وهو ما تحاول الأدبيات اللبنانية الحدودية في تبيانه دائماً في حديثها عن سياسة إسرائيل الحدودية ومطامعها، لأن هذه الاقتطاعات تتم في حضن خطايا الترسيم الحدودي لتاريخ ١٩٢٣/٣/٧، أي أن إسرائيل تنطلق من أرض لبنانية لاقتطاع أرض لبنانية جديدة.

فالبحث على الأرض بترسيم ١٩٢٣/٣/٧، يرينا أن الترسيم يخالف تماماً إعلان اتفاق باريس الحدودي ١٩٢٠، فافتراق ما هو مرسوم في إعلان الحدود عن ترسيماته العملية يمثل بعضاً من ميل ميزان العلاقة البريطانية الفرنسية لصالح بريطانيا وسياستها في إمداد الخطة الصهيونية بمواقع وأراضٍ جديدة لحساب «أرض إسرائيل» العتيدة، مما أوجب على «المسّاح» الفرنسي خفة وتنازلات وقت الترسيم الصحيح، وهي خفة لم تجد مراجعة جديدة لاحقة من «مسّاحي» لبنان مع اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩، حيث كانت الكفة الإسرائيلية راجحة تماماً في الميزانين العسكري والسياسي.

إن سرعة حصول الترسيمات الحدودية السابقة، لا تقود بنا إلى القول ببساطة مشاكل الحدود ما بين لبنان وإسرائيل، والتي لم يستلزم ترسيمها وتحديدها سنة ١٩٤٩ أكثر من أيام أربعة، إذ بدأت المفاوضات في ٥ كانون الأوّل وانتهت في ١٢ منه، مع تعطيل ثلاثة أيام بناء على طلب إسرائيل [٦٣]. هذا في الوقت الذي تدوم فيه ترسيمات

---

(٦٠) رداً على تحركات الإمام موسى الصدر في الجنوب، كان الكلام الرسمي في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، على طلاقته في التعبير عن قرب المباشرة في تلزيم العمل في مشروع الليطاني، فقد قرر مجلس الوزراء في ١٣ آذار ١٩٧٤ تخصيص مبلغ ١٩١ مليون ل.ل. للمرحلة الاولى من هذا المشروع. وكان ذلك كما ترى جريدة «النهار» استباقاً لمهرجان الإمام الصدر («النهار»، ١٤/٣/ ١٩٧٤). وفي ٩ آب ١٩٧٤، حثّ رئيس الوزراء المسؤولين المعنيين في مصلحة الليطاني على إنجاز الدراسات اللازمة وتسليمها له قبل ٢٠ آب ١٩٧٤، على أساس أن يكون التنفيذ بداية ١٩٧٥ («السفير»، ١٠/٨/ ١٩٧٤). ثم انتقل الوعد الرسمي ليرجح ضربة المعول الأولى في بداية سنة ١٩٧٦ «ويرجح أن يتم التلزيم لشركة روسية أو أميركية، وإسرائيل لا يمكنها قصف المنشآت لأسباب سياسية معروفة». «السفير»، ١٠/٢/١٩٧٥.

(٦١) جعفر شرف الدين، «الليطاني والنهر المكسور: قراءة سياسية لواقع تجهيزي»، «السفير»، ١٨/٧/ ١٩٩٤.

(٦٢) «النهار»، ٢/٦/ ١٩٩٤.

(٦٣) راجع حول هذه المداولات، عصام خليفة، «لبنان، المياه والحدود ١٩١٦ ١٩٧٥»، ص ٢٨.

حدود ما بين دول جيران حسن، أو بين دول شقيقات سنوات وسنوات تمر عبرها علاقات هذه الدول بأزمات قد تصل إلى حد الحروب الدموية.

يجب الانطلاق في معالجة الملف الحدودي على قاعدة شرعية الاتفاقات الدولية، ومن باب الترسيم الصحيح لهذه الحدود بموجب تلك الاتفاقات، وإذا ما استلزم الأمر عن طريق مؤسسات وشركات مسح دولية محلّفة تعمل بالتنسيق مع فريق من الضبّاط اللبنانيين. خصوصاً وأن تجربة الفريق الذي كلّف بتحديد خط الانسحاب (الخط الأزرق) بعد تحرير الجنوب والبقاع الغربي في أيار ٢٠٠٠، أثبت كفاءة واضحة وتمكّن بعد ثلاثة أشهر من العمل من استعادة ١٧ مليون متر مربع من الأرض، مع الاحتفاظ بحقوق الاعتراف حيال كلّ ما هو نافر بين الحدود اللبنانية الدولية والخط الأزرق الوهمي الذي رسمته الأمم المتحدة.

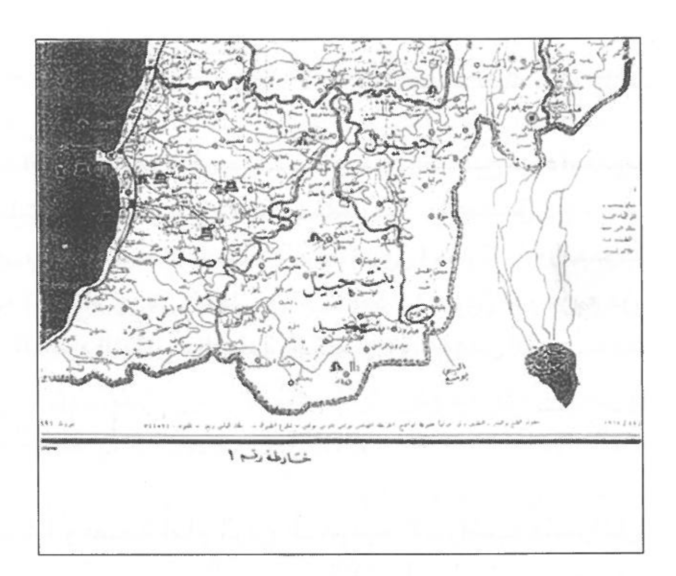
هذا مع الإشارة إلى أن العمل الذي قام به فريق الضبّاط اللبنانيين لا يعتبر ترسيماً للحدود بحسب ما تعنيه كلمة «ترسيم».

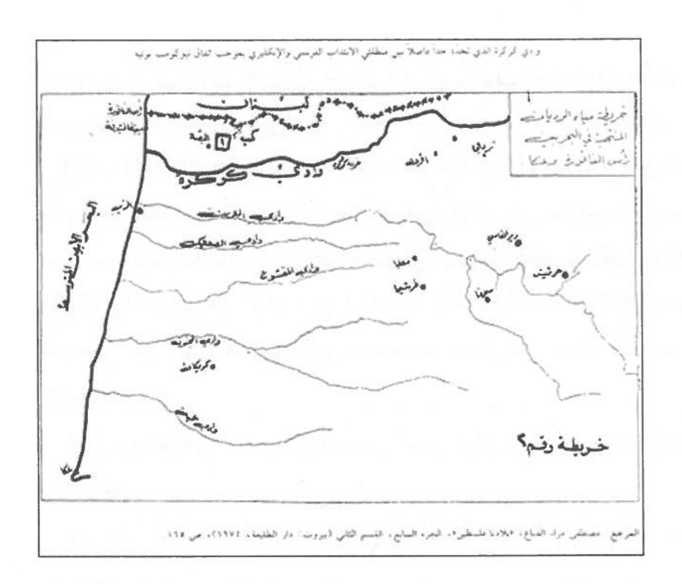
إن هذا الباب «الشرعي» في المطالبة هو أكثر الأبواب ضماناً وعصمة أمام الريح الحدودية الإسرائيلية.فإسرائيل لم تنظر مرة إلى قضية الحدود سوى أنها من تقنيات السيطرة على موازين السياسة والاقتصاد والاجتماع. وهذا ما يشخصه بدقة وصراحة وصدق رئيس وزراء إسرائيل الأول دافيد بن غوريون في رده على مذكرة أميركية رُفعت إليه في ١٩٤٨/٩/٨، وفيها تعرب الولايات المتحدة عن «تمنياتها لإسرائيل قوية بناءة داخل حدود «أرض إسرائيل»، وتريد (الولايات المتحدة) في الوقت نفسه، أن تعرف من إسرائيل وبسرية متناهية، رد الحكومة الإسرائيلية المؤقتة على الافكار الحدودية الواردة في المذكرة»، في رده آنذاك يقول بن غوريون:

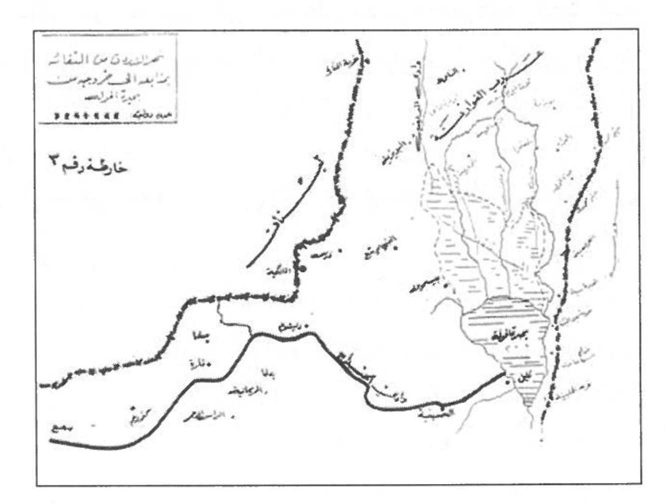
«إن الحدود Trying - on for Size (أي تجربة قياس ثوب في محل تجاري) [٦٤]. وجسم إسرائيل الحدودي «لبّيس»!

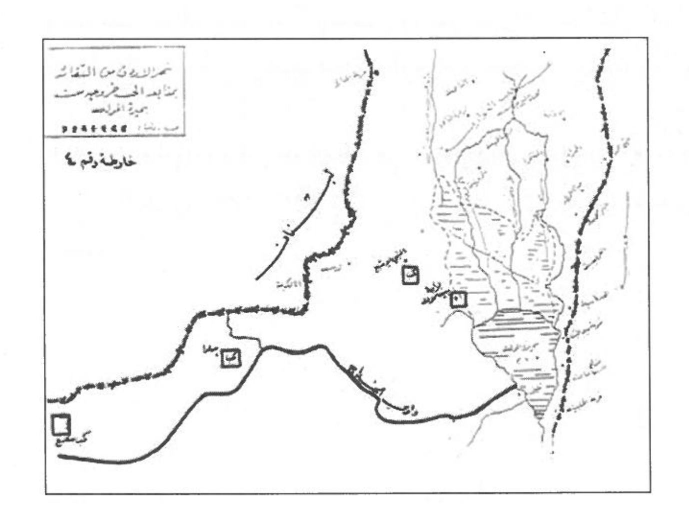
---

(٦٤) دافيد بن غوريون، المصدر السابق، ص ٥١٨.


صور
بنت جبيل
خارطة رقم ١


خريطة رقم ٢


خارطة رقم ٣


خارطة رقم ٤

السعر: L.L. 10,000

ISSN 1993-808X 48

